جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

النمو الصناعي في الأردن:

دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣

رسالة ماجستير

الطالب
عبد الباسط عبد الله محمد عثامنة

اشراف
الأستاذ الدكتور منذر الشرع

١٧/٥

أيار ١٩٩٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

يسعدني ان أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الكبير الاستاذ الدكتور منذر الشرع، الذي تكرم مشكوراً بالاشراف على هذه الرسالة، فكرس الساعات الطويلة في قراءة ومناقشة فصولها، ومتابعة تفاصيل العمل بها، فكانت لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة ابلغ الاثر في اعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى استاذيَّ الفاضلين، الاستاذ الدكتور حسين الطلافحة والاستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة وتحمل أعباء قراءتها. ولا يفوتني أن ازجي شكري وامتناني لجميع اساتذتي الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد لما اولونا اياه من رعاية واهتمام خلال سنوات الدراسة في القسم.

وإن كان مكانة الوجدان، إلا انه لا يسعني هنا إلا أن اسجل عظيم شكري وعرفاني الى والديّ واشقائي وشقيقاتي الذين لم يتوانوا عن تقديم كل الدعم والتشجيع والرعاية لي أثناء دراستي مما كان له أكبر الأثر في إنجاز هذه الأطروحة.

كما يطيب لي ان اسجل عميق شكري وأمتناني لأسرة مؤسسة نافذة للطباعة والتحليلات الاحصائية على ما بذلوه من جهود مضنية في طباعة هذه الرسالة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الإقتصاد

النمو الصناعي في الأردن:

دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣

إعداد
عبد الباسط عبدالله محمد عثامنة
بكالوريوس إقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٩٣)

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في جامعة اليرموك - قسم الإقتصاد

لجنة المناقشة:

أ. د. منذر أحمد الشرع ..... مشرفاً

أ. د. حسين علي الطلافحة ..... عضواً

أ. د. عبد الرزاق حسين بني هاني ..... عضواً

١٩٩٥/٥/٢٩

أيار ١٩٩٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــداء،،،

الى راعي مسيرة التنمية في الأردن ،،،

قرة عين جلالة الملك الحسين المفدى ،،،

سمو الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	جـ
المحتويات	د
فهرس الجداول	ز
فهرس الملاحق	ح
الملخص	ط
المقدمة	١
هدف الدراسة	١
اهمية الدراسة	٢
الإطار النظري	٢
مصادر البيانات واسلوب الدراسة	٥
تسلسل الدراسة	٥
الفصل الاول: التصنيع والتنمية الاقتصادية	٨
مفاهيم اساسية	٨
الصناعة والتصنيع	٨
النمو الصناعي والتنمية الصناعية	٩
دور التصنيع في التنمية الاقتصادية	١١
استراتيجيات التنمية الاقتصادية	١٣
أولاً: استراتيجية النمو المتوازن	١٣
ثانياً: استراتيجية النمو غير المتوازن	١٥
سياسات التصنيع	١٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أولاً: سياسة احلال المستوردات ١٦
ثانياً: سياسة تشجيع الصادرات ١٨
الدراسات السابقة ١٩

الفصل الثاني: موقع القطاع الصناعي في الاقتصاد الاردني ٢٥
مقدمة ٢٥
تصنيف الصناعات الأردنية ٢٦
الاهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي في الاردن ٢٧
بعض تحديات الصناعة والتنمية الصناعية في الاردن ٣٣
التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الاردني ٣٧
أولاً: التغير في هيكل الانتاج ٣٧
ثانياً: التغير في هيكل العمالة ٣٩
ثالثاً: التغير في التوزيع الجغرافي للصناعة الاردنية ٤٣
رابعاً: التغير في حجم المؤسسات ٤٥
الفصل الثالث: محددات وحوافز النمو الصناعي في الاردن ٤٩
مقدمة ٤٩
المبحث الأول: بعض المحددات الاساسية للنمو الصناعي في الاردن ٥٠
أولاً: رؤوس الأموال ٥٠
ثانياً: الطاقة ٥١
ثالثاً: البنى التحتية ٥٢
رابعاً: الموقع الجغرافي والاستقرار السياسي ٥٣
خامساً: التكنولوجيا والبحث والتطوير ٥٣
المبحث الثاني: حوافز النمو الصناعي في الاردن ٥٦
المجموعة الاولى: الحوافز التشجيعية ٥٦
المجموعة الثانية: الحوافز القانونية والمخفضة للتكاليف ٥٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: النمو الصناعي ومسيرة التنمية الصناعية في الاردن ٦٤
الفترة ما قبل عام ١٩٧٣ ٦٤
الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) ٦٥
الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) ٦٦
الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) ٦٨
الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) ٧٠
برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) ٧٢
الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧) ٧٣
دور القطاع الخاص في النمو الصناعي والتنمية الصناعية ٧٤
منجزات النمو الصناعي والتنمية الصناعية في الاردن ٧٧

الفصل الخامس: قياس النمو الصناعي في الاردن ٨١
أولاً: قياس النمو الصناعي ٨١
ثانياً: قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الاردني ٨٩
ثالثاً: قياس علاقة القطاع الصناعي بالقطاعات الاخرى ٩٣

الفصل السادس: النتائج والتوصيات ٩٧
نتائج الدراسة ٩٧
التوصيات ١٠٠

الملاحق ١٠٢
المراجع ١١٠
المراجع العربية ١١٠
المراجع الأجنبية ١١٤
الملخص بالإنجليزية ١١٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
(١) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)	٢٩
(٢) توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢)	٣٠
(٣) التركيب السلعي للصادرات الوطنية للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)	٣٢
(٤) الصادرات الصناعية والمستوردات الرأسمالية والوسيطة (١٩٦٨-١٩٩٣)	٣٥
(٥) الاهمية النسبية للصناعات الاردنية لمتوسط الفترة (١٩٧٩-١٩٩٢)	٤٠
(٦) توزيع قوة العمل الصناعية حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٧٠-١٩٩٢)	٤٢
(٧) التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية حسب عدد المؤسسات وقوة العمل والقيم المضافة والإنتاج	٤٤
(٨) حجم المؤسسات الصناعية الاردنية حسب حجم قوة العمل للسنوات ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٩، ١٩٩٢	٤٧
(٩) الانفاق على البحث والتطوير ونسبته الى الانتاج القومي للفترة (١٩٨٠-١٩٩٢)	٥٤
(١٠) الشركات الصناعية الخاصة المسجلة حسب النوع ورأس المال (١٩٧٦-١٩٩٣)	٧٦
(١١) نسبة النمو السنوية في كل من الانتاج والقيم المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو في قوة العمل الصناعية والصادرات الصناعية	٧٨
(١٢-أ) نتائج تقدير معادلة النمو في الانتاج الصناعي	٨٥
(١٢-ب) نتائج تقدير معادلة النمو في المستوردات الرأسمالية والوسيطة	٨٦
(١٢-جـ) نتائج تقدير معادلة النمو في الصادرات الصناعية	٨٦
(١٣) نتائج تقدير التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي	٩١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

رقم الملحق		الصفحة
(١)	توزيع ايرادات الإنتاج للصناعات الأردنية (١٩٧٩-١٩٩٢)	١٠٢
(٢)	توزيع قوة العمل في الصناعات الأردنية (١٩٧٩-١٩٩٢)	١٠٣
(٣)	توزيع القيم المضافة في الصناعات الأردنية (١٩٧٩-١٩٩٢)	١٠٤
(٤)	تقدير رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي الأردني (١٩٦٨-١٩٩٢)	١٠٥
(٥)	البيانات اللازمة لتقدير مصادر النمو الصناعي	١٠٧
(٦)	البيانات اللازمة لتقدير التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي وعلاقته بالقطاعات الأخرى	١٠٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

النمو الصناعي في الأردن:

دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٨-١٩٩٣

اعداد

عبد الباسط عبد الله محمد عثامنة

اشراف

الأستاذ الدكتور منذر الشرع

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى بيان دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الاردني، واستعراض الدور الحكومي ودور القطاع الخاص في تحفيز النمو الصناعي الذي من شأنه المساهمة في التنمية الصناعية. و تبّين من الدراسة استمرار تركز الصناعات الاردنية في منطقة عمان الكبرى وما حولها، وكذلك هيمنة بعض النشاطات الصناعية على الاستخدام والانتاج، وفي مقدمتها قطاع الصناعات الاستخراجية، الذي تبين انه يساهم بـ (١٤,٥٩٪) من مجمل الانتاج الصناعي و (٢٣,٧١٪) من القيم المضافة في القطاع، ويستخدم (٩,٠٢٪) من مجمل قوة العمل الصناعية. وخلصت الدراسة الى أن النمو السكاني هو اهم مصادر النمو الصناعي في الاردن، حيث بلغ معامله في معادلة النمو الصناعي (٢,٦٢)، وجاءت نتائج تقدير التغيرات الهيكلية في القطاع لتبين نمط التنمية غير المتوازنة الذي اتبعه الاردن بالتركيز على الصناعة، حيث بلغت قيمة معامل كل من الدخل الفردي الحقيقي والتزايد السكاني في نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (٠,٠١) و (٠,٦٦) على التوالي، في حين بلغت قيمة كل منهما في نسبة العمالة الصناعية لمجمل العمالة (٠,٠٠١) و (١,٦٩) على الترتيب. كما جاء اثر صافي تدفق الموارد الانتاجية ايجابياً على مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وبلغ (٠,٠٠٤)، بينما كان اثره سلبياً على نسبةالعمالة الصناعية الى مجمل العمالة وبلغ (٠,٠٠١). و لوحظ ان زيادة الدخل الفردي الحقيقي لم يكن له اثر يذكر في زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك في استيعابه لجزء من مجمل العمالة، حيث بلغت معاملات هذه المتغيرات (٠,٠١) و(٠,٠٠١) على الترتيب.

واخيراً توصي الدراسة بالتركيز وبجدية على سياسة التوطن الصناعي للصناعات خارج حدود منطقة عمان الكبرى وما حولها، وضرورة اعفاء جميع مدخلات الانتاج الصناعي اعفاءا تاما من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى، وتشجيع اقامة الصناعات التي تستخدم المواد الاولية المنتجة محلياً، واستقطاب التكنولوجيا الملائمة للواقع الاردني، وكذلك استقطاب الاستثمارات العربية الاجنبية، لا سيما وان ما هدفت اليه خطط التنمية الصناعية من زيادة مراحل التصنيع المحلي، واستغلال الموارد الاقتصادية المحلية غير المستغلة، وتخفيض العجز في الميزان التجاري، الذي يعزى جزء مهم منه لزيادة استيراد السلع المصنعة، لم يتحقق على النحو المخطط والمطلوب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمـــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمـــــة

استحوذت مسألة التنمية على إهتمام مختلف الدول بحكوماتها ومؤسساتها وأفرادها، واذا كانت مفاهيم التنمية والنمو متداخلة، فان الاول يصعب تعريفه وقياسه، في حين يعتبر الثاني المؤشر الرقمي الاصدق لعملية التنمية، اما التنمية الصناعية فانها تعتبر خطوة اساسية ومهمة من خطوات عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك لمساهمتها بالمحافظة على الإقتصاد الوطني من الاختلالات التي قد تعتريه محلياً وخارجياً.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام الى تحليل مسألة النمو الصناعي في الأردن، وبشكل تفصيلي على النحو الآتي:

اولاً: بيان دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الاردني، وتحليل التغيرات الهيكلية في القطاع، من حيث الإنتاج، والقيم المضافة، وقوة العمل، والتوزيع الجغرافي للصناعات، وحجم المؤسسات الصناعية، وكذلك بيان الأهمية النسبية للفروع الصناعية، سواء في الإنتاج او الإستخدام.

ثانياً: استعراض الدور الحكومي في النمو الصناعي في الاردن، من خلال بيان التسهيلات والحوافز المقدمة من الحكومات المتعاقبة لترسيخ ذلك النمو، وكذلك استعراض دور القطاع الخاص في النمو الصناعي، والذي يعتبر مكملاً للدور الحكومي ورديفا له.

ثالثاً: قياس النمو الصناعي في الأردن، والتغيرات الهيكلية في هذا القطاع، ومن ثم قياس درجة ارتباط القطاع الصناعي بالقطاعات الاخرى في الاقتصاد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعاً حيوياً في القطاع الصناعي الأردني، في وقت ازدادت فيه منافسة المنتجات المصنعة المستوردة للمنتجات المحلية، من حيث السعر، والجودة، والدعاية والإعلان، ناهيك عن اعتماد الصناعات الأردنية الى درجة كبيرة على مدخلات انتاج وخبرات فنية مستوردة.

وتكتسب الدراسة اهمية خاصة لتركيزها على مسألة التنمية الصناعية والنمو الصناعي في آن واحد، ومحاولتها قياس كل منهما بإستخدام الأساليب الإحصائية، وحصر جميع العوامل المؤثرة فيهما، وذلك بخلاف ما سبقها من دراسات للموضوع، كانت على ندرتها، دراسات وصفية اقتصرت على تبيان دور بعض المتغيرات الإقتصادية في التأثير على النمو الصناعي فقط.

كما يضيف الى اهمية الدراسة اهتمامها بدراسة الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي وأسباب تلك الإختلالات.

الاطار النظري:

أ- مصادر النمو الصناعي

تبين النظرية الاقتصادية بان مقدار الانتاج بشكل عام (Q) يتحدد بعوامل الانتاج من دالة (Cobb-Douglas) وهما عنصرا العمل (L)ورأس المال (K)، كما في المعادلة التالية:

$$Q = Q(L, K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (i)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المتوقع، كما اشارت النظرية الاقتصادية ان يؤثر عنصرا العمل ورأس المال ايجابياً على الانتاج.

وفي هذه الدراسة، فلا بد من اضافة عوامل جديدة تساهم في الانتاج الصناعي، تتمثل بالطلب على الانتاج الصناعي، وقد استخدم عدد السكان (POP) ليعبر عن حجم الطلب المحلي على الانتاج الصناعي[١]، واستخدمت الصادرات الصناعية (IX) لتعبر عن حجم الطلب الخارجي. وتم اضافة المستوردات الرأسمالية والوسيطية (IM)[٢]، فتصبح الدالة السابقة كما يلي:

$$Q = Q(L, K, IM, IX, POP) \quad \text{.........} \quad (ii)$$

ومن المتوقع، ان يكون للصادرات الصناعية، وللمستوردات الرأسمالية والوسيطة، ولعدد السكان آثار ايجابية على الانتاج الصناعي. وبأخذ صيغة النمو للمعادلة السابقة (ii) يصبح النمو الصناعي (GQ) يتحدد بنمو كل من قوة العمل الصناعية (GL)، ورأس المال المستثمر في القطاع الصناعي (GK)، والمستوردات الرأسمالية والوسيطة (GIM)، والصادرات الصناعية (GIX) وعدد السكان (GPOP)، وكما يلي:

$$GO = GQ(GL, GK, GIM, GIX, GPOP) \quad \text{.........} \quad (iii)$$

ان النمو في المستوردات الرأسمالية والوسيطة (GIM) يعتمد على النمو في كل من سعر صرف الدينار (GE)، ومستوى الاسعار العالمي (GPW)، والإنتاج المحلي الاجمالي (GY)[٣]، كما يلي:

$$GIM = GIM(GE, GPW, GY) \quad \text{.........} \quad (iv)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان النمو في الصادرات الصناعية (GIX) يعتمد على النمو في كل من مستوى الاسعار العالمي (GPW)، وسعر صرف الدينار (GE)[٤]، على النحو التالي:

$$GIX = GIX(GPW, GE) \quad \ldots\ldots \quad (v)$$

وسيتم تقدير المعادلات (iii) و (iv) و (v) بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS (Two Stage Least Squares)

ب. التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي

سيستند تقدير التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الى نموذج تشينري-سيركوين[٥] (Chenery - Syrquin) للتغيرات الهيكلية التي تنتج عن التغير في الدخل الفردي الحقيقي(YP)، وعدد السكان (POP)، وصافي التدفق الداخلي لعوامل الانتاج (NX)، والذي سيعبر عنه بالفرق بين المستوردات والصادرات. وسيتم الاشارة الى التغير في هيكل الانتاج الصناعي، الذي عبر عنه بنسبة مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي (DR)، وكذلك الى التغير في هيكل قوة العمل الصناعية كنسبة من إجمالي قوة العمل (LDR)، كما يلي:

$$DR = DR(YP, POP, NX) \quad \ldots\ldots \quad (vi)$$

$$LDR = LDR(YP, POP, NX) \quad \ldots\ldots \quad (vii)$$

وسيتم تقدير كلا المعادلتين السابقتين بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- علاقة القطاع الصناعي بالقطاعات الاخرى

سيتم بيان مدى ارتباط القطاع الصناعي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، وبالتحديد قطاعي الخدمات والزراعة، وذلك من خلال ارتباط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (IND) مع نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي (AGR) وقطاع الخدمات (SER) في الناتج المحلي الاجمالي[٦]، على النحو التالي:

$AGR = AGR(IND, SER)$ .... $(viii)$

$SER = SER(IND, AGR)$ .... (ix)

وسيتم تقدير كلا المعادلتين الأخيرتين بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

مصادر البيانات وأسلوب الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المعلومات الاحصائية الرسمية المنشورة في مصادر محددة، في نشرات البنك المركزي الاردني الشهرية والسنوية، وبيانات صندوق النقد الدولي السنوية، ونشرات دائرة الاحصاءات العامة السنوية وغيرها، و مسوحات الاستخدام والصناعة التي تقوم بها الدائرة.

وتستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) في تحليلها وفي تقديرها للعلاقات الإحصائية بين المتغيرات المشمولة بالدراسة، كما استخدمت اسلوب الانحدار الخطي لتحليل البيانات بإستخدام برنامج الحاسوب (TSP) والخاص بتحليل السلاسل الزمنية، مع التعديل لمشكلة الترابط المتسلسل (Autocorrelation) عند الحاجة. وكغيرها من الدراسات، واجهت الدراسة بعض المشاكل والعقبات المتمثلة بندرة الدراسات السابقة المشابهة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدم توافر بعض البيانات الاحصائية لبعض متغيرات الدراسة في عدة سنوات.

تسلسل الدراسة:

بالاضافة الى المقدمة التي تضمنت اهمية الدراسة، واهدافها، واسلوب التحليل الاحصائي، والوصفي، والصعوبات التي واجهت اعداد الدراسة، يقدم الفصل الاول إطاراً نظرياً مقتضباً للتصنيع ودوره في التنمية الاقتصادية، وكذلك استراتيجيات كل من التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية، واستعراض موجز لعدد من الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني، فيبين موقع القطاع الصناعي في الاقتصاد الاردني والتغيرات الهيكلية في القطاع. ويستعرض الفصل الثالث بعض المحددات الاساسية للنمو الصناعي في الاردن والحوافز التي تقدمها الحكومة لتحفيز ذلك النمو. في الفصل الرابع نتعرض لمسيرة النمو الصناعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودور القطاع الخاص في تلك التنمية.

وخصص الفصل الخامس لقياس النمو الصناعي في الاردن، والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي وعلاقته مع القطاعات الاخرى، ويعرض الفصل السادس النتائج التي توصلت اليها الدراسة وتوصياتها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش المقدمة

١- افيريت هاجن، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨، ص ص ٤٤١ - ٤٥٩.

2- Esfahani, H. S., "Exports, Imports and Economic Growth in Semi-Industrialized Countries", *Journal of Development Economics*, Vol. 35, 1991, PP 93-116

3- William Branson, *Macroeconomic Theory and Pollicy (2nd Edition)*, Harber and Row, NY, 1979, P 314

4- Ibid.,

5- Hollis Chenery and Moises Syrquin, *Patterns of Development 1950-1970*, Oxford University Press, London,1975, PP 16-20.

٦- حسين الطلافحة، "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى ١٩٦٨- ١٩٩٠"، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الثامن، العدد الخامس، ١٩٩٣، ص ص ٧٩- ٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول

التصنيع والتنمية الاقتصادية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول
التصنيع والتنمية الاقتصادية

مفاهيم اساسية

الصناعة والتصنيع

إن الصناعة تعني عملية تحويل (Transformation) المواد من حالة الى اخرى، او عملية إنتاج مواد جديدة من مواد اخرى تختلف عنها. فإذا كان النشاط الصناعي يقوم على اساس استخراج المواد الأولية من باطن الارض فإنه يسمى "صناعة استخراجية"، بينما يسمى النشاط الذي يعمل على تغيير المواد الأولية الى اشكال اخرى في المصانع الى منتجات نهائية "صناعة تحويلية".

أما كلمة الصناعة (Industry)، فإنها تستخدم الآن للدلالة على النشاط الانتاجي مهما كان نوعه وموقعه، فيقال مثلاً صناعة الزراعة (Agriculture Industry)[1]، ويمكن تعريف الصناعة بأنها العملية التي يتم بواسطتها تحويل المواد الأولية بمساعدة الموارد البشرية والسلع الرأسمالية الى سلع استهلاكية وسلع رأسماليه اخرى[2]، وتشمل الصناعة: الصناعات التحويلية، والكهرباء والمياه، وإنتاج المواد الأولية، ولكن مصطلح الصناعة التحويلية هو الأكثر توضيحاً او شمولاً، حيث يشمل انتاج السلع التي تتطلب بعض التحويل من مواد اولية او شبه مصنعة الى حالة جديدة ذات قيمة مضافة على قيمة المواد الاولية.[3]

ويشير مفهوم التصنيع (Industrialization) الى عملية إنتقال منتظمة للدول التي تعتمد على اي قطاع اقتصادي عدا الصناعة الى دول صناعية، وان التصنيع هو احد العناصر المهمة في تحقيق التطوير الاقتصادي، بحيث تُعّبأ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظله الموارد الوطنية المتاحة من اجل تأمين معدلات نمو عالية في مختلف القطاعات[٤]، ويمكن الجزم بأن عملية التصنيع هي محاولة لإحداث تغيير جذري في السياسة الإنتاجية للمجتمع بإستخدام الموارد الانتاجية المعتمدة على التطور التكنولوجي، لذلك يعتبر التصنيع جوهر عملية التنمية الإقتصادية.

النمو الصناعي والتنمية الصناعية

تستحوذ التنمية على اهتمام مختلف البلدان على المستويين الرسمي والشعبي، واذا كان مفهوم التنمية صعبٌ تعريفه، فإن قياسه هو اكثر صعوبة، وكثيراً ما يخلط المهتمون بالتنمية بينها وبين النمو، ففي حين يعتبر النمو المقياس الكمي الاصدق والادق لعملية التنمية، فإن التنمية لا تقتصر على القياس الكمي فحسب، بل وتولي اهتماماً اكبر بالتغيرات الهيكلية في البنى الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية والقانونية عبر الزمن.

ويشير النمو الاقتصادي (Economic Growth) الى الزيادة في انتاج متغير ما او قطاع معين من السلع والخدمات مع الزمن، وقد يحدث ذلك بعدة اساليب كتحسين نوعية الإنتاج، او زيادة الموارد الانتاجية، او تطوير التكنولوجيا[٥]، أما التنمية الاقتصادية (Economic Development) فهي عملية متعددة الابعاد تشمل النمو الاقتصادي اضافة الى تغييرات ضرورية في البنى الاقتصادية والثقافية والاتجاهات العامة للأفراد والمؤسسات الوطنية، ومحاولة القضاء على الفقر والبطالة،وإعادة توزيع الدخل بطريقة اكثر عدالة.[٦]

ويمكن تعريف النمو الصناعي (Industrial Growth) بأنه الزيادة المتحققة في الانتاج الصناعي والناتجة عن كفاءة استخدام الموارد الانتاجية. ويشار الى النمو الصناعي بنمو الانتاج (Output) إما عبر الزمن او

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة لوحدة المدخلات (Input) المستخدمة في الإنتاج، ويتأثر معدل النمو الصناعي بمقدار الطلب (زيادة السكان، زيادة الدخول) وقدرة الصناعة على الاستجابة لزيادة الإنتاج.

أما التنمية الصناعية (Industrial Development)، فهي عملية تسعى لدفع عوامل الانتاج للنمو بمعدل اسرع من معدل نموها الطبيعي، عن طريق الاستفادة القصوى من مقومات بناء الصناعة، سواء أكانت طبيعية ام بشرية، واستخدامها بالطريقة المثلى لتطوير كمية ونوعية الإنتاج الصناعي، وتحقيق زيادة في انتاجية عنصر العمل[٧]. وعلاوة على ذلك فهي عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، وخاصة الصناعة التحويلية، كإستراتيجية واضحة ومحددة لعملية التصنيع ترتبط بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية[٨]. ويتسع مفهوم التنمية الصناعية ليشمل التغيرات في مجمل البنى الإقتصادية والإجتماعية، مما يجعلها المركز الذي تتمحور حوله عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيةلبناء القدرات الذاتية اللازمة لتنمية هيكل الإقتصاد الوطني، وجعله قادراً على البقاء والتطور المستمر.[٩]

وتتطلب عملية التنمية الصناعية نمواً صناعياً اضافة الى تغييرات هيكلية في بنية القطاع الصناعي، تشمل زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية، وإرتفاع القيم المضافة فيه، وزيادة مراحل التصنيع، والاتجاه للصناعات الرأسمالية وبعيداً عن الاستهلاكية، ومحاولة بناء صناعات إحلال المستوردات والصناعات التصديرية والصناعات المتكاملة.[١٠]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور التصنيع في التنمية الاقتصادية

يعد التصنيع احد الاهداف الوطنية، حيث يعتقد افراد المجتمع ان الاستقلال والهيبة تكمن في إنتاج السلع الصناعية[١١]، كما ان للتصنيع دوراً بارزاً في تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد الوطني، وبالتالي رفع مستويات المعيشة لمعظم افراد المجتمع، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحسين الإنتاج و الانتاجية، والمساهمة في حل مشكلات البطالة السافرة والمقنعة في البلدان النامية بشكل عام، وتلك التي تعاني من التضخم السكاني بشكل خاص. وفضلاً عن ذلك يساهم التصنيع في حل مشكلة تذبذب حصيلة الصادرات في الدول النامية المفرطة في التخصص في إنتاج المواد الأولية التي تشهد اسعارها في الأسواق العالمية تقلبات موسمية حادة، إضافة الى تدهورها على المدى الطويل بالنسبة لأسعار السلع المصنعة.[١٢]

كما يحقق التصنيع درجة من الاستقرار للإقتصاد الوطني تفوق ما يحققه القطاع الزراعي الذي يخضع الإنتاج فيه للعديد من الظروف، ويسهم التصنيع في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات الصناعية، وكذلك من خلال اقامة صناعات إحلال المستوردات، التي يؤدي قيامها الى توفير العملات الصعبة لتمويل إستيراد التكنولوجيا والسلع التي لا يمكن انتاجها محلياً[١٣]. كما ويساهم التصنيع الى حد كبير في تطوير قدرات ومهارات العاملين، حيث يعتمد التصنيع على تقنيات انتاجية حديثة تستلزم تطوراً نوعياً في كفاءة عنصر العمل في الاقتصاد الوطني، وللتصنيع اهمية كبرى في المساهمة في حل مشكلة البطالة، حيث ان امكانيات نمو القطاع الصناعي غير محدودة بالمقارنة مع القطاع الزراعي الذي يتحدد نموه بمساحة الاراضي القابلة للزراعة بشكل اساسي، يضاف الى ذلك ان للتصنيع دوراً مهماً في تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة بين الموارد البشرية والمادية،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستيعابه لفائض القوى العاملة، وتنويعه للإقتصاد الوطني، وتصحيحه لإختلال هيكل الصادرات.[١٤]

ويؤكد هاري جونسون (Harry Johnson) ان التصنيع يعد احد الاهداف الوطنية لإرتباطه في الاذهان بإعتقاد مفاده ان الاستقلال والهيبة الوطنية تكمن في انتاج المصانع[١٥]. وقد وجد تايلر (Tyler) في دراسة اجراها على (٥٥) دولة نامية ان معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو ناتج الصناعات التحويلية بلغ (٨٢٪) ويرتفع الى (٨٦٪) في حالة الدول النامية التي استطاعت تحقيق مستوى معيناً من التنمية.[١٦]

وتجدر الاشارة هنا الى أهمية الروابط الأمامية (Forward Linkages) والروابط الخلفية (Backward Linkages) في تحقيق النمو الصناعي.

اولاً: الروابط الامامية (Forward linkages)

يتمثل هذا المفهوم في قدرة الصناعة او الاستثمار في اي قطاع آخر على خلق فرص الاستثمار في المراحل التالية للعملية الانتاجية لهذه الصناعة[١٧]، ويرى هيرشمان (Hirschman) ان الروابط الامامية تشير الى التغيرات التي تتولد بالزيادة او النقصان في نشاطات القطاعات الانتاجية التي تستخدم منتجات قطاع معين نتيجة التغير بالزيادة والنقصان في نشاط ذلك القطاع.[١٨]

ثانياً: الروابط الخلفية (Backward linkages)

وتتمثل بقدرة الصناعة او الاستثمار على خلق الطلب على الصناعة التي تسبقها في مراحل الانتاج[١٩]، وحسب مفهوم هيرشمان (Hirschman) فإن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الروابط الخلفية تعبر عن التغير بالزيادة أو النقصان الذي يحدث في النشاط الانتاجي لقطاع معين سوف يترتب عليه تغييرات متتالية بالزيادة او النقصان لجميع نشاطات الانتاجية الاخرى التي تزود او تتبع منتجاتها لذلك القطاع.[٢٠]

وحتى يكون القطاع الصناعي قطاعاً رائداً ذا مساهمة مهمة في التنمية الاقتصادية، لا بد ان يحتوي على قدر كبير من الروابط الامامية والخلفية على حد سواء، مما يضمن خلق الطلب الفعال الذي يؤدي الى النمو والتنمية الاقتصادية.

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

اولاً: استراتيجية النمو المتوازن (Balanced Growth)

تعاني معظم الدول النامية من تدني مستويات الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستويات الدخول فيها. ويعود ذلك اما لنقص الموارد الاقتصادية، او لعدم استغلال تلك الموارد. لذا حاولت تلك الدول معالجة المشكلات الاجتماعية (كالفقر والبطالة) عن طريق زيادة كفاءة القطاعات الاقتصادية فيها، لا سيما الانتاجية منها. وتتلخص استراتيجية النمو المتوازن في عملية التنمية بدفعة قوية، يتم خلالها إقامة حد معقول من الاستثمارات المتكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب على الاستهلاك النهائي، ولا بد من توجيه هذه الاستثمارات الى جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية المتزامنة في عدد كبير من الانشطة الاقتصادية. وان استرتيجية النمو المتوازن لا تعني بأي حال ان تنمو القطاعات الاقتصادية بمعدلات متساوية، بل ان ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل يتلاءم ومرونة الطلب لكافة المنتجات في الاقتصاد[٢١]، وغالباً ما يعد النمو المتوازن استراتيجية تنموية تؤكد على القطاع الزراعي في الدول النامية الذي يستوعب معظم العمالة فيها، ويحتل المرتبة الاولى في الانتاج المحلي، كما ان له

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دوراً مهماً في تقدم وتطور القطاع الصناعي من خلال امداده بالمواد الأولية اللازمة للتصنيع.[٢٢]

وكأحد مؤيدي نظرية النمو المتوازن يؤكد راجنار نركسه (Ragner Nurkse) ان عرض رأس المال تحكمه المقدرة على الإدخار والرغبة فيه، بينما يتوقف الطلب على رأس المال على الحافز على الاستثمار، ويرى ان هناك جانبين لتكوين رأس المال في الاقتصاد هما جانبا العرض والطلب[٢٣]. ففي جانب العرض فإن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ينتج عن انخفاض الانتاجية التي يسببها نقص رأس المال المستثمر، وبالتالي انخفاض القدرة على الادخار. اما في جانب الطلب فإن ضيق السوق المحلية، وإنخفاض المقدرة الشرائية للأفراد بسبب إنخفاض دخولهم التي يسببها انخفاض الإنتاجية وذلك لضآلة رأس المال المستخدم في الانتاج بسبب ضعف الحافز على الاستثمار، وبذلك تكتمل دائرة مغلقة.

ولكسر هذه الحلقة المفرغة، لا بد من دفعة كبيرة من الصناعات ليتسع نطاق السوق ويزداد الطلب على منتجاتها. كما ويعتبر نيركسه الاقتصاد وحدة واحدة، لذا لا بد ان تشمل الاستثمارات نطاقاً واسعاً من الاقتصاد الوطني حتى تتقدم كافة قطاعاته مع اتساع كبير وشامل في نطاق السوق.

أما آرثر لويس (Arthur lewis) فيؤكد على استراتيجية النمو المتوازن، بحيث تنمو كافة القطاعات الاقتصادية بعلاقة صحيحة فيما بينها، والا فإن تلك القطاعات لن تنمو ابداً، ويوضح كيفية نمو كل من قطاعات الزراعة والصناعة والتصدير بطريق متوازن من اجل خلق الطلب الكافي والعرض الكافي.[٢٤]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى روزنشتين رودان (P.N. Rosenstein Rodan) في التصنيع، وخاصة في الصناعات الاستهلاكية، انسب الطرق للقضاء على مشكلات التخلف، وذلك نظراً للتشابك الموجود بين هذه الصناعات، وكذلك للتغلب على ضيق نطاق السوق، الامر الذي يجعل مسألة قيام عدة صناعات استهلاكية ضرورة لازمة، اما دفعة واحدة، أو في فترات متقاربة.[٢٥]

ثانياً استراتيجية النمو غير المتوازن (Unbalanced Growth)

يرتبط بهذه الاستراتيجية مفهوم القطاع الرائد، حيث تتخذ التنمية شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الانشطة تشكل القطاع الرائد. وبتقدم القطاع الرائد تتقدم بقية القطاعات الاقتصادية. ولا تؤمن هذه الاستراتيجية بالنمو التدريجي او البطيء، لانه -بإعتقاد اصحابها- يعطي الفرص للقوى المضادة للنمو بأن تقوم بتجميع قواها كي تنمو، لذا لا بد من أن يكون التغيير مفاجئاً وجذرياً وكبيراً ليفوت على القوى السياسية والاجتماعية والتربوية المضادة فرصة تجميع قواها.[٢٦]

ويفضل هيرشمان (Albert Hirschman) النمو غير المتوازن بإتجاه التركيز على حالة عدم التوازن بين البنى التحتية المادية و الاجتماعية في الانشطة المنتجة مباشرة، ويركز على مسألة الروابط (linkages) بين الصناعات، ويتفق مع اصحاب سياسة النمو المتوازن بضرورة الدفعة القوية، ولكن ليس على مستوى الاقتصاد ككل، بل لبعض الصناعات او القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني. ويؤكد ان استراتيجية النمو المتوازن مناسبة فقط للدول المتقدمة، حيث ان عرض عوامل الانتاج وكذلك عرض السلع الاستهلاكية يتسمان بالمرونة، وبالتالي فهي استراتيجية مفيدة لحل بعض المشكلات (كالبطالة مثلاً) وليست علاجاً لكافة الاختلالات في الاقتصاد، و يؤكد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيرشمان ان التنمية تحدث بتوسيع نطاق السوق الموجود بالمنتجات المحلية، وليس بفتح اسواق جديدة.

اما هانز سنجر (Hans Singer)، فيرى ان ندرة الموارد الاقتصادية في الدول النامية يجعل تلك الدول غير قادرة للقيام بالإستثمارات التي تغطي كافة القطاعات الاقتصادية حسب استراتيجية النمو المتوازن، لانها تفترض أن عوامل الانتاج مرنة، وهذا غير واقعي بالنسبة للدول النامية[٢٧]. كما يعترض سنجر على نظرية النمو المتوازن بتأكيده على حتمية التحول التدريجي للقوى العاملة من القطاع الزراعي ذي الانتاجية المنخفضة الى القطاعات الاقتصادية الاخرى ذات الانتاجية الاعلى وخاصة الصناعة، ويرى ضرورة ان يكون الاستثمار الجديد غير متوازن بطريقة تكمل عدم التوازن القائم مما يخلق احتياجات لمنتجات جديدة في جانب الطلب واختناقات في جانب العرض، ومن ثم تغيير الأهمية مرة ثانية في المراحل التالية للاستثمار، وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية.[٢٨]

سياسات التصنيع

اولاً: سياسة احلال المستوردات (Import Substitution)

ان سياسة احلال المستوردات تعني ان ننتج محلياً ما كنا نستورده من قبل، او ننتج محلياً ما كان يمكن ان نقوم بإستيراده لو لم نقم بعملية الإنتاج[٢٩]. وقد برزت هذه السياسة نتيجة توافر الطلب الفعلي في البلدان النامية على السلع الاستهلاكية التي كان يجري استيرادها بالفعل، وكذلك نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الاولية المصدرة من الدول النامية لصالح السلع النهائية وخاصة المصنعة، مما جعل عملية تصنيع تلك السلع ضرورة لازمة للحيلولة دون تفاقم تدهور موازين المدفوعات للبلدان

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية. وقد حاولت الدول النامية ان تتبنى سياسة احلال المستوردات من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال اقامة عدد كبير من المشروعات الصناعية لإنتاج السلع الاستهلاكية للسوق المحلية التي لا تحتاج رؤوس اموال ضخمة او عمالة ذات خبرة فنية متقدمة.(٣٠)

وتلعب سياسة احلال المستوردات الدور الاكبر في زيادة معدل الادخار والاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث تؤدي الى تغيير معدلات التبادل المحلي لصالح الصناعة. ولقد حاول تشينري (Chenery) قياس احلال المستوردات على المستويين الجزئي والكلي، وقد قام بتعريف احلال المستوردات بأنه نسبة المستودرات الى العرض الكلي، فاذا إزداد الانتاج المحلي بمعدل اعلى من معدل زيادة المستوردات، فان ذلك يعني احلال المستوردات، ويرى ان زيادة النمو في الانتاج المحلي يعود إما لنمو الطلب او للتغير في نسبة المستوردات الى العرض الكلي (إحلال المستوردات)(٣١)، وتلعب سياسة احلال المستوردات دوراً مهماً في توليد القيمة المضافة في القطاع الصناعي، فقد بلغت مساهمة إحلال المستوردات في النمو الصناعي العربي (٧٨٪)، وإذا ما تم استبعاد الصناعات الوسيطة المتمثلة في صناعة التكرير وبعض الصناعات التحويلية، فإن هذه المساهمة ترتفع الى (٩٣٪)(٣٢)، وتبدأ سياسة احلال المستوردات بفرض القيود الجمركية على السلع الاستهلاكية، مما يحقق زيادة في الطلب على تلك السلع، فترتفع اسعارها وتعتمد هذه السياسة على استخدام اساليب تكنولوجية بسيطة مكثفة لعنصر العمل، واعتماد قليل على السلع المستوردة، على إفتراض توافر المواد الاولية والعمالة الرخيصة، وتوفر هذه السياسة العملات الصعبة التي كانت تستخدم لتمويل استيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع لتمويل استيراد السلع الرأسمالية التي تعزز الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: سياسة تشجيع الصادرات (Export Promotion)

برزت سياسة تشجيع الصادرات نتيجة انخفاض مستوى جودة المنتجات الاستهلاكية المصنعة في الدول النامية، بسبب المبالغة في سياسة الحماية لتلك الصناعات، وكذلك نتيجة ما أدت إليه سياسة إحلال المستوردات من تزايد طلب الدول النامية على السلع الرأسمالية والوسيطة، إضافة لإهمال القطاع الزراعي، مما حتم على تلك الدول إستيراد المواد الغذائية، وقد ادى كل ذلك الى تدهور معدلات التبادل التجاري الخارجي حيث ازدادت الحاجة للعملات الصعبة، نتيجة تزايد العجوز في موازين المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية لتلك الدول. وتأتي سياسة التصنيع من أجل التصدير لزيادة مجمل الصادرات غير الأولية، وبالتالي التغلب على مشكلة العجز في ميزان المدفوعات ففي حين ان جزءاً من هذه الصناعات يخصص للإستهلاك الا ان معظمه معد للتصدير، كما أن هذا النمط من الصناعات يتطلب مستوى رفيعاً و متطوراً من التكنولوجيا باهضة الثمن والمكثفة لرأس المال، وان اقامة صناعات موجهة للتصدير سوف يجبرها على زيادة قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية، من خلال تحقيق وفورات الحجم الكبير(Large-Scale Economies) التي قد تؤدي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية (Economic Effeciency)[٣٣]، غير ان لهذه الاستراتيجية مخاوف عديدة، اهمها اعتماد الدول النامية على تصدير المواد الخام، مما يعّرض اقتصادات تلك الدول لتقلبات اقتصادية، نظراً لعدم استقرار الطلب على تلك المواد وتقلب اسعارها، وكذلك عدم قدرة الدول النامية على المنافسة الحقيقية في الاسواق العالمية.[٣٤]

وقد وجد بالاسا (Bela Balassa) في دراسة اجراها على (١١) دولة نامية بدأت الاهتمام الفعلي بالصناعة ان معامل الارتباط بين النمو في مجمل الصادرات ونمو الناتج القومي الاجمالي بلغ (٧١٪)، بينما بلغ (٨٩٪) بين نمو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الصناعية ونمو الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٣).[٣٥]

اما مخائيلي (M. Michaely)، فوجد في دراسة اجراها على (٤١) دولة نامية ان معامل الارتباط بين التغير في الصادرات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي وبين التغير في متوسط دخل الفرد السنوي بلغ (٣٨٪) للفترة (١٩٥٠-١٩٧٣).[٣٦]

الدراسات السابقة:

لقد كانت مسألة التنمية الصناعية مدار بحث ودراسة وإهتمام للكثير من الدارسين، وذلك لما للتنمية الصناعية من دور بارز في تسريع التنمية الاقتصادية لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، عن طريق التصنيع وتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية، وتطوير العلوم والثقافة.[٣٧]

ففي دراسة حديثة عن العراق لاهمية السياسة التجارية لعملية التصنيع في البلدان النامية، واثرها على قطاع الصناعات التحويلية واثر الحماية الجمركية على النمو الصناعي في العراق، أشارت الدراسة الى ضرورة التأكيد على إقامة الصناعات التصديرية، وربط أهداف التصنيع بأهداف خطة التنمية الاقتصادية، وكذلك الحد من استخدام التسهيلات الائتمانية لتمويل المستوردات، وضرورة ضبط المصروفات، والعمل على إقامة الصناعات المعوضة للمستوردات، وزيادة المخزون من السلع الوسيطة لتفادي الارتفاع المستمر في اسعارها.[٣٨]

وهدفت دراسة اخرى (عن العراق ايضاً) الى تحليل وتقييم واقع المهارات في قطاع الصناعات التحويلية، والتعرف على أهم مصادر اعدادها، ومن ثم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدير الاطر المقترحة لإعداد المهارات وابراز دورها بما يحقق كفاءة اعلى في الاداء لتحقيق التنمية الصناعية. واكدت الدراسة على أن التصنيع هو السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، و بالتالي المساهمة في حل مشكلة التخلف، وان نجاح القطاع الصناعي وتطوره مرتبط بالعنصر البشري. وتؤكد الدراسة ايضاً على ضرورة التوزيع العادل للمهارات الصناعية بين فروع الصناعة، بما يضمن التوزيع الكفؤ للموارد البشرية، وضرورة التوازن بين الاستثمار المادي والبشري في الخطط التنموية.(٣٩)

وفي دراسة تهدف الى تحليل واقع القطاع الصناعي في العراق للفترة (١٩٧٠-١٩٨٧)، وبحث إمكانية تطور الصناعة العراقية لتضاهي صناعات الدول المتقدمة، توصلت الدراسة الى أن نمطي التصنيع لإحلال المستوردات او تشجيع الصادرات لم يعودا حلا لمشاكل التخلف في البلدان النامية، ولا بد من إعادة النظر في سياسة التوطن الصناعية وتوسيع قاعدة الصناعات الوسيطة، والتأكيد على ضرورة اعطاء القطاع الصناعي اهمية أكبر في الخطط الاقتصادية كقطاع رائد، وإقامة الصناعات التي يتمتع البلد بميزة نسبية في انتاجها، واختيار التكنولوجيا الملائمة، وإقامة الصناعات التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية بدرجة اكبر.(٤٠)

اما في الاردن، فهناك دراسة هدفت الى تحليل واقع التنمية الصناعية والدور الذي احتلته في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرض دور البنوك التجارية وبنك الانماء الصناعي في تمويل التنمية الصناعية. وقد خلصت الدراسة الى ان القطاع الصناعي الاردني يعاني من مشكلة ضيق السوق المحلية، وضعف امكانية التمويل المحلي اللازم للصناعة، وعدم وجود دراسات للجدوى الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المشكلات التي تعاني منها الصناعات الاردنية. كما ان التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية تتركز في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاعي التجارة العامة والخدمات والانشاءات، ولاتولي القطاع الصناعي الا قليلاً من الاهتمام، في حين يلعب بنك الانماء الصناعي دوراً بارزاً في تمويل المشاريع الصناعية المختلفة.[٤١]

وهدفت دراسة اخرى عن الاردن الى بحث تطور القطاع الصناعي ودرجة التركيز الجغرافي للصناعات حسب المحافظات وحسب حجم الصناعة، وقياس الانتاجية والترابط في الانشطة الاقتصادية، وتحليل دور الحكومة في مسيرة التنمية الصناعية. وتوصلت الدراسة الى ان القطاع الصناعي الاردني قد حقق نمواً ملحوظاً بحيث اصبح يحتل المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع الخدمات. كما اوضحت الدراسة هيمنة بعض الانشطة الصناعية في القطاع الصناعي، كالصناعات الكيماوية، وتكرير البترول والصناعات الاستخراجية، بالإضافة الى إرتفاع عدد الصناعات الصغيرة في القطاع الصناعي، وضعف القطاع في إمتصاص البطالة، وضعف الروابط الخلفية والأمامية في الصناعات بشكل عام.[٤٢]

ان الدراسات السابقة لمسألة النمو والتنمية الصناعية كانت على ندرتها دراسات وصفية تبين اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الصناعي، ولم تركز في مجملها على مفهوم وجوهر النمو الصناعي الذي يساهم في تحقيق التنمية الصناعية، وهو النمو الذي تصاحبه تغيرات ضرورية في هيكل الانتاج الصناعي، وكذلك في نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في مجمل الانتاج المحلي. لذا جاءت هذه الدراسة لتبين وتقيس النمو الصناعي في الاردن، الذي من شأنه المساهمة في التنمية الصناعية، وسيتم قياس التغيرات الهيكلية في الانتاج وفي قوة العمل الصناعية، ومن ثم قياس مدى ارتباط القطاع الصناعي مع غيره من القطاعات الاقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الاول

١- البرت بدر هاشم، **الاقتصاد الصناعي والعالم العربي**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦١، ص ٦.

2- M. Todaro, *Economic Development in the Third world*, Third edition (Longman, New York) 1985, p 242.

٣- سالم النجفي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتب للطباعة و النشر، الموصل ١٩٨٨، ص ٢١٩.

٤- عباس التميمي، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ١٣.

5- M. Todaro, 1985, op. cit., pp 62-63.

6- M. Tadoro, op. cit, Fourth edition, 1989, p 115.

٧- عباس التميمي، ١٩٨٥ مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

٨- أنور عطية العدل، **التنمية الصناعية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٧، ص ص ١٦٤-١٦٧.

٩- كمال عسكر، **دراسة مستقبلية لنمو الصناعة التحويلية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨٠، ص٥.

١٠- عباس التميمي، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص١٥.

11- Harry Johnson, "A Theoritical Model of Economic Nationalism in New and Developing States", *Political Science Quarterly*, June 1965, p 170.

12- Subrata Ghatak, *Development Economics*, Longman, New York, 1978, p 150.

١٣- فليح خلف حسن، **التنمية الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٩٧.

١٤- عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٠٣.

15- Harry Johnson, 1965, op. cit., p 170.

16- William G. Tyler, "Growth and Export Expansion in Developing Countries: Some Empirical Evidence", *Journal of Development Economics*, Vol 9. 1981, pp 121-130.

١٧- فايز ابراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض ١٩٨٥، ص ١٤٧.

١٨- جعفر عباس حاجي، **تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ادارة التأليف والترجمة: الطبعة الاولى، الكويت ١٩٨٥، ص ص ١٨٤-١٨٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩- فايز ابراهيم الحبيب، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ١٤٨.
٢٠- جعفر عباس حاجي، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ص ١٨٤-١٨٥.
٢١- عمرو محي الدين، ١٩٨٤، مصدر سابق، ص ٢٩٥-٢٩٧.
22- W.A Lewis, *Development Planning: The Essentials of Economic Policy*, Harber and Row, New York, 1966, pp 43-45.
٢٣- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٨، ص ٨٢.
٢٤- سالم النجفي، ١٩٨٨، مصدر سابق، ص ١٣٠.
٢٥- فايز ابراهيم الحبيب ١٩٨٥، مصدر سابق، ص ١٢٨.
٢٦- عمرو محي الدين، ١٩٨٤، مصدر سابق ص ص ٣٠٦-٣١٢.
٢٧- فايز ابراهيم الحبيب، ١٩٨٥، مصدر سابق ص ص١٤٠-١٤٢.
٢٨- كامل بكري، ١٩٨٨، مصدر سابق، ص ص ٨٤-٨٥.
29- G.C Winston, "Notes on the Concept of Import-Substitution", *Development Review*, Vol 4, Spring 1967, p 107.
٣٠- حميد جاسم حميد، **الاقتصاد الصناعي**، فرنسا، ١٩٧٩، ص ٣٧٦.
31- Hollis Chenery, "Patterns of Industrial Growth", *American Economic Review*, Vol. 50, September 1960, pp 624-654.
٣٢- محمد عبد الشفيع، **قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١، ص ٣٧٥.
٣٣- المصدر السابق، ص ص ٣٧٧-٣٧٨.
٣٤- عبد الله شامية وموسى الروابدة، "تجارة الاردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧"، **مجلة دراسات، الجامعة الاردنية**، المجلد السادس عشر، العدد الأول (١٩٨٩) ص ٦٢-٤٨.
35- Balassa, B., "Export And Econmic Growth: Further Evidence", *Journal of Development Economics*, 5, 1978, pp181-189.
36- Michaely, M., "Export And Growth: An Empirical Investigation" , *Journal of Development Economics* , 4, 1977,pp49-53.
٣٧- عباس التميمي، **النمو الصناعي في الوطن العربي**، الموصل، ١٩٨٥، ص ١٥.
٣٨- توفيق عباس السعودي، **السياسة التجارية ودورها في التنمية الصناعية في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٠، ص ص ١-٥، وص ص ٢١٣-٢١٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٩- حميد جابر، **اعداد المهارات واثرها على التنمية الصناعية في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٩، ص ص ١-٣، و ص ص ٢٠١-٢٠٥.

٤٠- محمد صالح الدليمي، **التنميةالصناعية العراقية وأفاقها المستقبلية لفترة ما بعد الحرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٠، ص ص ٢-٥، و ص ص ١٦٩-١٧٢.

٤١- عبد الحكيم عثمان، **دور التمويل المصرفي في التنمية الصناعية الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٤، ص ص ١٢٧-١٣٠.

٤٢- احمد محمد ابو حمور، **التنمية الصناعية في الاردن: تطورات وتطلعات**، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٨، ص ص١٤٩-١٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

موقع القطاع الصناعي
في الاقتصاد الاردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
موقع القطاع الصناعي في الاقتصاد الاردني

مقدمة:

لم تكن هناك صناعات تذكر في شرق الاردن ابان عهد الامارة، وما كان موجوداً منها كان على شكل حرف يدوية. وقد بدأ القطاع الصناعي يأخذ دوره المهم في الاقتصاد الاردني بعد الاستقلال وبالتحديد في اوائل الخمسينيات، حيث ظهر الاهتمام الحكومي بمسألة التصنيع بدراسة فرص استخراج الفوسفات و البوتاس، وانشاء مصفاة البترول، ومصانع دباغة الجلود وغيرها. ولم يكن للقطاع الخاص دور يذكر في قضية التصنيع بسبب قلة رؤوس الاموال لديه.(١)

ومنذ منتصف الخمسينيات، ازداد اهتمام الحكومة بالصناعة، وبدأت بسن التشريعات التي من شأنها تحفيز حركة التصنيع في الاردن، فصدر قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لعام ١٩٥٥، الذي منحت بموجبه المشاريع الصناعية اعفاءات ضريبية مجزية، وكذلك قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم (٢٨) لعام ١٩٥٥، الذي قدم اعفاءات ضريبية للاستثمارات الصناعية الاجنبية، وعامل رأس المال العربي معاملة رأس المال المحلي.

وفي عقد الستينيات بدأ عهد التخطيط الاقتصادي الشامل لكافة القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها القطاع الصناعي. وبدأت الصناعة تأخذ دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد الاردني، إلى أن اصبح القطاع الصناعي اكبر القطاعات الانتاجية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بعد التراجع المطرد الذي اصاب القطاع الزراعي. وفي نهاية الستينيات اصيب القطاع الصناعي بهزة عنيفة نتيجة حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما خلفته من تدمير للبنى التحتية وخسارة لمعظم المنشآت الصناعية التي كانت موجودة في الضفة الغربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الا ان القطاع الصناعي استأنف نموه اعتبارا من عام ١٩٧٣. وقد لعبت المنح والمساعدات الخارجية دورا كبيرا في استئناف ذلك النمو وتعزيزه، واستكملت العديد من مشاريع البنى التحتية الضرورية للقطاع الصناعي. وخلال السبعينيات، ازدادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من(١١,٥٪) عام ١٩٧٠ الى (١٩,٧٪) عام ١٩٧٩[٢]، وانخفضت نسبة العاملين في القطاع من (٩,٩٪) من اجمالي قوة العمل الى (٩,٢٪) لنفس السنوات.[٣]

اما خلال الثمانينيات، فلم ينجز القطاع الصناعي النمو المخطط له. ومنذ عقد التسعينات الحالي عمدت الحكومة الى اعادة النظر بحوافز الاستثمار الصناعية، ووضعت قانوناً جديداً لتشجيع الاستثمار، وكذلك لتحسين المناخ الاستثماري في الاردن.

تصنيف الصناعات الاردنية

سيتم تصنيف الصناعات الاردنية على أساس صناعات استخراجية وصناعات تحويلية.

اولاً: الصناعات الاستخراجية

تشكل صناعتا الفوسفات والبوتاس الجزء الاكبر من انتاج الصناعات الاستخراجية في الاردن، حيث بلغ متوسط الانتاج السنوي لشركة مناجم الفوسفات الاردنية (٣١٦٧,٨) الف طن في الفترة (١٩٦٤-١٩٩٣)، كما بلغ متوسط الانتاج السنوي لشركة البوتاس العربية منذ تأسيسها حتى نهاية عام ١٩٩٣ حوالي (١٠١٨,٣) الف طن، وتساهم الصناعات الاستخراجية بحوالي (٢٣,٥٪) من قيمة الانتاج الصناعي و (٤,٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للفترة (١٩٧٦-١٩٩٣)، وتساهم الصناعات الاستخراجية بحوالي (٢٥,٣٪) من مجمل القيم المضافة في القطاع الصناعي لمتوسط نفس الفترة السابقة.[٤]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الصناعات التحويلية

تحتل الصناعات التحويلية دوراً بارزاً في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وكذلك في المساهمة في التنمية الاقتصادية. وفي الاردن فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً كبيراً، حيث بلغ متوسط مساهمته في الانتاج الصناعي (٧٦,٥٪) و (١٥,٣٪) في الناتج المحلي الاجمالي، و (٧٤,٧٪) في مجمل القيم المضافة في القطاع الصناعي للفترة (١٩٧٦-١٩٩٣)[٥]، ومن اهم الصناعات التحويلية في الاردن صناعات: الملابس والانسجة، والجلود، والكيماويات ومواد البناء، والسجائر، والمشروبات الروحية، والاعلاف، والمنتجات البترولية والورق والكرتون، والماء والكهرباء، وغيرها.

الاهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي الاردني

اولاً: المساهمة في الانتاج المحلي

يعتبر القطاع الصناعي، بشقيه الاستخراجي والتحويلي، اهم القطاعات الانتاجية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، اضافة لمساهته في تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى، وخاصة نشاط التجارة الداخلية وقطاعي النقل والانشاءات[٦]، حيث بلغت نسبة النمو السنوية في انتاج القطاع (١٤,٧٥٪) في الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣). وتزايد نصيب الفرد من الانتاج الصناعي من (٦٣,١) دينار عام ١٩٨٠ الى (١٣٤,٦) دينار عام ١٩٩٣، اي بمعدل نمو سنوي قدره (٨,١٪). كما ازدادت القيم المضافة في القطاع من (١٨٠,١) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (٥٢٨,٨) مليون دينار عام ١٩٩٢، اي بمعدل نمو سنوي قدره (١٤,٨٪)[٧]، وقد حقق القطاع الصناعي نموا ملحوظاً خلال النصف الاول من عقد الثمانينيات، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي (٢١,٠٦٪)، وقد كانت نسبة تلك المساهمة هي الاعلى في عام ١٩٩٠ وبلغت (٢٤,٤٩٪)، ويعود ذلك الى السياسة التي اتبعتها الحكومة بالتركيز على القطاع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعي بدرجة تفوق القطاعات الاخرى، وكذلك الى الانفتاح الاقتصادي الذي وفر عوامل الانتاج المستوردة والخبرات الضرورية اللازمة للانتاج الصناعي، كما ان جزءاً كبيراً من الاستثمارات الخاصة وجهت نحو القطاع الصناعي نتيجة الانخفاض النسبي لدرجة المخاطرة فيه. ويبين الجدول رقم (١) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣).

ثانياً: المساهمة في الاستخدام الكلي:

لايقتصر دور القطاع الصناعي الاردني على استيعاب جزء من قوة العمل الاردنية فحسب، بل يمتد الى توفير فرص التدريب والتأهيل لها، ويعمل بذلك على رفع كفاءتها الفنية وزيادة انتاجيتها. ويتضح من الجدول رقم (٢) الذي يبين توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية للفترة (١٩٦٨-١٩٩٢) ان نسبة النمو السنوية في قوة العمل الصناعية بلغت (٤,١٦٪)، وقد ازداد استيعاب القطاع الصناعي لنسبة من قوة العمل في عقد الثمانينيات بشكل خاص، فقد سجلت في عام ١٩٨٧ اعلى نسبة وبلغت (١٢,٢٪)، وقد يعود ذلك الى التوسع الكبير في الانتاج الصناعي والذي استلزم زيادة الاستخدام في القطاع، اضافة لاستمرار تزايد تدفق العمالة الوافدة خلال الثمانينيات وخاصة في عام ١٩٨٧، الذي تراجعت بعده نسبة مساهمة القطاع في الاستخدام الكلي.

ومن الجدولين (١) و(٢)، يتبين ان متوسط انتاج العامل في القطاع الصناعي قد ازداد من (٤٧٧٠) دينار عام ١٩٨٠ الى (٧٧٣٠) دينار عام ١٩٩٢، ويكون بذلك قد حقق معدل نمو سنوي مقداره (٤,٨٪)، في حين ان متوسط انتاج العامل في بقية القطاعات الاقتصادية قد ارتفع من (١٩٣٠) دينار الى (٤٢٠٠) دينار لنفس السنوات، محققا ذلك معدل نمو سنوي (٩٪)، متفوقا بذلك من حيث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (GDP) (١٩٦٨-١٩٩٣)

بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	GDP الناتج المحلي الاجمالي	الزراعة		الصناعة		الانشاءات		الخدمات	
		القيمة	٪ من GDP	القيمة	٪ من GDP	القيمة	٪ من GDP	القيمة	٪ من GDP
١٩٦٨	٠١٣٨,٠	٠١٦,٢	١١,٧٢	٠١٧,٧	١٢,٨١	٠٠٩,٧	٠٧,٠٢	٠٩٤,٦	٦٨,٤٥
١٩٦٩	٠١٦٢,٥	٠٢٢,٥	١٣,٨٥	٠٢٠,٤	١٢,٥٥	٠١٠,٧	٠٥,٩٠	١٠٨,٩	٦٧,٧٠
١٩٧٠	٠١٥٤,٧	٠١٥,٦	١٠,٠١	٠١٧,٨	١١,٥١	٠٠٧,٧	٠٥,٠٥	١١٣,٦	٧٣,٤٣
١٩٧١	٠١٦٦,٠	٠٢٣,٩	١٤,٤٠	٠١٨,٦	١١,٢٠	٠٠٧,٤	٠٤,٤٦	١١٦,١	٦٩,٩٤
١٩٧٢	٠١٨٢,٨	٠٢٦,٦	١٤,٥٥	٠٢١,٠	١١,٤٩	٠٠٩,٢	٠٥,٠٣	١٢٦,٠	٦٨,٩٣
١٩٧٣	٠١٨٨,٩	٠١٧,٦	٠٩,٢٣	٢٤,٠	١٢,٧١	٠١٥,٢	٠٨,٠٤	١٣٢,١	٦٩,٩٣
١٩٧٤	٠٢٤٢,٤	٠٣٠,٣	١٢,٥٠	٠٣٤,٥	١٧,٩٥	٠١٦,٨	٠٦,٣٩	١٥١,٨	٦٢,٦٢
١٩٧٥	٠٣٠٣,١	٠٢٦,٠	٠٨,٥٧	٠٥٩,١	١٩,٥٠	٠١٩,٢	٠٦,٣٤	١٩٨,٨	٦٥,٥٩
١٩٧٦	٠٣٧٨,٤	٠٣٧,٣	٠٩,٨٦	٠٧١,٧	١٨,٩٥	٠٢٦,٦	٠٧,٠٣	٢٤٢,٨	٦٤,١٦
١٩٧٧	٤٣٩,٩	٠٤١,٧	٠٩,٤٨	٠٨٣,٦	١٩,٠٠	٠٣٦,٨	٠٨,٣٧	٢٧٧,٨	٦٣,١٥
١٩٧٨	٠٥٥١,٢	٠٥٨,٦	١٠,٦٣	١٠١,٥	١٨,٤١	٠٥١,٠	٠٩,٢٦	٣٤٠,١	٦١,٧٠
١٩٧٩	٠٦٦٨,٦	٣٤,٦	٠٦,٦٥	١٣١,٧	١٩,٧٠	٠٧٠,٥	١٠,٤١	٤٢٢,٨	٦٣,٢٤
١٩٨٠	٠٨٩٣,٢	٠٦٩,٤	٠٧,٧٧	١٨٤,٢	٢٠,٦٢	٠٩٧,٥	١٠,٩٢	٥٤٢,١	٦٠,٦٩
١٩٨١	١٠٤١,١	٥٧,١	٠٧,٧٢	٢٢٩,٣	٢٢,٠٢	١١٠,٦	١٠,١٢	١٢٦,١	٦٠,١٤
١٩٨٢	١١٦٩,٦	٠٨١,٨	٠٦,٩٩	٢٥٥,٦	٢١,٨٥	١٢١,٩	١٠,٤٣	٧١٠,٣	٦٠,٧٣
١٩٨٣	١٢٤٢,٣	١١٠,٠	٠٨,٨٥	٢٤٢,٨	١٩,٥٤	١٢٦,٨	١٠,٢٢	٧٦٢,٧	٦١,٣٩
١٩٨٤	١٣١٥	٩٨,٦	٧,٥٠	٢٨٤,٣	٢١,٦٢	١٢٧,٠	٩,٦٦	٨٠٥,١	٦١,٢٢
١٩٨٥	١٣٩٠,٦	١١٨,٧	٨,٥٤	٢٨٨,١	٢٠,٧٢	١١٤,١	٨,٢١	٨٦٩,٧	٦٢,٥٤
١٩٨٦	١٧٧٢,٢	٩٦,٢	٥,٤٣	٣٠٦,٤	١٧,٢٩	١٤٤,٣	٨,١٤	١٢٢٥,٣	٦٩,١٤
١٩٨٧	١٨٣٢,٤	١٢٦,٦	٦,٩١	٣٢٩,٠	١٧,٩٥	١٢٦,٠	٦,٨٧	١٢٥٠,٨	٦٨,٢٦
١٩٨٨	١٩٠١,٤	١١٤,٥	٦,٠٢	٣٣٠,٠	١٧,٣٦	١١٨,٤	٦,٢٣	١٣٣٨,٥	٧٠,٤٠
١٩٨٩	٢٠٦٨,١	١٣١,٧	٦,٣٧	٤٦٢,٠	٢٢,٣٤	١٠٦,٧	٥,١٦	١٣٦٧,٧	٦٦,١٣
١٩٩٠	٢٢٧٥,٣	١٧٩,٦	٧,٨٩	٥٥٧,٣	٢٤,٤٩	١١١,٦	٤,٩٠	١٤٢٦,٨	٦٢,٧١
١٩٩١	٢٤٢٠,١	١٧٤,٣	٧,٢٠	٥٣٠,٦	٢١,٢٩	١٢٥,٧	٥,١٩	١٥٨٩,٥	٦٥,٦٨
١٩٩٢	٢٧٥٩,٦	٢٢٠,٤	٧,٩٩	٥٢٨,٨	١٩,١٦	١٥٤,٠	٥,٥٨	١٨٥٦,٤	٦٧,٢٧
١٩٩٣	٣٠٧٧,٢	٢٤٤,٩	٧,٩٦	٥٥٢,٠	١٧,٩٤	١٨٠,٢	٥,٨٦	٢١٠٠,١	٦٨,٢٥
نسبة النمو السنوية		١١,٤٨		١٤,٧٥		١٢,٤٠		١٣,٢٠	

المصدر: البنك المركزي الاردني بيانات احصائية سنوية، تشرين اول، ١٩٨٩، ص٥٨.

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، تشرين أول، ١٩٩٤، ص ٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)

توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢)

(ألف عامل)

السنة	المجموع الكلي	الزراعة		الصناعة		الخدمات		الانشاءات	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٦٨	٢٥١,٦	٥٦,٢	٢٢,٣	٢٥,٧	١٠,٢	١٤٥,٨	٥٨,٠	٢٣,٩	٩,٥
١٩٦٩	٢٥٥,٣	٥٣,٥	٢١,٠	٢٥,٧	١٠,١	١٥٢,١	٥٩,٦	٢٤,٠	٩,٤
١٩٧٠	٢٥٨,٩	٥٠,٤	١٩,٥	٢٥,٦	٩,٩	١٥٩,٣	٦١,٥	٢٣,٦	٩,١
١٩٧١	٢٦٧,٨	٤٩,١	١٨,٣	٢٦,٢	٩,٨	١٦٨,٣	٦٢,٩	٢٤,١	٩,٠
١٩٧٢	٢٧٦,٩	٤٧,٨	١٧,٣	٢٦,٩	٩,٧	١٧٧,٥	٦٤,١	٢٤,٧	٨,٩
١٩٧٣	٢٩٦,٠	٤٩,٨	١٦,٨	٢٩,٤	٩,٩	١٨٨,٥	٦٣,٥	٢٨,٨	٩,٧
١٩٧٤	٣١٦,٤	٥٠,٤	١٥,٩	٣١,٤	٩,٩	٢٠٢,١	٦٣,٩	٣٢,٥	١٠,٣
١٩٧٥	٣٣٨,١	٥٠,٢	١٤,٩	٣٢,٨	٩,٧	٢١٨,٩	٦٤,٧	٣٦,٢	١٠,٧
١٩٧٦	٣٦١,٣	٤٩,٥	١٣,٧	٣٤,١	٩,٤	٢٣٨,١	٦٥,٩	٣٩,٦	١١,٠
١٩٧٧	٣٧١,٠	٤٨,٠	١٣,٠	٣٤,٨	٩,٤	٢٤٤,٧	٦٥,٩	٤٣,٤	١١,٧
١٩٧٨	٣٨٠,٩	٤٦,٦	١٢,٢	٣٥,٥	٩,٣	٢٥١,٩	٦٦,١	٤٧,٠	١٢,٣
١٩٧٩	٣٩١,١	٤٥,١	١١,٥	٣٦,١	٩,٢	٢٥٩,٤	٦٦,٣	٥٠,٨	١٢,٩
١٩٨٠	٤٠٥,٣	٤١,٤	١٠,٢	٣٨,٦	٩,٥	٢٧٤,٤	٦٧,٧	٥٠,٩	١٢,٦
١٩٨١	٤١٨,٤	٣٩,٠	٩,٣	٤٢,٤	١٠,١	٢٨٤,٥	٦٨,٠	٥٢,٥	١٢,٦
١٩٨٢	٤٣١,٨	٣٥,٨	٨,٣	٤٥,٥	١٠,٥	٢٩٧,٩	٦٩,٠	٥٢,٦	١٢,٢
١٩٨٣	٤٤٥,٣	٣٢,٨	٧,٤	٤٨,٧	١٠,٩	٣١١,١	٦٩,٨	٥٢,٧	١١,٨
١٩٨٤	٤٥٨,٥	٣٤,٩	٧,٦	٥٢,٠	١١,٣	٣١٨,٩	٦٩,٦	٥٢,٧	١١,٥
١٩٨٥	٤٧٢,٣	٣٦,٩	٧,٨	٥٥,١	١١,٧	٣٢٨,٥	٦٩,٦	٥١,٩	١١,٠
١٩٨٦	٤٩٢,٥	٣٧,٤	٧,٦	٥٨,١	١١,٨	٣٤٢,٨	٦٩,٦	٥٤,٢	١١,٠
١٩٨٧	٥٠٩,٣	٣٧,٧	٧,٤	٦٢,١	١٢,٢	٣٥٦,٢	٦٩,٩	٥٣,٤	١٠,٥
١٩٨٨	٥٢١,٨	٣٩,٧	٧,٦	٦٢,٢	١١,٩	٣٦٧,٠	٧٠,٣	٥٢,٦	١٠,١
١٩٨٩	٥٢٣,٥	٣٧,٧	٧,٢	٦١,٨	١١,٧	٣٧٣,٣	٧١,٣	٥١,٨	٩,٩
١٩٩٠	٥٢٤١٢	٣٨,٣	٧,٣	٦٠,٣	١١,٥	٣٧٣,٨	٧١,٣	٥١,٩	٩,٩
١٩٩١	٥٢٥,٠	٤٠,٨	٧,٤	٦٤,٣	١١,٦	٣٩٣,٠	٧١,٢	٥٤,٠	٩,٨
١٩٩٢	٦٠٠,٠	٤٤,٤	٧,٤	٦٨,٤	١١,٤	٤٢٧,٠	٧١,٢	٦٠,٠	١٠,٠
نسبة النمو السنوية		-٠,٩٨		٤,١٦		٤,٥٨		٣,٩١	

المصدر: عيسى ابراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، ١٩٨٩، ص٦٢.

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، تموز ١٩٩٤، ص٩١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سرعة النمو على القطاع الصناعي، وقد يعود ذلك لتخلف الاساليب الانتاجية في القطاع الصناعي، وكذلك الى ان معظم الانتاج الصناعي الاستخراجي يُصدَّرُ دون تصنيع وبأسعار منخفضة.

ثالثاً: المساهمة في تعديل الميزان التجاري:

يعاني الميزان التجاري الاردني من عجز مزمن ومتزايد، ويمكن ان يساهم القطاع الصناعي في تغطية جزء منه عن طريق صادرات القطاع التي تشكل جزءاً كبيراً من الصادرات الوطنية، وكذلك من خلال اقامة صناعات احلال المستوردات، ويتضح من الجدول رقم (٣) الذي يبين التركيب السلعي للصادرات الوطنية للفترة (١٩٦٨-١٩٩٣) مدى تطور مساهمة الصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات، حيث ازدادت من (١٧,٦٪) عام ١٩٦٨ الى (٥١,٩٪) عام ١٩٩٣، التي سجلت فيها أعلى نسبة، وبلغت نسبة النمو السنوية فيها (٢٢,٧٣٪) للفترة بأكملها، ويلاحظ ان الصادرات الصناعية بدأت تتزايد بالارقام المطلقة وكذلك كنسبة من مجمل الصادرات، وكان هذا على حساب الصادرات الزراعية، التي بدأت نسبتها من اجمالي الصادرات تنخفض بسبب تراجع الانتاج الزراعي، وكذلك على حساب صادرات المواد الخام التي كانت في الستينيات والسبعينيات تفوق في قيمتها قيمة الصادرات الصناعية. اما مع بداية الثمانينيات، فبدأت الصادرات الصناعية تتزايد بشكل ملحوظ الى ان وصلت ذروتها في عام ١٩٩٣، مما يدل ان هناك تغيراً حدث في هيكل الانتاج الصناعي لصالح الصناعات التحويلية، التي اصبحت صادرتها الآن تفوق نصف الصادرات الوطنية، في الوقت الذي لم تكن تشكل فيه سوى (١٧,٦٪) من مجمل الصادرات في عام ١٩٦٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (١٩٦٨-١٩٩٣)

(الف دينار)

السنة	مجموع الصادرات	الصادرات الزراعية		صادرات المواد الخام		الصادرات الصناعية	
		قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
١٩٦٨	١٢١٧٢	٥٥٦٠	٤٥,٧	٤٤٧١	٣٦,٧	٢١٤١	١٧,٦
١٩٦٩	١١٩١٦	٥٤٩٢	٤٦,١	٣٨٥٢	٣٢,٣	٢٥٧٢	٢١,٦
١٩٧٠	٩٣٢٠	٤٦٦٣	٥٠,٠	٢٤٥٤	٢٦,٣	٢٢٠٣	٢٣,٦
١٩٧١	٧١٨٨	٣٦٨٣	٤,٨	٢٣٤٧	٢٦,٦	٢٧٨٧	٣١,٦
١٩٧٢	١٢٦٠٦	٤٧٧٣	٣٧,٩	٣٧١٦	٢٩,٥	٤١١٧	٣٢,٣
١٩٧٣	١٤٠١٠	٤٦٥٠	٣٣,٢	٤٥٥٨	٣٢,٥	٤٨٠٢	٣٢,٣
١٩٧٤	٣٩٤٣٧	٩٥٦٥	٢٤,٣	٢٠٠٣٢	٥٠١٨	٩٨٦٥	٢٤,٣
١٩٧٥	٤٠٠٧٥	١٠٢٠٣	٢٥,٥	٢٠١٠٧	٥٠,٢	٩٧٦٥	٢٤,٣
١٩٧٦	٤٩٥٥٢	١٦٣٧٩	٣٣,٠	٢٠٠٧٨	٤٠,٥	١٣٠٩٥	٢٣,٦
١٩٧٧	٦٠٢٥٣	٢٠٦٤٣	٣٤,١	١٨٨٨٠	٣١,٣	٢٠٧٣٠	٣٤,٤
١٩٧٨	٦٤١٢٩	١٦٣٣٦	٢٥,٥	٢٠٦٩١	٣٢,٣	٢٧١٠٢	٤٢,٣
١٩٧٩	٨٢٥٥٦	٢١٢٣٩	٢٥,٧	٢٧٥٥٧	٣٣,٤	٣٣٧٦٠	٤٠,٩
١٩٨٠	١٢٠١٠٧	٢٣٤٩٥	١٩,٦	٤٩٢٠٤	٤١,٠	٤٧٤٠٨	٣٩,٥
١٩٨١	١٦٩٠٢٦	٢٣٠٣٥	١٣,٦	٥٦٦٨٨	٣٣,٥	٨٩٣٠٣	٢٣,٦
١٩٨٢	١٨٥٥٨١	٣٩١٤٤	٢١,٠	٦١٤٥١	٣٣,١	٨٤٩٨٦	٤٥,٨
١٩٨٣	١٦٠٠٨٥	٣٦٢٧٧	٢٢,٧	٥٢٧١٢	٣٢,٩	٧١٠٩٦	٤٤,٤
١٩٨٤	٢٦١٠٥٥	٤١٧٦١	١٦,٠	٨٧١٠١	٣٣,٤	١٣٢١٩٣	٥٠,٦
١٩٨٥	٢٥٥٣٤٦	٤٣٥٥٨	١٧,٠	٩٨٤٦٣	٣٨,٦	١١٣٣٢٥	٤٤,٤
١٩٨٦	٢٢٥٦١٥	٤١٩٣٢	١٨,٦	٩٧٨٢٩	٤٣,٤	٨٥٨٥٤	٣٨,١
١٩٨٧	٢٤٨٧٧٣	٣٣٨٣٧	١٣,٦	٩١٥٠٢	٣٦,٨	١٢٣٤٣٤	٤٩,٦
١٩٨٨	٣٢٤٧٨٨	٣٠٠١٠	٩,٢	١٤٦٨٦٢	٤٥,٢	١٤٧٩١٦	٤٥,٤
١٩٨٩	٥٣٤١٠٦	٤٨٦٢٣	٩,١	٢٢٤٩١٣	٤٢,١	٢٦٠٥٧٠	٤٨,٨
١٩٩٠	٦١٢٢٥٢	٥٩٧٥٦	٩,٨	٢٣٥٢٤٢	٣٨,٤	٣١٧٢٥٤	٥١,٨
١٩٩١	٥٩٨٦٢٧	٨٦٠٤١	١٤,٤	٢٢٨٣٥٦	٣٨,١	٢٨٤٢٣٠	٤٧,٥
١٩٩٢	٦٣٣٧٥٥	٩٢٠٣٣	١٤,٥	٢١٨١٥٧	٣٤,٤	٣٢٣٥٦٥	٥١,٠
١٩٩٣	٦٩١٢٨٢	١٤٠٠٣٣	٢٠,٣٠	١٩٢٨١٦	٢٧,٩	٣٥٨٤٣٣	٥١,٩
نسبة النمو السنوية		١٣,٧٧		١,٠٩-		٢٢,٧٣	

- المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول ١٩٩٤، ص ص ٣٣، ٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: المساهمة في التنمية الاقتصادية:

ان للصادرات دوراً جوهرياً في النمو والتنمية الاقتصادية، فالتوسع في التصدير يؤدي الى تنشيط الاستثمار وتشجيع التقدم التكنولوجي، ويخلق جوا مواتياً للتنمية الاقتصادية[٨]، كما يزيد من المقدرة الاستيرادية للدولة، وبالتالي توفير المستوردات الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التصنيع، مما يؤدي الى تحسين نوعية المنتجات الصناعية[٩]. وفي المقابل فان الافراط في استيراد مستلزمات الانتاج اللازمة لبناء قاعدة صناعية في الدولة قد يؤدي الى تفاقم عجز الميزان التجاري، وهذا ما آل اليه الحال في الاردن، حيث ان المستوردات الرأسمالية والوسيطة تفوق كثيرا الصادرات الصناعية، فالجدول رقم (٤) يوضح ان نسبة الصادرات الصناعية الى مجموع المستوردات الرأسمالية والوسيطة هي في تزايد مستمر، حيث بلغ متوسط النمو السنوي في تلك النسبة في الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣) (٤,٤٨٪)، وهذه نسبة منخفضة نسبياً، ويعود ذلك الى ان غالبية الانتاج الصناعي يستهلك محليا ولا يصدّر، وفي المقابل، فان الفرق بين مجموع المستوردات الرأسمالية والوسيطة وبين الصادرات الصناعية هي في تزايد مستمر، حيث بلغت اعلى قيمة لهذا الفرق في عام ١٩٩٣ وكان (١١٣٠,٧) مليون دينار، مما يفاقم العجز في الميزان التجاري الاردني، ويبرهن ان الصناعات الاردنية لازالت - في الوقت الحاضر على الاقل - غير قادرة على تغطية نسبة معقولة من قيمة مستلزمات انتاجها المستوردة.

بعض تحديات الصناعة والتنمية الصناعية في الاردن

اولاً: ندرة الموارد الاولية المحلية

يعاني الاردن من ضآلة الموارد الاقتصادية لديه، لذا تعتمد الصناعات الاردنية المختلفة على مدخلات معظمها مستورد من الخارج، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع المحتوى الاستيرادي لتلك الصناعات، مما يجعل الاعانات التصديرية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسياسات الحماية الصناعية تشكل دعما مجزيا لمصادر توريد المدخلات الصناعية، مما يعرض الانتاج الصناعي لتقلبات الاسعار في الاسواق العالمية، وارتفاع التكاليف، وانخفاض المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الوطنية في الاسواق الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد تناقصت نسبة المستوردات الوسيطة الى الانتاج الصناعي من (١٢٣,٣٪) عام ١٩٨٠ الى (٧٧,١٪) عام ١٩٩٣، أي بمعدل تناقص سنوي مقداره (٢,٩٪)[١٠]. وبشكل عام فان الصناعات التحويلية الاردنية تعتمد بما نسبته (٥٤٪) من مجموع المواد الاولية التي تستخدمها على المصادر الخارجية.[١١]

ثانياً: تدني القيم المضافة

تعاني الصناعات الاردنية بشقيها الاستخراجي والتحويلي من انخفاض ملموس في قيمها المضافة وكذلك في نسبة مساهمة تلك القيم في الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى ذلك لصغر حجم القطاع الصناعي والاقتصاد الاردني، وكذلك لاعتماد الصناعات التحويلية الاردنية على مدخلات معظمها مستورد من الخارج، وبالتالي انخفاض مراحل التصنيع المحلي، وقد تناقصت القيم المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من (٢٠,٢٪) عام ١٩٨٠ الى (١٩٪) عام ١٩٩٢، بمعدل تناقص سنوي مقداره (٠,٦٪).[١٢]

ثالثاً: ضيق نطاق السوق المحلي:

بلغ عدد سكان الاردن (٤,٢٩) مليون نسمة في نهاية عام ١٩٩٢[١٣]، وهذا لا يسمح بقيام العديد من الصناعات ذات الانتاج الواسع التي تحقق وفورات الحجم، وسيستمر قيام صناعات متوسطة وصغيرة الحجم احلالية للمستوردات في اغلب الاحيان، ولا تتمتع بالكفاءة الانتاجية المطلوبة لمنافسة مثيلاتها من الصناعات الاجنبية، من حيث السعر والجودة، وللتغلب على هذه المشكلة، لابد من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤) *

الصادرات الصناعية والمستوردات الرأسمالية والوسيطة

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الصناعية (١)	المستوردات الوسيطة والرأسمالية (٢)	(٢) - (١)	(١)/(٢) (٪)
١٩٦٨	٢,١	٢٦,١	٢٤,٠	٨,٠٥
١٩٦٩	٢,٦	٢٩,٨	٢٧,٢	٨,٧٢
١٩٧٠	٢,٢	٢٨,٥	٢٦,٣	٧,٧١
١٩٧١	٢,٨	٣١,٢	٢٨,٤	٨,٩٧
١٩٧٢	٤,١	٣٧,٤	٣٣,٣	١٠,٩٦
١٩٧٣	٤,٨	٤٢,٦	٣٧,٨	١١,٢٧
١٩٧٤	٩,٨	٧٠,٩	٦١,١	١٣,٨٢
١٩٧٥	٩,٨	١٤٠,٠	١٣٠,٢	٧,٠٠
١٩٧٦	١٣,١	٢٠٤,٦	١٩١,٥	٦,٤٠
١٩٧٧	٢٠,٧	٣٠٥,٢	٢٨٤,٥	٦,٧٨
١٩٧٨	٢٧,١	٢٧٨,٦	٢٥١,٥	٩,٧٢
١٩٧٩	٣٣,٨	٣٧٣,٠	٣٣٩,٢	٩,٠٦
١٩٨٠	٤٧,٤	٤٧٣,٨	٤٢٦,٤	١٠,٠٠
١٩٨١	٨٩,٣	٧٢٠,٥	٦٣١,٢	١٢,٣٩
١٩٨٢	٨٥,٠	٧٧١,٧	٦٨٦,٧	١١,٠١
١٩٨٣	٧١,١	٦٨٨,٤	٦١٦,٧	١٠,٣٢
١٩٨٤	١٣٢,٢	٦٥٨,١	٥٢٥,٩	٢٠,٠٩
١٩٨٥	١١٣,٣	٦٨١,٥	٥٦٨,٢	١٦,٦٢
١٩٨٦	٨٥,٩	٤٨٠,١	٣٩٤,٢	١٧,٨٩
١٩٨٧	١٢٣,٤	٥٦٢,٤	٤٣٩,٠	٢١,٩٤
١٩٨٨	١٤٧,٩	٦١٣,١	٤٦٥,٢	٢٤,١٢
١٩٨٩	٢٦٠,٦	٧٨٥,٩	٢٢٥,٣	٣٣,١٦
١٩٩٠	٣١٧,٣	١٠٤٩,٦	٧٣٢,٣	٣٠,٢٣
١٩٩١	٢٨٤,٣	٩٧١,٢	٦٨٦,٩	٢٩,٢٧
١٩٩٢	٣٢٣,٦	١٢٩٩,٧	٩٧٦,١	٢٤,٩٠
١٩٩٣	٣٥٨,٤	١٤٨٩,١	١١٣٠,٧	٢٤,٠٧
نسبة النمو السنوية				٤,٤٨

- المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول ١٩٩٤، ص ص ٣٣، ٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستمرار في تطبيق استراتيجيتي احلال المستوردات، وتنمية الصادرات في آن واحد، مكملتان لبعضهما وليستا متنافستين، فالعجز المزمن في الميزان التجاري اثقل من ان تنهض احداهما منفردة بعبء ازالته[١٤]، ويستلزم ذلك استيراد تكنولوجيا ملائمة للواقع الاردني وذات تكلفة معتدلة.

رابعاً: مشكلة تمويل الاستثمارات الصناعية:

تعاني الاستثمارات الاقتصادية في الاردن لا سيما الصناعية منها من عقبة قلة رؤوس الاموال اللازمة لتمويل تلك الاستثمارات، ولازالت المؤسسات المالية تتجه في سياساتها الائتمانية نحو النشاطات الخدمية الى حد كبير، بعيدا عن القطاع الصناعي، حيث بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي كنسبة من مجموع التسهيلات الائتمانية (١٥,١٣٪)، كما بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع من قيمة الاستثمارات الصناعية (٢٨,٦٪) في الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢).[١٥]

وسيتم بيان دور كل من القطاعين الحكومي والخاص في تمويل التنمية الصناعية في الاردن في الفصل الرابع من الدراسة.

خامساً: مشكلة نقل التكنولوجيا وانخفاض المقدرة التنافسية

تتركز معظم الصناعات الأردنية في انتاج سلع استهلاكية واستخراج المواد الأولية، وما زالت المشكلة الحقيقية في عدم إمكانية إنشاء صناعات رأسمالية أو ثقيلة، لضخامة كلفة التمويل، وضيق نطاق السوق المحلي، وانعدام المقدرة على الوصول إلى مستويات الدول المتقدمة المتخصصة في هذا المجال، وبالتالي انعدام إمكانيات المنافسة في السوق الدولي، ناهيك عن عدم توفر تكنولوجيا مناسبة وعدم امكانية الحصول عليها لأسباب تتعلق بالإحتكارات العالمية، أو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتفاع تكاليف نقلها، كما أن عملية نقل التكنولوجيا إلى الصناعات المتوسطة والصغيرة في الأردن متعذرة لنفس الأسباب السابقة، وبالتالي انخفاض المقدرة التنافسية لتلك الصناعات كصناعات تصديرية منافسة لمثيلاتها المستوردة لقصورها عن الإلتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية الناتج عن تواضع التجربة الأردنية في التصنيع قياساً لمنتجات الدول الصناعية المتقدمة.

التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الأردني

تعتبر التغيرات في هيكل الصناعة الوطنية مطلباً ضرورياً ومكملاً للنمو الصناعي، من أجل تحقيق التنمية الصناعية، التي تتطلب زيادة حجم قطاع الصناعات التحويلية، وتعزيز القيم المضافة فيه، وكذلك زيادة مراحل التصنيع، والإتجاه بقدر أكبر للصناعات الرأسمالية، وبعيداً عن الإستهلاكية، ومحاولة بناء صناعة إحلال المستوردات[١٦]. وسأعرض فيما يلي لبعض التغيرات الهيكلية التي صاحبت تطور القطاع الصناعي في الأردن.

أولاً: التغير في هيكل الإنتاج

ارتفعت قيمة الانتاج الصناعي بشكل كبير من (١٧,٧) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٥٥٢) مليون دينار عام ١٩٩٣، كما ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (١٢,٨١٪) الى (١٧,٩٤٪) لنفس السنوات. وقد شكل انتاج الصناعات التحويلية حوالي (٨٧,٠١٪) من مجمل الانتاج الصناعي عام ١٩٦٨. و(١١,١٤٪) من الناتج المحلي الاجمالي، وفي عقد السبعينيات انخفضت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في كل من الانتاج الصناعي و الانتاج المحلي، حيث بلغت في عام ١٩٧٦ حوالي (٧٧,٨٣٪) و(١٣,٤٧٪) على الترتيب، ويعود ذلك الى تزايد الانتاج في الصناعات الاستخراجية وخاصة الفوسفات. واستمر تناقص نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في مجمل الانتاج الصناعي والانتاج المحلي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال عقد الثمانينيات، حيث بلغت في عام ١٩٨٨ حوالي (٧٥,٠٣٪) و(١٣,٠٢٪) على الترتيب، ويفسر هذا التراجع الى انشاء شركة الى البوتاس العربية التي بدأت الانتاج في عام ١٩٨٢.[١٧]

يتبين من الجدول رقم (٥) أن خمس صناعات فقط شكلت حوالي (٦٤,٨٢٪) من مجمل الإنتاج الصناعي، وهذه الصناعات هي: الصناعات الإستخراجية، وتكرير البترول، والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية، وصناعة الماكنات غير المعدنية، وقد كانت نسبة مساهمة كل من تلك الصناعات في مجمل الإنتاج الصناعي (١٤,٩٥٪) و (١٧,٨٢٪) و (١٥,٣١٪) و (٨,٦٤٪) و (٨,١٠٪) على التوالي، بينما كانت صناعة معدات النقل هي الأقل مساهمة في الإنتاج الصناعي وبلغت (٠,١١٪)، وقد شكل إنتاج الصناعات الخمس سالفة الذكر حوالي (٥٨,٣٣٪) من مجمل القيم المضافة في القطاع الصناعي، وساهمت الصناعات الاستخراجية باكبر نصيب في القيم المضافة (٢٣,٧١٪)، تلتها الصناعات غير المعدنية بنسبة (١١,٢٣٪)، فيما تأتي صناعة المطاط في المركز الأخير بنسبة (٠,٠٨٪). وفيما كانت الصناعات الخمس السابقة تنتج (٥٢,٦٧٪) من مجمل الانتاج الصناعي و (٤٧,٨٠٪) من مجمل القيم المضافة في القطاع في عام ١٩٧٩، ارتفع انتاجها الى (٦٤,٨٦٪) من مجمل الانتاج الصناعي، و (٥٥,٤٤٪) من القيم المضافة في القطاع في عام ١٩٩٢. أما فيما يتعلق بالانتاج المتوسط للعامل فقد كان الأعلى في صناعة تكرير البترول وبلغ (٨٠,٧٦) الف دينار في السنة، تلتها صناعة التبغ (٦٣,٠٩) الف دينار، ومن ثم صناعة المنتجات الأساسية (٦١,٨٨) الف دينار. ويعود السبب لإرتفاع الانتاج المتوسط لعنصر العمل في هذه الصناعات الى إرتفاع الكثافة النسبية لإستخدام رأس المال فيها. واستخدامها تكنولوجيا متقدمة نسبيا مقارنة ببقية الصناعات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما أدنى متوسط إنتاج للعامل فقد كان في قطاع الخدمات الصناعية (٢,١٨) الف دينار، ويلاحظ أن نسبة القيم المضافة الى الإنتاج النهائي هي أكبر ما تكون في قطاع صناعات التبغ (٧٩,٥٩٪)، ويرد ذلك الى أن صناعة التبغ تتطلب مواداً أولية في معظمها منتجة (مزروعة) محلياً، ، ويلي ذلك الخدمات الصناعية بنسبة (٦٢,٩٧٪)، بينما كانت ادنى نسبة في صناعة تكرير البترول (١٥,٤٧٪)، حيث ان الغالبية العظمى من المواد الاولية الداخلة في صناعة التكرير هي مواد مستوردة. اما متوسط نسبة القيم المضافة الى الانتاج النهائي لجمل القطاع الصناعي قد بلغت (٣٦,٧٧٪) للفترة المشار اليها، وقد إنخفضت هذه النسبة من (٤٧,٦٤٪) عام ١٩٧٩ إلى (٣٢,٤٦٪) عام ١٩٩٢.

يلاحظ مما سبق استمرار تركز الانتاج الصناعي والقيم المضافة المتولدة في هذا القطاع في عدد محدود من الصناعات، يأتي في مقدمتها الصناعات الاستخراجية، والتي تستحوذ على اكبر حصة في الانتاج الصناعي و كذلك في القيم المضافة، كما ان متوسط انتاج العامل فيها بلغ (٣٠,٦١) الف دينار.

ثانيا: التغير في هيكل قوة العمل

تزايد إستيعاب القطاع الصناعي لقوة العمل من (٢٥٧٠٠) عامل عام ١٩٦٨ الى (٦٨٤٠٠) عامل عام ١٩٩٢، وارتفعت نسبة مساهمته في الإستخدام الكلي لهاتين السنتين من (١٠,٢٪) الى (١١,٤٪). كما بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الاستخدام الكلي (١٠,٤٪) للفترة (١٩٦٨-١٩٩٢). وفي حين كان القطاع الصناعي يستخدم (١٠,١٪) من مجمل قوة العمل عام ١٩٦٩، تناقص استيعاب القطاع لنسبة من اجمالي قوة العمل، حيث وصلت الى (٩,٦٤٪) كمتوسط لفترة السبعينيات، و يعود ذلك لاتجاه العمالة الى قطاع الخدمات بشكل خاص، والى خارج البلاد، ثم تزايدت نسبة استيعاب القطاع لجزء من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للصناعات الاردنية لمتوسط الفترة (١٩٧٩-١٩٩٢)

الدليل الدولي للنشاط الصناعي	النشاط الصناعي	(١) الانتاج الكلي (الف دينار)	(٢) القيم المضافة (الف دينار)	(٣) عدد العمال (عامل)	الاهمية النسبية للصناعة بالنسبة للإنتاج (٪)	للقيم المضافة (٪)	للعمل (٪)	(١)/(٣) متوسط انتاج العامل (ألف دينار /عامل)	(٢)/(١) محلية الصناعة (٪)
٢٩٠	الصناعات الاستخراجية	٢٠٣٣٧٥	١١٨٥٩٣	٦٦٤٥	١٤,٩٥	٢٣,٧١	٩,٠٢	٣٠,٦١	٥٨,٣١
٣١٢,٣١١	صناعات المواد الغذائية	١١٧٥١٢	٢٩١٠٢	٨٣٧٦	٨,٦٤	٥,٨٢	١١,٣٧	١٤,٠٣	٢٤,٧٧
٣١٣	صناعة المشروبات	٢٦٦٢٧	١٤٦٨٣	٨٣٦	١,٩٦	٢,٩٣	١,١٣	٣١,٨٥	٥٥,١٤
٣١٤	صناعة التبغ	٥١٧٣١	٤١١٧٤	٨٢٠	٣,٨	٨,٢٣	١,١١	٦٣,٠٩	٧٩,٥٩
٣٢١	صناعة المنسوجات	٢٤٤٩٥	٨٦٦٧	١٥٦٨	١,٨	١,٧٣	٢,١٣	١٥,٦٢	٣٥,٣٨
٣٢٢	صناعة الملابس الجاهزة عدا الاحذية	١٥١٩٠	٦٨٠٠	٣٢٧٧	١,١٢	١,٣٦	٤,٥٨	٤,٥	٤٤,٧٧
٣٢٣	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	٤٩٩٥	١٣٦٥	٣٦١	٠,٣٧	٠,٢٧	٠,٤٩	١٣,٨٤	٢٧,٣٣
٣٢٤	صناعة الاحذية عدا المطاطية	٥٩٧٤	٢٤٠٧	٩١٢	٠,٤٤	٠,٤٨	١,٢٤	٦,٥٥	٤٠,٢٩
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٢٩٧١٧	١١٤٢٦	٥٤٠٤	٢,١٨	٢,٢٨	٧,٣٤	٥,٥٠	٣٨,٤٥
٣٤١	صناعة الورق والمنتجات الورقية	٢٩٩٩٣	٨٨٠٧	١٣٥٧	٢,٢	١,٧٦	١,٨٤	٢٢,١٠	٢٩,٣٦
٣٤٢	الطباعة والنشر وما اتصل بها	١٩٩٢٣	٧٩٩٤	١٩٤٨	١,٤٦	١,٦	٢,٦٤	١٠,٢٣	٤٠,١٢
٣٥٢,٣٥١	صناعة الكيماويات الصناعية	٢٠٨٣٢٨	٥٠٣٨٨	٤٦٧٢	١٥,٣١	١٠,٠٧	٦,٣٤	٤٤,٥٩	٢٤,١٩
٣٥٣	تكرير البترول	٢٤٢٥١٠	٣٧٥٢٤	٣٠٠٣	١٧,٨٢	٧,٥	٤,٠٨	٨٠,٧٦	١٥,٤٧
٣٥٥	صناعة منتجات المطاط	١٨٣٠	٤٠٠	١١٨	٠,١٣	٠,٠٨	٠,١٦	١٥,٥١	٢١,٨٦
٣٥٦	صناعة منتجات البلاستيك	٣٥٥١٤	٩٤٨١	٢٠١٩	٢,٦١	١,٩	٢,٧٤	١٧,٥٩	٢٦,٧
٣٦	صناعة المنتجات غير المعدنية	١١٠٢٦١	٥٦١٧٥	٧٨٧٤	٨,١	١١,٢٣	١٠,٦٩	١٤,٠	٥٠,٥٩
٣٧	المنتجات المعدنية الاساسية	٦٥٠٣٤	١٧٦٩٥	١٠٥١	٤,٧٨	٣,٥٤	١,٣٤	٦١,٨٨	٢٧,٢١
٣٨١	المنتجات المعدنية عدا المعدات	١٩٤٣٠	٥٧٦٩	٢٢٦٣	١,٤٣	١,١٥	٣,٠٧	٨,٥٩	٢٩,٦٩
٣٨٢	صناعة الماكنات غير الكهربائية	٣٥٨٣١	١٣٢١٥	٤٥١٩	٢,٦٣	٢,٦٤	٦,١٣	٧,٩٣	٣٦,٨٨
٣٨٣	صناعة الماكنات والاجهزة الكهربائية	١٢٠٦٣	٤١١٧	٥٢٧	٠,٨٩	٠,٨٢	٠,٧٢	٢٢,٨٩	٣٤,١٣
٣٨٤	صناعة معدات النقل	١٥٤١	٤٣١	١٩١	٠,١١	٠,٠٩	٠,٢٦	٨,٠٧	٢٧,٩٧
٣٨٥	صناعة المعدات المهنية والتعليمية	١٩١٤	٩٣٠	١٤٧	٠,١٤	٠,١٩	٠,٢٠	١٣,٠٢	٤٨,٥٩
٣٩٠	صناعات تحويلية اخرى	١٠٨٣	٤٤٤	١٤٨	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,٢٠	٧,٣٢	٤١,٠
٤١٠	انتاج الطاقة الكهربائية	٧١١٥٣	٣٧١٦٨	٤٢١٤	٥,٢٣	٧,٤٣	٥,٧٢	١٦,٨٩	٥٢,٢٤
٩٥١	الخدمات الصناعية	٢٤٦٤٩	١٥٥٢١	١١٣١٥	١,٨١	٣,١	١٥,٣٦	٢,١٨	٦٢,٩٧
المجموع		١٣٦٠٦٧٣	٥٠٠٢٧٦		١٠٠	١٠٠	١٠٠		٣٦,٧٧

* المصدر: احتسبت النسب والأرقام اعلاه بناءاً على معلومات الملاحق (١) و (٢) و (٣).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجمالي قوة العمل، حيث بلغت (١٦ . ١١٪) كمتوسط لفترة الثمانينيات، حيث بلغت ذروتها عام ١٩٨٧ وكانت (١٢,٢٪)، من ثم بدأت التناقص من جديد حتى وصلت (١١,٤٪) عام ١٩٩٢.[١٨]

أما بالنسبة للفروع الصناعية، فقد شكلت خمس صناعات فقط ما نسبته (٥٣,٧٨٪) من مجمل قوة العمل الصناعية، وهي: الصناعات الاستخراجية، والصناعات الغذائية، والصناعات الخشبية، والصناعات غير المعدنية، والخدمات الصناعية، وبلغت مساهمة كل منها في مجمل قوة العمل الصناعية (٩,٠٢٪) و (١١,٣٧٪) و (٧,٣٤٪) و (١٠,٦٩٪) و (١٥,٣٦٪) على التوالي ، وقد كانت صناعة المطاط هي الأقل مساهمة في الإستخدام الكلي الصناعي (٠,١٦٪) (انظر الجدول رقم ٥). في الوقت الذي استخدمت الصناعات الخمس السابقة (٥٤,٣٩٪) من مجمل قوة العمل الصناعية عام ١٩٧٩، انخفضت هذه النسبة قليلاً لتصل (٥٤,٢٢٪) عام ١٩٩٢. (انظر الملحق رقم ٢)

وقد ازدادت فرص التدريب والتأهيل والتعليم لقوة العمل الصناعية، وذلك مع نشوء فروع صناعية جديدة تستلزم أساليب تقنية واحتراف مميز، وانخفضت نتيجة لذلك نسبة العمال الذين يحملون مؤهلات دون الثانوية العامة في القطاع الصناعي من (٩٣,٦٧٪) عام ١٩٧٠ الى (٧١,٩١٪) عام ١٩٩٢، ويتضح من الجدول رقم (٦) أن متوسط نسبة العمال الذين يقل مستواهم التعليمي عن الثانوية العامة قد بلغ (٨٢,١٪) للفترة (١٩٧٠-١٩٩٢)، في حين أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي الذين يحملون شهادات عليا لم تتجاوز (٠,٣٥٪) لنفس الفترة، بينما كانت هذه النسبة لحملة الشهادة الجامعية الاولى (٤,٦٦٪) ولدبلوم كلية المجتمع (٤,٥٤٪) ولحملة الثانوية العامة (٨,٣٥٪)، ويلاحظ مما سلف أن القطاع الصناعي يستخدم قوة عمل ذات مستوى تعليمي متدنٍ في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغالب. وفيما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية، فقد استخدمت أكبر خمسين مؤسسة صناعية فيه حوالي (٣٥,٤٪) من قوة العمل فيه، بينما استخدمت أكبر مائتي مؤسسة (٥٢,٨٪) وذلك في عام ١٩٨٤.(١٩)

جدول رقم (٦) *

توزيع قوة العمل الصناعية في الاردن حسب المستوى التعليمي(١٩٧٠-١٩٩٢)

السنة	مجموع العاملين	دون الثانوية العامة		ثانوية عامة فما فوق							
		العدد	٪	المجموع	٪	ثانوية عامة		دبلوم كلية مجتمع		بكالوريوس	دراسات عليا *
						العدد	٪	العدد	٪	العدد	العدد ٪
١٩٧٠	٢٥٦٠٠	٢٣٩٨٠	٩٣,٦٧	١٦٢٠	٦,٣٣	٤,٥١	١١٥٤	٠,٥٢	١٣٣	١,٢٢	٣١٢ ٠,٠٨ ٢١
١٩٧٦	٣٤١٠٠	٣١٢٢٧	٩١,٦	٢٨٧٣	٨,٤	٦,٥	٢٢١٧	٠,٢٥	٨٤	١,٥٧	٥٣٧ ٠,١٠ ٣٥
١٩٧٩	٣٩١٠٠	٣٥٨٧٩	٩١,٨	٣٢٢١	٨,٢	٥,١١	١٩٩٧	٠,٧٩	٣٠٧	٢,٠٦	٨٠٦ ٠,٢٨ ١١١
١٩٨٥	٥٥١٠٠	٤٧٤٤٩	٨٦,١	٧٦٥١	١٣,٩	٧,٢٣	٣٩٨٥	٢,٥٥	١٤٠٤	٣,٨١	٢٠٩٧ ٠,٣٠ ١٦٥
١٩٨٩	٦١٨٠٠	٤٩١١٨	٧٩,٥	١٢٦٨٢	٢٠,٥	٩,٣٥	٥٧٧٧	٥,٣٧	٣٣١٧	٥,٤٧	٣٣٧٦ ٠,٣٤ ٢١٢
١٩٩١	٦٤٠٣٢	٤٨٩٥٣	٧٦,٥	١٥٠٧٩	٢٣,٥	١١,١٤	٧١٣٥	٦,٠٤	٣٨٦٥	٥,٩٣	٣٧٩٨ ٠,٤٤ ٢٨١
١٩٩٢	٦٨٤٠٠	٤٩٢١٣	٧١,٩	١٩١٨٧	٢٨,١	٩,٩٤	٦٧٩٧* *	٩,٧٩	٦٦٩٨	٧,٧٥	٥٣٠١ ٠,٥٧ ٣٩١
المتوسط			٨٢,١		١٧,٩		٨,٣٥		٤,٥٤	٤,٦٦	٠,٣٥

* تشمل الدبلوم بعد البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

* * تقديرية

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩١ و ١٩٩٢.

دائرة الاحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) اشخاص أو اكثر. ١٩٧٠، ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٥، ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: التغير في التوزيع الجغرافي للصناعة الأردنية

تتركز معظم الصناعات الأردنية في مناطق جغرافية محددة، ففي حين أن غالبية تلك الصناعات تتركز في منطقة عمان الكبرى وما حولها ، الا أن هناك عدة صناعات متواجدة في مناطق أخرى، بسبب توافر المواد الخام في مناطق تواجدها، كصناعات البوتاس، والفوسفات، والاسمنت. يتبين من الجدول رقم (٧) أن انتاج الصناعات المتركزة في محافظات عمان والزرقاء ومأدبا، والتي تشكل (٦٨,٥٪) من إجمالي المؤسسات الصناعية في الأردن عام ١٩٨٨ قد أسهمت بما نسبته (٦٨,٨٪) من مجمل انتاج الصناعة الأردنية، واستوعبت هذه الصناعات (٧٠,٤٪) من مجمل قوة العمل الصناعية، وشكل انتاجها (٦٥,٨٪) من القيم المضافة في هذا القطاع. ورغم أن محافظتي الكرك والطفيلة تستوعبان (٢,٨٪) من المؤسسات الصناعية، الا أنهما تستخدمان (٩,٦٪) من قوة العمل الصناعية، وتسهمان بإنتاج (١٣,٩٪) من مجمل الانتاج الصناعي، وتولدان (١٥,٧٪) من القيم المضافة في القطاع، ويعود ذلك لوجود مصانع الفوسفات والاسمنت والبوتاس في تلكما المحافظتين. أما محافظات الشمال (إربد، جرش، عجلون، المفرق)، ورغم أن مساهمتهما في قوة العمل الصناعية تصل الى (٢١,١٪)، الا أن انتاجها لا يشكل سوى (٢,٧٪) من الإنتاج الصناعي ، وتولد (٢,٧٪) من القيم المضافة في القطاع الصناعي.

ويلاحظ من الجدول رقم (٧) ان محافظات عمان والزرقاء ومأدبا وفي عام ١٩٧٩ انتجت (٨٤,٦٪) من مجمل الانتاج الصناعي و (٨٢,٦٪) من القيم المضافة في القطاع الصناعي واستخدمت (٨٢,٢٪) من مجمل قوة العمل، وكان فيها (٧٢,٨٪) من المؤسسات الصناعية، وفي عام ١٩٨٨ تناقصت النسب السابقة لتصبح (٦٨,٨٪) و (٦٥,٨٪) و (٧٠,٤٪) و (٦٨,٥٪) على التوالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧)

التوزيع الجغرافي للصناعات الاردنية حسب عدد المؤسسات وقوة العمل والقيم المضافة والانتاج

للسنوات (١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٨)

المحافظة	عدد المؤسسات			عدد العاملين (عامل)			قيمة الانتاج (الف دينار)			القيمة المضافة (الف دينار)		
	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٨
عمان، الزرقاء، مأدبا	٢٧٤٤	٥٩٧٤	٨٢٤٢	٢٤٤٣٦	٣٣٠٥٠	٤٩٣٩٠	٢١٨٧٠١	٦٧٦٧١٩	٧٧٦٣٩٧	٩٨٤٢٤	١٨٢٤٠٣	٣١٥٠٣٥
النسبة (٪)	٧٢,٨	٧٠	٦٨,٥	٨٢,٢	٦٩,٦	٧٠,٤	٨٤,٦	٦٧,٦	٦٨,٨	٨٢,٦	٦٢,٩	٦٥,٨
إربد، المفرق، جرش، عجلون	٩٩٦	١٧١٧	٢٥٣٦	٢٧٨١	٣٩٤٨	٧١٩١	١٣٠٩٠	٢٤٧١٨	٣٠٩١٥	٥٩٦٢	١٢٦٠٢	١٢٩٠٢
النسبة (٪)	١٩,٤	٢٠,١	٢١,١	٩,٤	٨,٣	١٠,٢	٥,١	٢,٥	٢,٧	٥,٠	٤,٣	٢,٧
البلقاء	٢٣٩	٣١١	٥١٥	٢٢٣٠	٢٧٠٨	٤٧٦٣	٢٤٨٩٣	٧٦٣٢٤	٩٩٠٩٦	١٣٧٦٤	٣٧٥٩٨	٥٥٠٩٨
النسبة (٪)	٤,٦	٣,٦	٤,٣	٧,٥	٥,٧	٦,٨	٩,٦	٧,٦	٨,٨	١١,٦	١٣,٠	١١,٥
الكرك، الطفيلة	١٢٠	٢١٣	٣٤١	١٩٢	٥٣٢٢	٦٧٥٥	١٤٩١	١٠٢٠٩٩	١٥٦٩١٧	٨٣٢	٥١٤٦٠	٧٤٩٥٠
النسبة (٪)	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٠,٦	١١,٢	٩,٦	٠,٦	١٠,٢	١٣,٩	٠,٧	١٧,٧	١٥,٧
معان، العقبة	٤٣	٣١٨	٤٠٢	٨٠	٢٤٢٧	٢٠٦١	٢٨٨	١٢٠٧٠١	٦٤٤٧٤	١٤٢	٦١٠١	٢٠٦٦٧
النسبة (٪)	٠,٨	٣,٧	٣,٣	٠,٣	٥,١	٢,٩	٠,١	١٢,١	٥,٧	٠,١	٢,١	٤,٣
المجموع	٥١٤٢	٨٥٣٣	١٢٠٣٦	٢٩٧١٩	٤٧٤٥٥	٧٠١٦٠	٢٥٨٤٦٣	١٠٠٠٥٦١	١١٢٧٧٩٩	١١٩١٢٤	٢٩٠١٦٤	٤٧٨٦٥٢

- المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة للصناعات في محافظتي الكرك والطفيلة، فقد نمت بشكل كبير بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٨، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في الانتاج الصناعي من (٠,٦٪) الى (١٣,٩٪)، وارتفعت نسبة انتاجها للقيم المضافة في القطاع الصناعي من (٠,٧٪) الى (١٥,٧٪)، وارتفعت نسبة مساهمتها في الاستخدام الصناعي من (٠,٦٪) الى (٩,٦٪)، وارتفعت كذلك نسبة المؤسسات فيهما الى اجمالي المؤسسات من (٢,٣٪) الى (٢,٨٪)، ويعود ذلك النمو لاقامة مصانع البوتاس والاسمنت في المحافظتين بعد عام ١٩٧٩.

وبالإمعان بهيكل التوزيع الجغرافي للصناعات الأردنية، يلاحظ استمرار تركز الصناعات الأردنية في منطقة جغرافية محددة في عمان الكبرى وما حولها، وقد يكون ذلك لتوفر الخدمات والمواصلات والبنى التحتية فيها، على الرغم من الجهود والإجراءات الحكومية التي وفرت إعفاءات عديدة للإستثمارات خارج حدود العاصمة والمدن الرئيسة.

رابعاً: التغير في حجم المؤسسات

بالإستناد الى تصنيف حجم المؤسسات بالنسبة لعدد العاملين فيها، يلاحظ أن المؤسسات الصناعية في الأردن في أغلبها توظف أعداداً قليلة، إما لأنها مكثفة لرأس المال، أو لعدم وجود صناعات كبيرة وثقيلة، الجدول رقم (٨) يبين أن المؤسسات الصناعية الأردنية التي توظف عشرة موظفين أو أقل تشكل (٤٨,٧٨٪) من مؤسسات القطاع الصناعي، لكنها لا تستخدم سوى (٨,٠٩٪) من إجمالي قوة العمل الصناعية. وبالمقابل فإن المؤسسات كبيرة الحجم (التي تستخدم مائة شخص فأكثر) تشكل (٤,٨٨٪) من مجمل المؤسسات الصناعية وتوظف (٦١,٧١٪) من قوة العمل في القطاع. ويتضح من هذا الجدول أيضا، أن المؤسسات الصناعية التي تستخدم أقل من مائة عامل لا تستوعب سوى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣٩,٢٩٪) من مجموع قوة العمل في القطاع، رغم أنها تشكل (٥٩,١٢٪) من إجمالي المؤسسات الصناعية، وهذا يدل على أن معظم المؤسسات الصناعية هي صناعات متوسطة وصغيرة متخصصة في انتاج السلع الإستهلاكية أو في الصناعات الحرفية ويلاحظ ان متوسط استخدام كل مؤسسة صناعية في الاردن قد ارتفع من (٢٥) عاملا عام ١٩٧٤ الى (٤٤) عاملاً عام ١٩٨٤، ثم انخفض الى (٣٦) عاملاً عام ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨) *

حجم المؤسسات الصناعية في الأردن حسب حجم قوة العمل

للسنوات (١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٩، ١٩٩٢)

السنة	المجموع		فئة حجم العمالة							
			٥-٩		١٠-٢٤		٢٥-٤٩		٥٠-٩٩		١٠٠ فأكثر	
	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت ونسبتها	عدد العاملين ونسبتهم	عدد المنشآت ونسبتها	عدد العاملين ونسبتهم	عدد المنشآت ونسبتها	عدد العاملين ونسبتهم	عدد المنشآت ونسبتها	عدد العاملين ونسبتهم	عدد المنشآت ونسبتها	عدد العاملين ونسبتهم
١٩٧٤	٦١١	١٥٣٣٣	٢٨٧ ٤٦,٩٧	١٥٤٤ ١٠,٠٧	٢٤٢ ٣٩,٦١	٢٩٣١ ١٩,١٢	٤٠ ٦,٥٥	١٣٢٠ ٨,٦١	٢٢ ٣,٦٠	١٣١١ ٨,٥٥	٢٠ ٣,٢٧	٨٢٢٧ ٥٣,٦٦
١٩٧٩	٥٧٦	٢١٨٣٩	٢٨٤ ٤٩,٣١	١٨٥٣ ٨,٤٨	٢٠١ ٣٤,٩	٢٧٤٦ ١٢,٥٧	٤١ ٧,١٢	١٣٥٤ ٦,٢٠	٢٨ ٤,٨٦	١٩٠٤ ٨,٧٢	٢٢ ٣,٨٢	١٣٦٨٢ ٦٤,٠٢
١٩٨٤	٦٩٨	٣٠٥٧٦	٢٨٢ ٤٠,٤	١٧٧٠ ٥,٧٩	٢٦٩ ٣٨,٥٤	٤٠٢٣ ١٣,١٦	٦٧ ٩,٦	٢٢٦٧ ٧,٤١	٣٧ ٥,٣٠	٢٤٠٤ ٧,٨٦	٤٣ ٦,١٦	٢٠١١٢ ٦٥,٧٨
١٩٨٩	١٢٦٩	٤٦٠١١	٧٠٢ ٥٥,٣٢	٣٦٧٨ ٧,٩٩	٢٨٣ ٢٢,٣	٤٣٠١ ٩,٣٥	١٤٤ ١١,٣٥	٤٩٢٢ ١٠,٧	٦٧ ٥,٢٨	٤٤٩٤ ٩,٧٧	٧٣ ٥,٧٥	٢٨٦١٦ ٦٢,١٩
١٩٩٢	١٩٨٩	٧٢٥١٦	٩٥٤ ٤٧,٩٦	٦٢٢٤ ٨,٥٨	٦٨٤ ٣٤,٣٩	١٠٣٢٤ ١٤,٢٤	١٧٤ ٨,٧٥	٦١٥٦ ٨,٤٩	٨٤ ٤,٢٢	٥٧٩٥ ٧,٩٩	٩٣ ٤,٦٨	٤٤٠١٧ ٦٠,٧
المتوسط			٤٨,٧٨	٨,٠٩	٣٢,٦٥	١٣,٠٦	٩,٠٦	٨,٦	٤,٦٣	٨,٥٤	٤,٨٨	٦١,٧١

- المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، دراسة الإستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) اشخاص أو أكثر، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٩، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثاني

١- هاشم الدباس، **سياسة الأردن الصناعية**، وزارة السياحة والآثار، عمان، ١٩٨٢، ص ص ١٢-١٣.

٢- البنك المركزي الأردني، **بيانات إحصائية سنوية**، تشرين أول ١٩٨٩، ص٥٨.

٣- عيسى إبراهيم وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث**، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٩، ص٦٢.

٤- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، ١٩٩٤، ص ص ٤٧، ٥٠.

٥- نفس المصدر السابق.

٦- هاشم الدباس، **استراتيجية التنمية الصناعية في الأردن**، عمان، ١٩٧٩، ص٢٠ .

7- International Financial Statistics, *Year book* 1994,pp 452-455.

٨- جيرالد ماير، **التجارة الدولية والتنمية**، ترجمة أحمد سعيد دويدار، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ١٧٣-١٧٥.

٩- محمد صفوت قابل، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة"، **مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي**، العدد ٣٤، تشرين أول ١٩٨٨، ص ص ٣٨-٥٦.

١٠- البنك المركزي الأردني، مصدر سابق، ١٩٩٤، ص ص ٣٣، ٤٧ .

١١- عدنان فضل أبو الهيجاء، **الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الإقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإقتصاد، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩١، ص٥٢ .

١٢- البنك المركزي الأردني، ١٩٩٤، مصدر سابق، ص٤٧ .

13- International Financial Statistics, *Year book* 1994,pp 452-455.

١٤- منذر الشرع، **أولويات واهتمامات الإقتصاد الأردني في مرحلة السلام**، ورقة مقدمة في مؤتمر إقتصاديات السلام في الشرق الأوسط، جامعة اليرموك، إربد، كانون أول ١٩٩٣، ص ص١٠-١١ .

١٥- البنك المركزي الأردني، ١٩٩٤، مصدر سابق، ص١٥.

١٦- عباس التميمي، ١٩٨٥، مصدر سابق، ص١٥.

١٧- البنك المركزي الأردني، ١٩٩٤، مصدر سابق، ص٤٧.

١٨- عيسى إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩، مصدر سابق، ص٦٢.

١٩- محمد نصر، "مستويات التركيز في الصناعات الأردنية"، **مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد السادس، العدد الرابع، ١٩٩٠، ص ص٧٣-٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

محددات وحوافز النمو الصناعي في الاردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

محددات وحوافز النمو الصناعي في الاردن

مقدمة:

تتطلب الاستثمارات الاقتصادية على اختلاف انواعها محددات وحوافز، اضافة لعوامل الانتاج، فتعمل هذه المحددات والحوافز على تسريع عملية الانتاج في المنشأة، وتقلل تكاليفها، وتزيد ارباحها والانتاجية فيها.

وقد قدمت الحكومات الاردنية المتعاقبة حوافز مجزية للاستثمارات الاقتصادية لاسيما الصناعية، كما انشأت البنى التحتية اللازمة للقطاع الصناعي، وقد كان لموقع الاردن المتوسط وما يتمتع به من استقرار سياسي دوراً مهماً في تهيئة الظروف المواتية لتوطن الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية، وعمل الاردن على تحسين التكنولوجيا المستخدمة لديه بزيادة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير، وكذلك بزيادة المستوردات من السلع الرأسمالية.

وللتعرف على العوامل التي تعمل على زيادة الانتاج الصناعي وتحسين نوعيته، تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، هما:

المبحث الاول

محددات النمو الصناعي في الاردن

المبحث الثاني

حوافز النمو الصناعي في الاردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

بعض المحددات الأساسية للنمو الصناعي في الأردن

اولاً: رؤوس الأموال

يعتبر رأس المال أداة مهمة في تشجيع الاستثمارات الصناعية، فمن خلاله يتم الحصول على مستلزمات الإنتاج المختلفة وبالتالي المساهمة في التكوين الرأسمالي وفي زيادة الإنتاج الصناعي ودفع عجلة التنمية الصناعية.

إن ندرة عنصر رأس المال تعتبر معوقاً رئيساً للإستثمارات الصناعية بشكل عام، وقد كانت تلك الاستثمارات تأخذ في الأردن احد النمطين التاليين:

النمط الأول:

ويتمثل بالمشاريع الصناعية التي تقيمها الحكومة، ويعاني هذا النمط من المشاريع من بطء عملية التنفيذ نتيجة نقص الأموال اللازمة لإقامتها واعتمادها على القروض الانمائية (الداخلية والخارجية)، وقد راعت هذه المشاريع التوزيع السكاني والاهمية النسبية لمواقع تلك المشاريع لتكون اداة للتنمية الصناعية في كافة مناطق المملكة.

النمط الثاني:

وتتمثل بالمشاريع الصناعية التي ينفذها القطاع الخاص، وقد اعتمدت هذه المشاريع على الاقتراض من البنوك التجارية وكذلك من بنك الإنماء الصناعي، وقد زاد حجم الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي في الفترة الأخيرة وخاصة بعد حرب الخليج الثانية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى تكون تنمية صناعية حقيقة لا بد ان تكون غالبية الاستثمارات الصناعية من نصيب القطاع الخاص الذي يفترض ان تتميز مشاريعه بالكفاءة الإنتاجية العالية.

وقد زادت رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي بشكل كبير، بحيث بلغ متوسطها حوالي (١٤٠٣,٧٧) مليون دينار، كما بلغ متوسط معدل نموها (٨,١٦)٪ في الفترة (١٩٦٨-١٩٩٢)، انظر الملحق رقم (٤).[١]

ثانياً: الطاقة

تعتبر الطاقة بمصادرها المتعددة عصب الصناعة الحديثة، فهي اهم مستلزمات (مدخلات) الإنتاج، ويعاني الأردن من ضآلة مصادر الطاقة لديه، حيث ينتج جزءاً متواضعاً مما يستهلكه من الطاقة التقليدية، ويستورد الجزء الاكبر منها من الخارج، و تمثل فاتورة النفط (١٢,١٧٪) من إجمالي المستوردات و (٥٣,٥٨٪) من قيمة الإنتاج الصناعي و (٨١,٨٣٪) من قيمة الصادرات الصناعية كمتوسط الفترة (١٩٦٨-١٩٩٣)، بينما كان متوسط قيمة مستوردات الأردن من النفط لنفس الفترة (١٢١,٥٢) مليون دينار سنوياً[٢]، وبلغ استهلاك الاردن من الطاقة النهائية[٣] (٢٨٦١) الف طن مكافىء نفط عام ١٩٩٣، منها (٦١٠) آلاف طن استهلكت في القطاع الصناعي بنسبة (٢١,٣٪)، وبلغ استهلاك القطاع من مادة زيت الوقود (٣٨٩,٥) الف طن و(٦٦٣٧٩) الف طن من مادة الديزل، ولا بد من الاشارة هنا الى الكهرباء كمصدر مهم للطاقة في الأردن، فقد ازداد انتاجها بشكل متسارع استجابة للتزايد السكاني وكذلك لتوسع القطاع الصناعي، وقد بلغ انتاج الطاقة الكهربائية في الأردن عام ١٩٩٣ حوالي (٤٤٣٥,٢) مليون كيلواط. ساعة، استهلكت منها (١٤٤٩) مليون كيلو واط. ساعة في القطاع الصناعي وبنسبة (٣٢,٧٪)، وانخفضت نسبة قيمة الطاقة المستهلكة في القطاع الصناعي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى قيمة المستوردات النفطية من (٢٩٪) عام ١٩٨٧ الى (٢٣٪)عام ١٩٩٢، كما بلغت نسبة مساهمة الطاقة المستهلكة في القطاع الصناعي في كل من الناتج الصناعي والقيمة المضافة في القطاع (٣,١٪) و(٨,٤٪) على التوالي في عام ١٩٩١.(٤)

ثالثاً: البنى التحتية

تلعب البنى التحتية دوراً هاماً في تهيئة الظروف المواتية لتوطين الصناعة وتحفيزها، كما ان رؤوس الأموال المستثمرة في هذه البنى لا تسعى للربح المادي بقدر تحقيق منافع اقتصادية عامة، إن الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية في الأردن هي حكومية في الغالب، وقد انشأت الحكومة هذه البنى من خلال قناتين مترابطتين:

الأولى:

من خلال بناء الطرق والجسور والمطارات والمناطق الصناعية ومحطات الماء والكهرباء وغيرها، فانشأت المدن الصناعية في أنحاء المملكة، كما أولت اهتماماً مميزاً لميناء العقبة في بنائه و تحديثه ورعاية شؤونه، فأنشأت لذلك مؤسسة وطنية متخصصة هي "مؤسسة الموانئ"، كما انشأت المناطق الحرة في كل من العقبة والزرقاء ومطار الملكية علياء الدولي.

الثانية:

من خلال انشاء المؤسسات التعليمية والصحية ومراكز البحث والدراسات والتطوير والمؤسسات التدريبية، فأنشأت الحكومة مؤسسة متخصصة للتدريب المهني بهدف تأهيل الكوادر البشرية وهي من أهم مدخلات العملية الصناعية، وأنشأت الجمعية العلمية الملكية وهي جمعية متميزة على مستوى الشرق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاوسط بوجود نخبة من العلماء المتخصصين في كافة المجالات ومنها الصناعة، كما أن هناك مراكزاً للإستشارات والتدريب في معظم الجامعات الاردنية.

وهنا لا بد من التركيز على جانبي البنى التحتية، وإعطاء كل منها الاهمية نفسها، فلا مناص من تكاملها حتى تقوم تنمية صناعية حقيقية.

رابعاً: الموقع الجغرافي والاستقرار السياسي

يقع الاردن في قلب الوطن العربي، وفي موقع يتوسط العديد من الطرق البرية الدولية، كما ويتمتع بإستقرار سياسي فريد في المنطقة كلها، ناهيك عن انفتاحه على العالم بأسره، مما شجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية التوطن في الاردن دون غيره، كما ساعد في حصوله على قروض انمائية ومساعدات خارجية استكملت من خلالها مشاريع البنى التحتية وبعض المشاريع الصناعية، وصار ينظر الى الاردن كمركز نموذج ومثالي للإستثمار العربي والاجنبي، ونتيجة ذلك كله فقد اعطت بعض الشركات الصناعية العالمية إمتيازات لها لشركات اردنية، كمصانع الاجهزة الكهربائية المختلفة، كما ان بعض تلك الشركات اقامت مصانعها في الاردن ولحسابها إنطلاقاً من ثقتها بتميز مناخ وظروف الاستثمار.

خامساً: التكنولوجيا والبحث والتطوير

يشمل مفهوم التكنولوجيا جميع انواع المعرفة العلمية والمهارات الفنية التي يتطلبها تطوير الآلات وطرق الانتاج والتصميم وانتاج السلع طبقاً للقواعد الاقتصادية.[٥]

ولا زالت تكنولوجيا الانتاج المستخدمة في الاردن متخلفة الى حد بعيد، شأنها في ذلك شأن معظم الدول النامية، كما لا زالت عملية نقل التكنولوجيا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى الصناعات الثقيلة والرأسمالية في الاردن متعذرة لعدم ملاءمتها للواقع الاردني، ولضخامة التكاليف، وكذلك لضيق السوق الاردنية.

وقد بلغ متوسط نسبة النمو السنوي في الانفاق على البحث والتطوير كجزء من الناتج القومي الإجمالي في الاردن للفترة (١٩٨٠-١٩٩٢) حوالي (٧,٣٥٪)، انظر الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

الانفاق على البحث والتطوير ونسبته إلى الانتاج القومي

للفترة (١٩٨٠-١٩٩٢)

السنة	الانفاق على البحث والتطوير (مليون دينار)	الناتج القومي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة الانفاق للناتج القومي (٪)
١٩٨٠	٢,٢٤١	١١٨٣,٦	٠,١٨٩
١٩٨١	٢,٤٤٩	١٤٨٤,,٢	٠,١٦٥
١٩٨٢	٣,١٧٩	١٧٠٢,٥	٠,١٨٧
١٩٨٣	٣,٨٥٧	١٨١٥	٠,٢١٣
١٩٨٤	٤,١٩٠	١٩٠٥	٠,٢٢٠
١٩٨٥	٤,٨١٣	١٩٦٥,١	٠,٢٤٥
١٩٨٦	٥,٥٨٧	٢٠٩٧,٣	٠,٢٦٦
١٩٨٧	٥,٩٨١	٢١١٢,٥	٠,٢٨٣
١٩٨٨	٦,٢٠٠	٢١٢٩,٩	٠,٢٩١
١٩٨٩	٦,٧٢٨	٢٢٠٦,٤	٠,٣٠٥
١٩٩٠	١٠,٠٠٣	٢٣٧٥,٩	٠,٤٢١
١٩٩١	١١,٧٩٧	٢٥٥٩,١	٠,٤٦١
١٩٩٢	١٤,٩١٠	٣١٣٥,٨	٠,٤٧٥
نسبة النمو السنوية			٧,٣٥

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول، ١٩٩٤، ص٤٧.

- Daghestani F.A., and Shahateet M., Expenditures on Scientific and Technological Activities, Royal Scientific Society, Amman, 1988.
- Daghestani F.A., Expenditures on Research and Development in Jordan, Royal Scientific Society, Amman, 1989, p 73.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي كانت (٠,٦٤٪) لمجموع البلدان النامية، و(٠,٧٦٪) في الدول العربية. و(٢,٢١٪) في اوروبا. و(٣,١٦٪) في امريكا الشمالية، و(٠,٢٩٪)في افريقيا، و(٢,٠٨٪) في آسيا في عام ١٩٩٠.[٦]

مما سبق يتضح ان الاردن يحتل موقعا متأخرا بين دول العالم في الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، بينما كانت نسبة المستوردات الرأسمالية الى الناتج القومي الاجمالي نسبة معقولة، فهي تعبر عن مؤشر حقيقي لنقل التكنولوجيا، بحيث ارتفعت تلك النسبة من (١٠,٣٪)عام ١٩٨٥ الى (١٩,٣٠٪) عام ١٩٩٣.[٧]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
حوافز النمو الصناعي في الاردن

يعاني الاردن من ضآلة موارده الطبيعية المختلفة، وما ترتب على ذلك من صعوبات اكتنفت مسيرته التنموية الفتية، لذلك فقد قدمت الحكومة الحوافز والتسهيلات للإستثمارات الصناعية، من اجل تفعيل دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الاردني وفي التنمية الاقتصادية، ويمكن حصر الحوافز التي تقدمها الحكومة للإستثمارات الصناعية في الاردن بمجموعتين، هما:

المجموعة الاولى:

وهي حوافز تشجيعية، تعمل على تسهيل اقامة المشاريع الصناعية، وتشمل هذه المجموعة حوافز عديدة، منها:

١- إقامة البنى التحتية اللازمة للقطاع الصناعي بمواصفات عالمية، فقد اقامت الحكومة الطرق والجسور والمؤسسات التدريبية وغيرها، كما أنشأت المدن الصناعية في ارجاء المملكة كلها، وهذه المدن هي تجمعات لمشاريع صناعية عديدة، تتوفر فيها الخدمات الاساسية والضرورية للصناعة وبأسعار تشجيعية.

٢- عملت الحكومة على تطوير وتنمية المهارات الصناعية الاساسية والتخصصية لدى العمال والفنيين والمستخدمين في القطاع الصناعي، ولهذا الغرض فقد اقامت الحكومة عام ١٩٧٦ مؤسسة التدريب المهني، وفي الفترة الاخيرة زاد توجه الحكومة نحو التعليم المهني بشكل عام والتعليم الصناعي بشكل خاص، جنباً الى جنب مع التعليم الاكاديمي، من اجل رفد القطاع الصناعي بالكوادر البشرية المؤهلة والجاهزة للإنخراط في العملية الصناعية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- لم تبخل الحكومة بإسداء المشورة وتقديم النصيحة للمستثمرين بتحديدها وتعريفها فرص الاستثمار المجدية، فأقامت مراكزاً للدراسات والبحث والاستشارات في معظم الوزارات والمؤسسات والجامعات، وقد قدمت تلك المراكز العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع خاصة او حكومية.

المجموعة الثانية:

وهي حوافز تعمل على تخفيض تكلفة اقامة المشروع وتساهم في زيادة ارباحه، وتأخذ حوافز هذه المجموعة شكلين، هما:

اولاً: توفير رؤوس الاموال اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية بشروط ميسرة

ولهذا الغرض قامت الحكومة بإنشاء بنك الانماء الصناعي عام ١٩٦٥ برأسمال قدره (٦) مليون دينار، وقد كانت من اهم غاياته تشجيع تمويل المشاريع الصناعية من مصادر التمويل الداخلية او الخارجية، بينما كانت اهم وسائله تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونة الادارية، وإعداد دراسات الجدوى واجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية واقراضها.[٨]

وقد بلغ مجموع قروض بنك الانماء الصناعي منذ تأسيسه حتى نهاية ١٩٩٢ حوالي (١٧٦,٧) مليون دينار، كما بلغ معدل مساهمة قروضه في رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع الصناعي للفترة (١٩٦٨-١٩٩٢) حوالي (٦,٢٪)[٩]، بينما بلغت القروض الممنوحة للقطاع الصناعي من البنوك التجارية المرخصة (١٠,٢٦٥) مليون دينار.[١٠]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الحوافز المقدمة ضمن إطار قانوني

صدرت في الاردن قوانين عدة تحفز الاستثمارات الصناعية، وقد عدلت هذه القوانين في فترات متلاحقة تمشياً مع المستجدات وتوخياً لاستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات للقطاع الصناعي، وسأعرض هنا بعض تلك القوانين بشكل مقتضب وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع الإستثمارات الصناعية والقطاع الصناعي، ومن هذه القوانين:

١- قانون بنك الانماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢:

رسم هذا القانون غايات بنك الانماء الصناعي بتشجيع المشاريع الصناعية وتنشيطها وتوسيعها، وزيادة فرص العمل في المملكة، وتشجيع الصناعات الصغيرة، وتشجيع تمويل المشاريع الصناعية من مصادر التمويل الخارجية العامة او الخاصة او الدولية[١١]، ويشجع البنك تأسيس المشاريع الصناعية وتطويرها وتجديدها، وكذلك تمويل المشاريع الصناعية بالقروض لمختلف الآجال وشراء سندات المشاريع الصناعية و اسهمها.

كما ويجسد هذا القانون دور بنك الانماء الصناعي بتنميته القطاع الصناعي بالاضافة لمعالجة بعض الاختلالات في الاقتصاد الاردني ومنها مشكلة البطالة بزيادته فرص العمل في المملكة.

٢- قانون مؤسسة المدن الصناعية:

وقد التزمت الحكومة بموجب القانون بإنشاء المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة والعمل على توفير كافة الخدمات والمرافق والبنى التحتية اللازمة للمشروعات الصناعية في تلك المدن، كالماء والكهرباء والمواصلات والخدمات المالية والمصرفية والتدريب المهني والمراكز الترفيهية ومحطات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صيانة السيارات، وبموجب هذا القانون تعفى المشاريع الصناعية الموجودة في المدن الصناعية من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ بدء الانتاج، وكذلك اعفائها من ضرائب الابنية والاراضي ورخص المهن ورخصة رسوم انشاء المشروع.[١٢]

٣- قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤

وهدف هذا القانون الى اجتذاب رؤوس الاموال العربية والاستثمارات الصناعية من الدول المتقدمة وإدخال التكنولوجيا الحديثة [١٣]، وبموجب القانون فإن الاستثمارات الصناعية تتمتع بما يلي[١٤]:

أ. إعفاء ارباح المشاريع الصناعية من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة (١٢) سنة.

ب. اعفاء المشاريع الصناعية من رخص الابنية وضريبة المسقفات.

جـ. اعفاء منتجات المشاريع الصناعية عند وضعها للإستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية في حدود قيمة التكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها.

د. ضمان حرية انتقال وتحويل رأس المال المستثمر في الصناعة للخارج.

٤- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧:

وبموجب هذا القانون فقد عومل رأس المال العربي او الاجنبي معاملة رأس المال المحلي في اي مشروع تنطبق عليه احكام القانون، كما اعفيت الارباح الصافية للمشاريع من الضرائب لمدة (٥) سنوات من تاريخ بدء الانتاج، واعفي اي مشروع في قطاع الصناعة والتعدين من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لأي مبلغ يخصص لإنشاء أبنية سكنية او ثقافية او صحية للمستخدمين في المشروع [١٥]. كما ضمن القانون للمستثمرين غير الأردنيين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتحويل ارباحهم ورأسمالهم وفوائدهم الى الخارج بالعملات الاجنبية واعفى القانون المستوردات الرأسمالية والمعدات التي تحتاجها المشاريع من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد اعفاءاً تاماً.

٥- قانون مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٩٢

وهدف القانون الى زيادة حجم الصادرات وتطويرها من خلال تشجيع وتنمية الاستثمارات المختلفة لا سيما الصناعية، كما هدف القانون الى اعداد الدراسات وتوفير المعلومات والخدمات اللازمة لتنمية الصادرات الاردنية سلعية كانت ام خدمية، بالإضافة الى انشاء المراكز التجارية في الخارج لترويج وتسويق المنتجات الاردنية، واعفيت السلع المصدرة الى الدول العربية التي يرتبط معها الاردن اتفاقات تجارية من الرسوم الجمركية بنسب تحددها تلك الاتفاقات.[١٦]

٦- قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢

وقد سمح بموجب هذا القانون للمستثمر العربي او الاجنبي الاستثمار في قطاع الصناعة بعد حصوله على موافقة وزير الصناعة والتجارة، كما وعومل رأس المال العربي للمستثمر في القطاع الصناعي معاملة رأس المال المحلي، وسمح القانون للمستثمر الاردني بنقل ملكيته في اي شركة الى مستثمر عربي او اجنبي شريطة تحويل قيم تلك الملكية بالعملة الاجنبية عن طريق اي بنك او شركة مالية مرخصة، ونص القانون على عدم جواز مصادرة اي مشروع تنطبق عليه احكام القانون او الحجز على امواله او تجميدها او مصادرتها الا عن طريق القضاء.[١٧]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- مشروع القانون الجديد لتشجيع الاستثمار

يأتي مشروع هذا القانون كبديل لقانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ ولقانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢، ويهدف الى اعطاء الدور الريادي لاستثمارات القطاع الخاص وقصر مهمة الدولة على التشريع والرقابة والتنظيم، وتحسين وضع ميزان المدفوعات الاردني، ودعم احتياطيات العملات الاجنبية، وايجاد فرص عمل جديدة لمواجهة الفقر والبطالة، ويؤكد مشروع القانون على عدم جواز تأميم المشروعات او مصادرتها او الاستيلاء عليها الا عن طريق القضاء.

كما اعطى المشروع امتيازات مجدية لرأس المال الاجنبي المستثمر، حيث اعفى الموجودات الثابتة وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج من بعض الضرائب والرسوم، كما اعفى ارباح المشروع الصافية من ضريبتي الخدمات الاجتماعية والدخل اذا بلغت القيم المضافة في المنتج ٥٠٪ فأكثر أو إذا بلغت صادرات المشروع الى مبيعاته نسبة اقلها ٢٥٪.[١٨]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث

١- تم تقدير رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي الاردني بإستخدام طريقة رأس المال للإنتاج (ICOR)، وتتلخص هذه الطريقة بقسمة مجموع التكوين الرأسمالي الصافي الحقيقي خلال فترة الدراسة على الفرق في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بين السنة الاخيرة والسنة الاولى للدراسة، ومن ثم ضرب الناتج السابق بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنة الاولى فينتج رأس المال المقدر في الاقتصاد الاردني للسنة الاولى من الدراسة، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي للسنة الأولى على رأسمالها المقدر ينتج رأس المال المقدر للسنة الثانية، وتستمر العملية بإضافة صافي التكوين الرأسمالي الصافي للسنة السابقة على رأسمالها المقدر لينتج رأس المال المقدر للسنة اللاحقة، ولحساب رأس المال المقدر في القطاع الصناعي نضرب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي برأس المال المقدر في الاقتصاد لكل سنة.

٢- البنك المركزي الاردني، مصدر سابق، ١٩٩٤، ص ص ٣٢-٣٣.

٣- الطاقة النهائية: هي الطاقة المتاحة قبل تحويلها النهائي (اي قبل استخدامها نهائيا)، والطاقة الاولية هي كافة اشكال الطاقة التجارية المستهلكة من نفط خام او اية مشتقات نفطية.

٤- وزارة الطاقة والثروة المعدنية، **التقرير السنوي**، اعداد مختلفة.

٥- قاسم جميل قاسم، **نقل التكنولوجيا وعملية التنمية، وجهة نظر من الدول النامية**، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٨٤، ص ٢٧.

6- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Statistical Year-book* 1992 (Paris, pp.5-11).

٧- البنك المركزي الاردني، مصدر سابق، ١٩٩٤، ص ص ٣٣، ٤٧.

٨- قانون بنك الانماء الصناعي، قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٢، منشور في الجريدة الرسمية رقم (٢٣٥١) الصادرة في ١٩٧٢/٣/١٦، ص ص ٤-٩.

٩- بنك الانماء الصناعي، التقرير السنوي ١٩٩٣، ص ٣١.

١٠- البنك المركزي الاردني، مصدر سابق، ١٩٩٤، ص ١٥.

١١- قانون بنك الانماء الصناعي، مصدر سابق، ص ٤.

١٢- وزارة الصناعة والتجارة، **دليل المستثمر في الاردن**، ١٩٩١، ص ص ٢٨-٣٠.

١٣- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **المناطق الحرة العربية**، بحث غير منشور، مقدم في لقاء حول المناطق الحره العربية، عمان، ٢٣ آذار ١٩٨٧، ص٧.

١٤- دائرة الابحاث والمعلومات، غرفة صناعة عمان، المناخ الاستثماري في الاردن، ١٩٩٣، ص ٢٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥- عبدالله المالكي، **تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الاردنية**، مجلس البحث العلمي، الطبعة الاولى، عمان ١٩٧٤، ص ٢١.

١٦- دائرة الابحاث والمعلومات، غرفة صناعة عمان،مصدر سابق، ص ٢٨.

١٧- نضال العزام، **محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، ١٩٩٥، ص ص ١٠١-١٠٢.

١٨- صحيفة الدستور، السنة الثامنة والعشرون، العدد (٩٨١٨) عمان ١٩٩٤/١٢/٢١، ص ١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الرابع

النمو الصناعي ومسيرة التنمية الصناعية في الاردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النمو الصناعي ومسيرة

التنمية الصناعية في الاردن

لقد كانت مسألة التنمية الصناعية في الاردن محط رعاية واهتمام الحكومات الاردنية المتعاقبة التي قدمت تسهيلات وحوافز عديدة، من اجل زيادة الكفاءة الانتاجية للقطاع الصناعي، كما انشأت العديد من المشاريع الصناعية في المملكة. وواكبت جهود القطاع الخاص مسيرة التنمية الصناعية، وذلك بتطوير البنية الاساسية للاقتصاد وزيادة قدرته الاستيعابية، فارتفع بذلك الدخل المتأتي من القطاع الصناعي، وازدادت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك في توظيف العمالة الاردنية. وسيتم تقسيم هذه المسيرة إلى فترات زمنية، الأولى شهدت حروباً وتقلبات إقتصادية عديدة، واستمرت حتى عام ١٩٧٣، الذي أستأنف فيه التخطيط الإقتصادي في الأردن، أما باقي الفترات فكانت مواكبة لمسيرة التنمية الصناعية في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الفترة ما قبل عام ١٩٧٣

كانت بداية الخمسينيات ايذاناً بنهضة الصناعة في الاردن، فارتفع الدخل من قطاع الصناعة والتعدين من (٢,٥) مليون دينار عام ١٩٥٤ الى (٢١) مليون دينار عام ١٩٧٣، وانشأت الحكومة بنك الانماء الصناعي بهدف تنمية القطاع الصناعي عن طريق تقديم القروض اللازمة لتمويل المشاريع، واسداء المشورة الفنية لها، وشهد قطاع الصناعة والتعدين تحسناً في الكفاءة الانتاجية. ففي حين ارتفع الانتاج الصناعي (بسعر الكلفة) لعوامل الانتاج، الا ان مساهمة المواد الاولية انخفضت، ورافق ذلك استغلال للطاقة الانتاجية غير المستغلة. وقد ارتفعت مساهمة المواد الاولية والوسيطة المنتجة محلياً في الانتاج الصناعي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على حساب المستورد منها، وقد ازداد التوظيف في القطاع الصناعي من (٧٩٤٨) عاملاً عام ١٩٥٤ الى (٢٦٩٠٠) عام ١٩٧٣، وارتفعت القيم المضافة (بسعر السوق) في الصناعات التحويلية، من (٧,١) مليون دينار عام ١٩٥٤ الى (٢٢,٨) مليون دينار عام ١٩٧٢.[١]

وبشكل عام، يمكن حصر اهداف التنمية الصناعية في الخطط الانمائية خلال الستينيات وبداية السبعينيات بما يلي:

١- زيادة الدخل من قطاع الصناعة والتعدين رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

٢- استغلال الطاقات غير المستغلة في المؤسسات الصناعية والتعدينية القائمة.

٣- خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق توزيع جغرافي افضل في توطين الاستثمارات الصناعية.

٤- تحقيق اعلى درجة ترابط بين الصناعات المختلفة من ناحية، و بين القطاعات الاقتصادية من ناحية اخرى.

٥- زيادة الصادرات الصناعية والتعدينية، والمساهمة في انتاج السلع البديلة للمستوردات.

٦- استغلال الموارد المعدنية ذات الجدوى الاقتصادية.

الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥)[٢]،[٣]

جاءت اهداف خطة الصناعة ضمن خطة التنمية الثلاثية مطابقة للاهداف الموضوعة في عقد الستينيات وبداية السبعينيات، وقد دعت الخطة لاستثمار (٢٦,١)مليون دينار، منها (٥,٨) مليون دينار للقطاع العام و (٢٠,٣) للقطاع الخاص، وارتفع الدخل المتأتي من القطاع الصناعي من (١٩,٨) مليون دينار عام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٧٢ الى (٤٥) مليون دينار عام ١٩٧٥ بالاسعار الجارية، وازدادت مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي من (١١,١٪) عام ١٩٧٢ الى (١٤,٨) عام ١٩٧٥. وبلغ حجم الاستثمارات التي تمتعت باعفاءات قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٧٢ حوالي (٢٣) مليون دينار، كما قرر مجلس الوزراء استملاك مساحة مقدارها (١٤٠٠) دونم جنوب مدينة عمان لتكون المدينة الصناعية الاولى، وخلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) تم ترخيص (١٨٤) مصنعا جديداً تزيد قيمة آلالات في كل منها على (٥) آلاف دينار، وقدرت الاستثمارات الرأسمالية الصناعية بنحو (٢٦) مليون دينار، وبلغ عدد الصناعات التي نفذت (١٢٠) مصنعاً قدرت قيمة استثماراتها بمبلغ (٢٣) مليون دينار، وتم ترخيص (٧٢٠) معملاً او مشغلاً حرفياً جديداً في الفترة ذاتها تقدر الاستثمارات فيها بمبلغ (٢) مليون دينار، كما بلغت عدد قروض بنك الانماء الصناعي (١٠١) قرض بقيمة (٥,٢٦) مليون دينار، وازدادت التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك التجارية للنشاط الصناعي من (٤,٤) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (١٣,١) مليون دينار عام ١٩٧٥، وقدرت المبالغ التي استثمرت في التعدين والصناعة خلال الخطة بـ (٣٥) مليون دينار مقابل (٢٦) مليون دينار استهدفتها الخطة.

الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠)[٣]،[٤]

تضمنت خطة التنمية الصناعية للفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) الاهداف التالية:

١- زيادة الدخل من القطاع الصناعي من (٤٥) مليون دينار عام ١٩٧٥ الى (١٤٤) عام ١٩٨٠ اي بزيادة سنوية متوسطها (٢٦,٢٪).

٢- تطوير نشاط التعدين والصناعة من خلال:

أ- استغلال الخامات الطبيعية وتحويلها الى منتجات صناعية جاهزة حيثما كان ذلك اقتصاديا وبنفس الوقت تصدير الخامات المحلية التي لا تتوافر امكانات تصنيعها محلياً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تطوير وانشاء الصناعات الغذائية وبصورة رئيسة تصنيع المنتجات الزراعية المحلية.

جـ- انشاء صناعات تحويلية جديدة وتوسيع الصناعات القائمة لتنتج سلعاً استهلاكية ووسيطة بديلة للمستوردات، او سلعاً للتصدير.

٣- تحقيق توزيع جغرافي افضل لموقع الصناعات الجديدة للمساهمة في التطور الاقليمي وتزويدها بالمرافق الاساسية، وكذلك تجميع الصناعات والحرف القائمة في مناطق صناعية، بما يتفق والتنظيم المحلي في المملكة.

٤- تحقيق درجة اعلى من التكامل والترابط بين الصناعات الوطنية ضمن قطاع الصناعة والتعدين نفسه وبين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والانشاءات.

٥- تحقيق تنسيق صناعي عربي اكبر بالتعاون مع الدول العربية الاخرى تتفق واستراتيجية التنمية الصناعية للدول العربية.

٦- زيادة الصادرات الوطنية من المنتجات الصناعية والتعدينية من (٣٠) مليون عام ١٩٧٥ الى (١١٠) ملايين دينار عام ١٩٨٠.

٧- استمرار اجراء الدراسات الجيولوجية للخامات المحلية ذات الدلالات المبدئية المشجعة لتقرير جدوى استغلالها، وكذلك تركيز الجهد للتحري عن البترول في مختلف مناطق المملكة.

ورغم ان هذه الخطة هدفت تحقيق زيادة في الدخل المتأتي من القطاع الصناعي قدرها (٩٩) مليون دينار، الا ان القطاع حقق نموا كبيراً في الدخل زاد عن (١٠٩) مليون دينار، وصدرت خلال الخطة (١٩٠) مواصفة قياسية، وبوشر بتطبيق علامة الجودة، وتم ترخيص (٦٧٠) مصنعاً جديداً تزيد قيمة الآلات في كل منها على (٥) آلاف دينار، و تم ترخيص (٢٣٠٠) مشغلاً حرفياً ومعملاً لا تتجاوز

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة كل منها (٥) آلاف دينار، وارتفع الرقم القياسي للانتاج الصناعي من (١٠٠٪) عام ١٩٧٥ الى (٢٣٢,١٪) عام ١٩٨٠، وبلغت قيمة الاستثمارات في الصناعة (٣١٧) مليون دينار، منها (٦٠) مليون دينار للقطاع الخاص ، (١٦) مليون دينار للقطاع العام و (٢٤١) مليون دينار تشمل استثمارات الشركات المختلطة (التي يساهم فيها كلا القطاعين العام والخاص)، في حين ان الاستثمارات المخططة للقطاع كانت (٢٢٩) مليون دينار، منها (٣٥) مليوناً للقطاع الخاص. وخلال الخطة استمر تطبيق قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢، وبلغ عدد المشاريع المستفيدة من اعفاءاته و التسهيلات خلال الفترة (٣٠٣) مشروعا اقتصادياً، وأزدادت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي من البنوك التجارية من (١٥,١) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٥ الى (٧٣,١) مليون في نهاية عام ١٩٨٠، وارتفعت قروض بنك الانماء الصناعي من (٤,٢) مليون دينار عام ١٩٧٥ الى (١٤,٥) مليون عام ١٩٨٠، وأزدادت الصادرات الصناعية والتعدينية من (٢٩,٤) مليون دينار الى (٩٧,٤١) مليونا لنفس السنوات.

الفترة (١٩٨١-١٩٨٥)[٤][٥]

هدفت خطة التنمية الصناعية للفترة (١٩٨١-١٩٨٥) لتحقيق مايلي:

١- زيادة الدخل المتأتي من الصناعة والتعدين من (١٥٤) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (٣٥٠) مليوناً عام ١٩٨٥ باسعار عام ١٩٨٠، اي بمعدل نموسنوي قدره (١٧,٨٪) وزيادة اجمالية مقدارها (١٢٧,٣٪)

٢- زيادة القيمة المضافة ومراحل التصنيع محلياً.

٣- تطوير انتاج خامات الفوسفات والبوتاس وتصنيعها واستغلال مشتقاتها الكيماوية.

٤- التنسيق والتكامل بين صناعات البوتاس والفوسفات والاسمدة في مجالات التسويق والتدريب والصيانة والنقل وتصنيع المنتجات المشتقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- تطوير الصناعات التحويلية وزيادة القيمة المضافة في الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية مع التركيز على الصناعات التي تخلق الترابط السلعي بين الصناعات وبينها وبين القطاعات الاخرى خاصة الزراعة والانشاءات والسياحة.

٦- اقامة الصناعات التصديرية وحفز الصناعات القائمة على التوجه نحو التصدير.

٧- استخدام التقنيات الانتاجية الحديثة في المنشآت القائمة والجديدة لتتمكن الصناعة الوطنية من انتاج السلع وتسويقها باسعار منافسة.

٨- تحقيق توزيع جغرافي افضل لمواقع الصناعات الجديدة وتزويدها بالمرافق والخدمات الاساسية وكذلك توطين الصناعات في المدن الصناعية والمناطق التنظيمية الصناعية في مختلف انحاء البلاد.

٩- اجتذاب الاستثمارات العربية والاجنبية وبشكل خاص المعتمدة على التقنيات المناسبة.

١٠- تحقيق تكامل وتنسيق صناعي عربي وفقاً لبرامج عقد التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك.

١١- رفع مستوى القدرة المحلية في مجالات تخطيط المشاريع التعدينية والصناعية وتنفيذها وتشغيلها وادارتها.

١٢- الاستغلال الاقتصادي الامثل للمعدات والخامات المتوفرة محلياً والمستوردة.

وبلغت القيمة الاجمالية لاستثمارات القطاع الصناعي حوالي (٥٩٩) مليون دينار مقابل (٧٥٩) مليوناً استهدفتها الخطة بنسبة انجاز تتعدى (٧٨,٩٪) من المستهدف، وخلال الخطة شكلت استثمارات القطاع العام (٥٨,٤) مليون دينار مقابل (٤٢) مليوناً استهدفتها الخطة، بينما شكلت استثمارات القطاع الخاص والقطاع المختلط ما مجموعه (٥٤٠) مليوناً مقابل (٧١٦,٨) مليوناً استهدفتها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطة، وازدادت القيم المضافة في القطاع الصناعي من (١٨٠,٧) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (٢٧١) مليوناً عام ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوي مقداره (٨,٣٣٪). كما تم ترخيص (٦٨١) مصنعاً بلغ مجموع رؤوس اموالها حوالي (١٢٥,٥) مليون دينار، وارتفعت الصادرات الصناعية بالاسعار الجارية من (٩٦,٦) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (٢١٣,٧) مليوناً عام ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوي مقداره (٢٠,٢٪)، وتوسعت البنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي من (٧٣) مليون دينار عام ١٩٨٠ الى (١٨٩,٢) مليونا في عام ١٩٨٥، كما ارتفعت قروض بنك الانماء الصناعي من (١٨,١) مليون دينار الى (٤١,٦) مليونا للسنوات نفسها. وبلغ عدد القروض الموافق عليها من البنك خلال الخطة (٤٥٧) قرضاً، وارتفع الدخل من القطاع من (١٨٤,٢) مليون دينار في عام ١٩٨٠ الى (٢٨٨,١) عام ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوي مقداره (٩,٤٪)، كما ارتفعت العمالة الصناعية من (٣٨,٦) الف عامل الى (٥٥,١) الف عامل اي بمعدل نمو سنوي مقداره (٧,١٢٪).

الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠)[٥]

هدفت خطة التنمية الصناعية للفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) لما يلي:

١- زيادة فرص الاستخدام في القطاع الصناعي وقطاع التعدين بحوالي (١٢,٦) الف فرصة عمل.

٢- زيادة حصيلة البلاد من العملات الصعبة بتشجيع التصدير و تخفيض الاستيراد.

٣- زيادة القيمة المضافة ومراحل التصنيع المحلي بهدف زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي.

٤- تشجيع نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة حيثما كان ذلك ضرورياً وممكنا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- التنسيق بين الصناعات القائمة خاصة في مجالات:

أ- التسويق والتدريب والابحاث والصيانة والنقل.

ب- الترابط والتكامل بين الانشطة والفروع الصناعية المختلفة بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة

٦- تشجيع اقامة الصناعات التصديرية واعطاء الحوافز للصناعات القائمة على اساس الاحلال محل المستوردة.

٧- تقنين الاستيراد من السلع المماثلة للمنتجات المحلية وتوفير الحماية لها بكل السبل الممكنة.

٨- توثيق العلاقات التجارية العربية وتشجيع انشاء المشاريع العربية المشتركة وتوسيع مجالات الاستثمار العربي والاجنبي في الاردن.

٩- رفع مستوى جودة الانتاج المحلي والعمل بكل السبل على تخفيض التكاليف الصناعية وذلك باستغلال الطاقات المتاحة.

١٠- زيادة فعالية الانشطة والاجهزة التسويقية في المصانع المحلية على مستوى الاسواق الداخلية والخارجية.

١١- تشجيع اقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة والعائلية التي تتناسب مع البيئة المحلية لمناطق المملكة.

بلغت القيمة الاجمالية للاستثمارات المخططة للقطاع الصناعي في هذه الخطة (٣٩٧,٩) مليون دينار، منها (٧٨,٩) مليونا للقطاع الخاص، وازداد الدخل من القطاع من (٣١١,١) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (٥٥٧,٣) مليونا عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مقداره (١٣,١٩٪). كما ازدادت القيمة المضافة في القطاع من (٢١٧) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (٥٠٤) مليون عام ١٩٩٠، ونمت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنوات من (١٩,٥٪) الى (٢٢,٥٪) اي بمعدل نمو سنوي مقداره (٢,٢٨٪)[٦]. وارتفعت قوة العمل الصناعية من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥٥,١) الف عامل عام ١٩٨٥ الى (٦٠,٣) الف عامل عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مقداره (١,٥٧٪)[٧]، وازدادت الصادرات الصناعية من (١١٣,٣) مليون دينار الى (٣١٧,٣) مليون بمعدل نمو سنوي مقداره (٣٠٪)[٨]. كما تزايد الانفاق على البحث والتطوير من (٤,٨) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (١٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مقداره (١٨٪)[٩]، و ارتفع عدد الشركات الصناعية المسجلة من (٣٣٠) شركة عام ١٩٨٥ الى (٤٨٨) شركة عام ١٩٩٠، ورافق ذلك ارتفاع في رؤوس اموالها المسجلة من (١٠,٥) مليون دينار الى (١٦,٧٤) مليون اي بمعدل نمو سنوي مقداره (٩,٩٪)[١٠]. وازدادت قروض البنوك التجارية الممنوحة للقطاع من (١٨٩,٣) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (٢٣٦,٩) مليوناً عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مقداره (٤,٢٪).[١١]

وفي العامين الاخيرين من الخطة تبنت الحكومة برنامجا للتصحيح الاقتصادي، حيث حقق البرنامج اكله عام ١٩٨٩، فتحسنت الادخارات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١,٠٪ عام ١٩٨٨ الى ٥,٢٪ في عام ١٩٨٩، ولا يخفي ان للادخارات المحلية دوراً هاماً واساسياً في تحفيز الاستثمارات المختلفة ومنها الصناعية، كما نجح البرنامج في تحسين الميزان التجاري، فانخفض العجز فيه من (٦٤١) مليون دينار الى (٥٩٢,٤) مليون دينار نتيجة تشجيع الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص، كما هدف البرنامج الى تخفيض مدى الحماية الجمركية، وألغيت الحماية الاغلاقية، وكان الهدف النهائي للاصلاح الصناعي ان لا تتجاوز الحماية الجمركية (٥٠٪).[١٢]

برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢ - ١٩٩٨)[١٣]

أبرز ما يمكن قوله عن هذا البرنامج انه يهدف الى تخفيض العجز التجاري عن طريق نمو الصادرات (ومنها الصناعية) وضغط المستوردات، بحيث تصبح

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة تغطية المستوردات من حصيلة الصادرات (٧٢,٢٪) عام ١٩٩٨ بدلا من (٤٥,١٪) عام ١٩٩١، وكذلك توجيه رأس المال الوطني الى صناعات مجدية ومرتفعة الكفاءة.

وقد جاء هذا البرنامج بعد جملة ازمات افرزت اعباء جسيمة على الاقتصاد الاردني، واخذ البرنامج متغيرات وابعاد جديدة بعين الاعتبار، كعملية السلام مثلاً، فكان اداة للاعتماد على الذات و لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الاردني.

الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧)[١٤]

جاءت الخطة الخمسية الاخيرة بمجموعة من الأهداف، أهمها:

١- تفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص في مجالات البنية التحتية والخدمات الأساسية وزيادة مشاركته في إدارة وملكية مؤسسات القطاع العام على أسس عادلة ومدروسة.

٢- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة المكثفة للعمالة، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة.

٣- زيادة التشغيل في القطاع الصناعي بنسبة (٣٩,٥٪) في قطاع الصناعات التحويلية و (٣,٣٪) في قطاع التعدين خلال الخطة.

٤- زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الإنفاق على البحث والتطوير من (٨٪) عام ١٩٩١ الى (١٢٪) عام ١٩٩٧.

٥- توجيه التسهيلات الائتمانية لتمويل قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتلك التي تعتمد على الإبتكار والتقنية.

٦- إعفاء الآلات والمعدات لأي مشروع جديد من الرسوم الجمركية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- رفع مستوى جودة السلع والخدمات بما يزيد من قدرتها التنافسية عالمياً، وذلك من خلال الإلتزام بتطبيق المواصفات العالمية المعتمدة لدى أسواق التصدير.

٨- تطوير القدرات المحلية المتخصصة في مجال الصيانة، من خلال تشجيع انشاء مراكز لتصنيع قطع الغيار، وصيانة المعدات والقيام بالتدريب المتخصص في مجال اعمال الصيانة.

٩- تحقيق متوسط نمو سنوي في قطاع الصناعات التحويلية وبأسعار ١٩٩١ مقداره (٨,٩٪) و (٦,٦٪) لقطاع التعدين خلال الخطة.

وتقدر الإستثمارات الكلية لكافة القطاعات الاقتصادية بحوالي (٥٢٤٢) مليون دينار، منها (١٨٧٤) مليون دينار للقطاع العام (٣٥,٨٪)، و (٣٣٦٨) مليون دينار للقطاع الخاص (٦٤,٢٪). وتم توزيع الاستثمارات العامة على ثلاثة حزم هي: حزمة القطاعات الاجتماعية، وبلغت استثماراتها المخططة (٨١٠) مليون دينار، وحزمة القطاعات الاستثمارية وبلغت استثماراتها المخططة (١٧٤) مليون دينار، وحزمة البنية التحتية وبلغت استثماراتها المخططة (٨٩٠) مليون دينار، أما الاستثمارات الخاصة فيتوقع ان ترتفع كنسبة من مجمل الإستثمارات من (٦٠,٢٪) عام ١٩٩٣ إلى (٦٤,٣٪) عام ١٩٩٧.

دور القطاع الخاص في النمو الصناعي والتنمية الصناعية

يلعب القطاع الخاص دوراً مكملاً للدور الحكومي في تحفيز الاستثمارات الصناعية وتعميق دورها في الاقتصاد الوطني، ورغم تزايد دور القطاع الخاص في الإستثمارات الصناعية، الا ان تلك الاستثمارات تركزت في مشاريع صناعية محددة، وتركت للحكومة مهمة الاستثمارفي البنى التحية بانشائها وادارة شؤونها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت الاستثمارات الخاصة المخططة للقطاع الصناعي في خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) حوالي (٢٠,٣) مليون دينار بنسبة (٧٧,٨٪) من إجمالي الاستثمارات المخططة، وفي خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) بلغت قيمة الاستثمارات الخاصة المخططة للقطاع الصناعي حوالي (٣٥) مليون دينار، لكن حجم الاستثمار الفعلي بلغ (٦٠) مليون دينار، بنسبة انجاز مقدارها (١٧١,٤٪)، وتم خلال الخطة ترخيص (١٢٢٣) شركة صناعية جديدة، برأسمال مقداره (٧٩,١٧) مليون دينار، وارتفعت العمالة الصناعية الخاصة من (١٧١٦٩) عامل عام ١٩٧٦ الى (٢١١١٩) عامل عام ١٩٨٠ بمتوسط نمو سنوي مقداره (٤,٦٪).[١٥]

أما في خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) فقد بلغت إستثمارات القطاع الخاص والمختلط (٥٤٠) مليون دينار، وتم خلالها ترخيص (١٢٤٣) شركة صناعية جديدة، برأسمال مقداره (١٣٦,٩) مليون دينار، كما ارتفعت العمالة الصناعية الخاصة من (٢١١١٩) عامل عام ١٩٨٠ الى (٣٣٥٣١) عامل عام ١٩٨٥اي بمعدل نمو سنوي مقداره (١١,٧٥٪).[١٦]

وقد دعت خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) الى استثمار (٧٨,٩) مليون دينار للقطاع الخاص، اي ما نسبته (١٩,٨٪) من مجموعة الاستثمار الكلي. وقد سجلت خلال الخطة (١٨٨٢) شركة جديدة برأسمال قدره (٦٣,٢) مليون دينار، وازدادت العمالة الصناعية الخاصة من (٣٣٥٣١) عامل عام ١٩٨٥ الى (٤٣٥٦٦) عامل في نهاية عام ١٩٨٩، بمعدل نمو سنوي مقداره (٧,٤٨٪).[١٧]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٠)

الشركات الصناعية الخاصة المسجلة حسب النوع ورأس المال (١٩٧٦-١٩٩٣)

(مليون دينار)

السنة	انواع الشركات الصناعية الخاصة								المجموع	
	عادية عامة		عادية محدودة		مساهمة خصوصية		مساهمة عامة			
	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال
١٩٧٦	٢٦٣	٣,٠٧	٢٦	,٤٨	٢٤	٢٧,٤٣	٣	٤,٥٨	٣١٦	٣٥,٥٦
١٩٧٧	١٩٨	١,٩٦	٢٥	٠,٥٨	٢٥	٣,١٦	٤	٥,٤٩	٢٥٢	١١,١٩
١٩٧٨	١٩٩	١,٩٣	٢٥	١,٠	٢٠	٣,١٧	٢	١,٢٥	٢٤٦	٧,٣٥
١٩٧٩	٢٠٦	٤,٧٤	٢٩	٢,٣٩	٢١	٣,٠٣	٤	٦,٨١	٢٦٠	١٦,٩٧
١٩٨٠	١٢٥	٢,٠٩	١٨	٠,٨٤	٤	١,١٨	٢	٤,٠٠	١٤٩	٨,١١
١٩٨١	١٢٨	٢,٢٥	٢٩	٠,٧٦	٢١	٤,٢٨	٩	٥٢,٨	١٨٧	٦٠,٠٩
١٩٨٢	١١٧	٢,١١	٢٥	٠,٦٢	١٩	٣,٣٠	٤	١٧,٣٠	١٦٥	٢٣,٢٣
١٩٨٣	٣٢١	٣,٩٨	٢٨	٠,٦٧	٣٠	٥,٧٢	٥	٢٢,٩١	٣٨٤	٣٣,٢٨
١٩٨٤	١٢١	٢,٩	٢٤	١,٠	٣٢	٥,٩	–	–	١٧٧	٩,٨
١٩٨٥	٢٨٦	٥,٩	٣٢	١,٩	١٢	٢,٧	–	–	٣٣٠	١٠,٥
١٩٨٦	٢٠٩	٢,٦	٢٠	٠,٩	١٧	٠,٩	–	–	٢٤٦	٤,٤
١٩٨٧	٣٠٤	٣,٢	٣١	٠,٦	١٧	٤,٨	–	–	٣٥٢	٨,٦
١٩٨٨	٣٣١	٥,٧	٢٥	٠,٤	٣٥	٦,٣	١	٢,٠	٣٩٢	١٤,٤
١٩٨٩	٣١٦	٥,١	٣٥	٠,٨	٥٢	٨,٢	١	٥,٠	٤٠٤	١٩,١
١٩٩٠	٣٨٦	٧,٧	٤٩	١,٠	٥٢	٦,٢	١	١,٨	٤٨٨	١٦,٧
١٩٩١	٥٤٩	١١,٢	٨١	١,٨	٧٧	٢٣,٥	٣	١٠,٠	٧١٠	٤٦,٥
١٩٩٢	٦٢٥	١٦,٩	٧٢	٤,٦	١٠٩	٤٦,٥	٧	٣٣,٠	٨١٣	١٠١
١٩٩٣	٤٧٩	١٣,٣	٨٢	٤,٧	٩٣	٢٤,١	١١	٨٠,٢	٦٦٥	١٢٢,٣
المجموع	٥١٦٣	٩٦,٦٣	٦٥٦	٢٥,٠٤	٦٦٠	١٨٠,٣٧	٥٧	٢٤٧,١٤	٦٥٣٦	٥٤٩,٠٨

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة الشركات، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٣) تم ترخيص (٢١٨٨) شركة صناعية جديدة برأسمال مقداره (٢٦٩,٨) مليون دينار، وقد بلغت العمالة الصناعية الخاصة في عام ١٩٩٢ (٤٩,٥١) عامل[١٨]، و في عام ١٩٩٤ تم ترخيص (٦٤٥) شركة صناعية خاصة، برأسمال قدره (١٨٣,٣) مليون دينار.

يتبين مما سبق ان القطاع الصناعي لم يحقق النمو المتوقع في خطط التنمية الصناعية، باستثناء الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) التي حقق فيها نمواً كبيراً في الانتاج والاستخدام. ورغم ان خطط التنمية الصناعية هدفت جميعها الى تخفيض العجز في الميزان التجاري، وزيادة مراحل التصنيع، واستغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة، الا ان ذلك لم يتحقق في الغالب، واستمر تفاقم العجز التجاري واعتماد الصناعات الوطنية على مدخلات الانتاج المستوردة، كما لا زالت الصادرات الصناعية كنسبة من اجمالي الصادرات منخفضة. اما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد تزايدت مشاركته في التنمية الصناعية بتزايد اعداد ورؤوس اموال الشركات الصناعية الخاصة المسجلة خلال الخطط المتعاقبة.

منجزات النمو الصناعي والتنمية الصناعية في الاردن

نمت العمالة الصناعية بشكل كبير في خطط التنمية الصناعية في الاردن، حيث بلغ متوسط نموها في الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠) حوالي (٤,٦٣٪)، وبلغ متوسط نمو الانتاج الصناعي كنسبة من الناتج المحلي (١٠,٩١٪)، وتراجعت القيم المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (١,٦٩٪)، بينما نمت الصادرات الصناعية بمتوسط قدره (٣٢,٥٪) لنفس الفترة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١١)

نسبة النمو السنوية في كل من الانتاج والقيم المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو في قوة العمل الصناعية والصادرات الصناعية

الخطة	النمو في			
	الانتاج الصناعي كنسبة من GDP	القيم المضافة في الصناعة كنسبة من GDP	قوة العمل الصناعية	الصادرات الصناعية
١٩٧٣ – ١٩٧٥	٣٧,٩	١٣,٤٥-	٦,٨٥	٤٠,٢٦
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٩,٦٢	٣,٤٦	٣,٣٣	٣٧,٦٣
١٩٨١ – ١٩٨٥	٥,٢٢	٠,٧٢-	٧,٣٨	٢٧,٧٧
١٩٨٦ – ١٩٩٠	١,٦٨	٠,٧٤-	١,٨٨	٢٧,٤٥

- المصدر: احسبت النسب اعلاه بناءاً على المعلومات الموجودة في الجداول رقم (١) و (٢) و (٣).

وفيما يتعلق بنسبة الانتاج الصناعي للناتج المحلي الاجمالي، فقد حققت خلال فترة خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) اكبر معدل نمو سنوي بلغ (٣٧,٩٪)، بينما كانت لخطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) اقل نسبة نمو سنوي بلغت (٥,٢٢٪). وفيما يتعلق بالقيم المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فقد حققت خلال فترة خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) اكبر معدل نمو سنوي (٣,٤٦٪). فيما تراجعت في فترات الخطط الاخرى. أما بالنسبة للعمالة الصناعية، فقد حققت اكبر معدل نمو سنوي خلال فترة خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١- ١٩٨٥) وبلغ (٧,٣٨٪)، بينما كانت اقل نسبة تتحقق هي خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠)، حيث بلغت (١,٨٨٪). وفيما يتعلق بالصادرات الصناعية، فقد كانت اعلى نسبة نمو سنوي تتحقق في فترة خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) وهي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤٠,٢٦٪)، بينما تحققت اقل نسبة نمو خلال فترة خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) حيث بلغت (٢٧,٤٥٪).

نلاحظ ان نمو القيم المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كانت سالبة خلال فترات جميع خطط التنمية فيما عدا الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠)، مما يشير الى استمرار اعتماد القطاع الصناعي على استيراد مدخلات الانتاج، كما ان معدلات النمو في المتغيرات السابقة لم تكن موشراً حقيقياً نحو التنمية الصناعية، التي تتطلب نمواً صناعياً، بالاضافة إلى تزايد مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، وزيادة القيم المضافة فيه، وزيادة استيعابه للعمالة، ونمو الصادرات الصناعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الرابع

١- دائرة المطبوعات والنشر بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية والمجلس القومي للتخطيط، **مسيرة التنمية في الاردن**، عمان، ١٩٧٩، ص ص ٥٧-٦٠.

٢- المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)**، ص ص ١٢٩-١٤٨.

٣- نفس المصدر السابق.

٤- المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)**، ص ص ١٠٦-١٢٧.

٥- وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)**، ص ص ٥٣١-٥٥٠.

٦- البنك المركزي الاردني، (١٩٩٤)، مصدر سابق، ص ٤٧.

٧- عيسى ابراهيم وآخرون، (١٩٨٩)، مصدر سابق، ص ٦٢.

٨- البنك المركزي الاردني، (١٩٩٤)، مصدر سابق، ص ٣٤.

9 - Daghestani F.A., and Shahateet M.,(1988), op. cit. and Daghestani F. A., (1989), op. cit., p 73.

١٠- البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي**، اعداد مختلفة (١٩٧٦-١٩٩٣).

١١- البنك المركزي الاردني، (١٩٩٤)، مصدر سابق، ص ١٥.

١٢- فهد الفانك، **برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨)**، مؤسسة فهد الفانك، كانون ثاني ١٩٩٢، ص ص ٣٢-٣٣.

١٣- نفس المصدر السابق، ص ص ٣٧-٤٠.

١٤- وزارة التخطيط، **الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧)**، ص ص ١٢٠-١٥٥.

١٥- دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل في كل منها (٥) أشخاص أو أكثر، ١٩٧٦ و ١٩٨٠.

١٦- المصدر السابق، ١٩٨٠ و ١٩٨٥.

١٧- المصدر السابق، ١٩٨٥ و ١٩٨٩.

١٨- المصدر السابق، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

قياس النمو الصناعي في الاردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

قياس النمو الصناعي في الاردن

يتضمن هذا الفصل محاولة قياس النمو الصناعي ومصادره سواء أكانت من جانب التجارة الخارجية او من خلال زيادة الطلب، وحتى يكون النمو الصناعي ذا مساهمة فاعلة في التنمية الصناعية، لا بد من قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي، وقياس العلاقة الهيكلية للقطاع الصناعي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، وسيتم قياس كل مما سبق بالإستناد إلى الإطار النظري الذي تمت الإشارة إليه في مقدمة الدراسة.

اولاً: قياس النمو الصناعي

يعرف النمو الصناعي على انه الزيادة في إنتاج القطاع الصناعي عبر الزمن، ويعزى النمو بشكل عام الى عدة عوامل، اهمها:

١- زيادة الموارد الانتاجية وتحسينها ، كزيادة قوة العمل، و تحسين فرص التعليم والتأهيل والتدريب لها، وزيادة رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع، وكذلك استخدام التكنولوجيا المتقدمة.(١)

٢- التجارة الخارجية، وتتمثل بالمستوردات الوسيطة والرأسمالية اللازمة للصناعة، وكذلك الصادرات الصناعية التي تساهم في النمو الصناعي، من خلال تحسين نوعية المنتجات الصناعية، كي تتمكن من المنافسة خارجياً.(٢)

٣- النمو من جانب الطلب، ويتمثل بزيادة الاستهلاك الناتج اما عن طريق زيادة السكان، او عن طريق زيادة دخولهم (زيادة القوة الشرائية).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- هنالك عوامل مساعدة للنمو، كتوافر البنى التحتية، والطاقة التي تعتبر عصب الصناعة الحديثة، اضافة لوجود مناخ استثماري مناسب، وقد تمت الاشارة الى هذا في الفصل الثالث.

النموذج القياسي:

يتكون النموذج القياسي من ثلاثة متغيرات داخلية (Three Endogeneous Variables)، هي:

١- النمو في حجم القطاع الصناعي الاردني، وقد عبر عنه بنمو قيمة الانتاج الصناعي.

٢- النمو في المستوردات الرأسمالية والوسيطة.

٣- النمو في الصادرات الصناعية.

كما ويضم النموذج ثلاثة معادلات، هي:

١- المعادلة الاولى:

وتمثل العلاقة بين النمو في حجم القطاع الصناعي وبين النمو في كل من المتغيرات التالية: رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي الاردني، قوة العمل الصناعية، والمستوردات الرأسمالية والوسيطة، والصادرات الصناعية، وعدد السكان، كما يلي:

$$GQ = \alpha_0 + \alpha_1 GL + \alpha_2 GK + \alpha_3 GIM + \alpha_4 GIX + \alpha_5 GPOP + U_1 \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

GQ : النمو في قيمة الانتاج الصناعي.

GL : النمو في قوة العمل الصناعية.

GK : النمو في رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي، وقد استثني من رأس المال المستوردات الرأسمالية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

GIM : النمو في مجموع المستوردات الرأسمالية والوسيطة.

GIX : النمو في الصادرات الصناعية.

GPOP : النمو السكاني، وقد استثني من عدد السكان العمالة الصناعية، وقد استخدم عدد السكان ليعبر عن الطلب الكلي المحلي على الإنتاج الصناعي.

U_1 : متغير الخطأ العشوائي.

ويتوقع ان يكون لكل المتغيرات السابقة أثرٌ ايجابيٌ على النمو الصناعي.

ويُذكر أن معدل النمو في السكان ومعدل النمو في قوة العمل الصناعية خلال فترة الدراسة كانا مختلفين، حيث بلغا (٣,٠٤٪) و (٤,٢١٪) على الترتيب، لذا تم فصلهما.

٢- المعادلة الثانية:

وتمثل العلاقة بين النمو في مستوردات الاردن الرأسمالية والوسيطة و النمو في كل من المتغيرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وسعر صرف الدينار الاردني، ومستوى الاسعار العالمي[٣]، وكما يلي:

$$GIM = \beta_0 + \beta_1 GY + \beta_2 GE + \beta_3 GPW + U_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث تمثل:

GIM : النمو في مستوردات الاردن الرأسمالية والوسيطة.

GY : النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

GE : النمو في سعر صرف الدينار الاردني، وقد احتسب سعر صرف الدينار بعدد الدولارات مقابل كل دينار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

GPW : النمو في مستوى الاسعار العالمي.

U_2 : متغير الخطأ العشوائي.

ويتوقع ان يكون لكل المتغيرات السابقة أثرٌ ايجابيٌ على النمو في المستوردات الرأسمالية والوسيطة ماعدا مستوى الأسعار العالمي.

٣- المعادلة الثالثة:

وتمثل العلاقة بين النمو في الصادرات الصناعية الاردنية وبين النمو في كل من: سعر صرف الدينار الاردني، ومستوى الاسعار العالمي[٤]، وكما يلي:

$$GIX = C_0 + C_1 GE + C_2 GPW + U_3 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث تمثل:

GIX : النمو في الصادرات الصناعية في الاردن.

GE : النمو في سعر صرف الدينار الاردني.

GPW : النمو في مستوى الاسعار العالمي.

U_3 : متغير الخطأ العشوائي.

ويتوقع ان يكون للنمو في مستوى الاسعار العالمي اثر ايجابي على نمو الصادرات الصناعية بعكس النمو في سعر صرف الدينار.

وتم التأكد من تشخيص النموذج بإستخدام شرطي الترتيب (Order) والرتبة (Rank) وتبيّن أنه كان أكثر من مميز أو محدد (Overidentified).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج الاحصائية للنموذج

باستخدام قاعدة المعلومات في الملحق رقم (٥)، تم تقدير المعادلات الثلاث السابقة بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Two Stage Least Squares) 2SLS، مع الاخذ بعين الاعتبار معالجة مشكلة الإرتباط الذاتي (Serial Correlation)، حيثما كان ذلك ضرورياً، وكانت نتائج التقدير كما في الجداول (١٢-أ) و (١٢-ب) و (١٢-جـ).

جدول رقم (١٢-أ)

نتائج تقدير معادلة النمو في الانتاج الصناعي

المتغير التابع: النمو في الإنتاج الصناعي (GQ) – المعادلة رقم (١)		
المتغيرات المستقلة Independent Variables	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T-Values
المتغير الثابت (Constant Term)	-14.79	-2.11**
النمو في قوة العمل الصناعية (GL)	0.26	0.41
النمو في رأس المال الصناعي (GK)	0.38	1.67
النمو في المستورات الرأسمالية والوسيطة (GIM)	0.43	4.36***
النمو في الصادرات الصناعية (GIX)	0.39	2.35**
النمو في السكان (GPOP)	2.62	2.11**

D.W= 2.16

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٢-ب)

نتائج تقدير معادلة النمو في المستوردات الرأسمالية والوسيطة

المتغير التابع: نمو المستوردات الرأسمالية والوسيطة (GIM) – المعادلة رقم (٢)		
المتغيرات المستقلة Independent Variables	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T-Values
المتغير الثابت (Constant Term)	-47.09	-1.75*
النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GY)	1.03	2.46**
النمو في سعر صرف الدينار الاردني (GE)	1.13	1.54
النمو في مستوى الأسعار العالمي (GPW)	4.73	2.01*

D.W=1.84

جدول رقم (١٢-جـ)

نتائج تقدير معادلة النمو في الصادرات الصناعية

المتغير التابع: نمو الصادرات الصناعية (GIX) – المعادلة رقم (٣)		
المتغيرات المستقلة Independent Variables	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T-Values
المتغير الثابت (Constant Term)	-82.35	-1.92*
النمو في سعر صرف الدينار (GE)	2.84	2.60**
النمو في مستوى الاسعار العالمية (GPW)	9.7	2.70**

D.W= 1.94

* ذات دلالة احصائية بمستوى ١٠٪

** ذات دلالة احصائية بمستوى ٥٪

*** ذات دلالة احصائية بمستوى ١٪

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح مما سبق ان نتائج المعادلة رقم (1) كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية أما بالنسبة للمعادلة رقم (2)، فقد استمر استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية رغم الارتفاع العالمي في اسعارها، ويفسر ذلك بعدم توافر بدائل محلية لها وضرورتها للقطاع الصناعي. كما أن المستوردات الرأسمالية والوسطية تتحدد بعوامل أخرى غير الأسعار، كتغير الدخول والأذواق وأسعار المستوردات الأخرى وتطور التكنولوجيا، بينما كانت نتائج المعادلة رقم (3) مطابقة للنظرية الاقتصادية بإستثناء النمو في سعر صرف الدينار الذي كان له أثر ايجابي في نمو الصادرات الصناعية، بعكس ما كان متوقعاً، وقد يكون سبب ذلك في أن الصادرات الصناعية وسعر صرف الدينار قد سارا بنفس الإتجاه خلال فترة الدراسة، حيث ان الصادرات الصناعية الاردنية تعتمد في اغلبها على اتفاقيات تبادل تجاري مع الدول الأخرى، اضافة للثبات النسبي في سعر صرف الدينار الأردني، مما جعل إشارة معامل سعر صرف الدينار موجباً وغير مطابق للنظرية الإقتصادية.

يلاحظ من النتائج الاحصائية للمعادلات (1) و (2) و (3) ان النمو السكاني (الذي استخدم ليعبر عن النمو في الطلب المحلي الكلي) يشكل اكبر مصادر النمو الصناعي في الاردن، حيث ان زيادة السكان بمقدار (١٪) سيجعل التوازن في النمو الصناعي يزيد بمقدار (٢,٦٢٪)، وهذا يدل على ان معظم الانتاج الصناعي يستهلك محلياً ولايصدر منه الاّ جزء قليل، لعدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة كصناعات تقديرية. ويتبين ايضاً من النتائج السابقة ايضاً الدور الجوهري والايجابي لكل من النمو في المستوردات الرأسمالية والوسيطة والنمو في الصادرات الصناعية على النمو الصناعي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن بيان أثر كل من المتغيرات الاخرى في النموذج على النمو الصناعي على النحو الآتي:

١- النمو في سعر صرف الدينار الأردني (GE)

ويؤثر النمو في سعر صرف الدينار في نمو القطاع الصناعي من خلال تأثيره على نمو كل من المستوردات الرأسمالية والوسيطة وكذلك في الصادرات الصناعية.

$$\frac{dGQ}{dGE} = \frac{\partial GQ}{\partial GIM}\frac{dGIM}{dGE} + \frac{\partial GQ}{\partial GIX}\frac{dGIX}{dGE}$$

$$= 0.43\ (1.13) + 0.39\ (2.84)$$

$$= 1.59 > 0$$

وهذا يظهر أنه اذا نما سعر صرف الدينار بمقدار وحدة واحدة، فإن انتاج القطاع الصناعي سوف ينمو بمقدار (١,٥٩) من الوحدة.

٢- النمو في مستوى الأسعار العالمية (GPW)

ويؤثر النمو في الأسعار العالمية في النمو الصناعي من خلال تأثيره في كل من المستوردات الرأسمالية والوسيطة، وكذلك في الصادرات الصناعية.

$$\frac{dGQ}{dGPW} = \frac{\partial GQ}{\partial GIM}\frac{dGIM}{dGPW} + \frac{\partial GQ}{\partial GIX}\frac{dGIX}{dGPW}$$

$$= 0.43\ (4.73) + 0.39\ (9.7)$$

$$= 5.82 > 0$$

ويظهر هنا ان الاثر النهائي لنمو الاسعار العالمية على النمو الصناعي كان إيجابياً، حيث اذا نمت الاسعار العالمية بوحدة واحدة فإن انتاج القطاع الصناعي الاردني سوف ينمو بمقدار (٥,٨٢) من الوحدة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GY)

ويؤثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي على نمو المستوردات الرأسمالية والوسيطة التي تؤثر بدورها على النمو الصناعي.

$$\frac{dGQ}{dGY} = \frac{\partial GQ}{\partial GIM}\ \frac{dGIM}{dGY}$$

$$= \quad 0.43 \quad (1.03)$$

$$= \quad 0.44 > 0$$

ويتبين هنا ان نمو الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سوف يزيد حجم القطاع الصناعي بمقدار (٠,٤٤) من الوحدة، ويفسر ذلك أن جزءاً من الدخل القومي يوجه على شكل استثمارات جديدة في الصناعة.

ثانياً: قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الاردني

سيتم قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الاردني بالاعتماد على نموذج تشينري- سيركوين[٥] (Chenery-Syrquin) للتغيرات الهيكلية، والذي يفسر التغيرات الهيكلية على أنها ناتجة عن التغير في الدخل الفردي الحقيقي، وعدد السكان، وصافي التدفق الداخلي لعوامل الإنتاج (الذي يمكن التعبير عنه بالفرق بين المستوردات والصادرات)، ويمتاز هذا النموذج بانه يقدم تحليلاً طويل الأجل، بعكس نموذج المدخلات والمخرجات، الذي يستخدم في التحليل قصير الأجل للتغييرات من سنة لأخرى فقط، ولا يقيس العلاقة الهيكلية طويلة الأجل، كما ان هناك نقصاً في المعلومات الضرورية عن جدول المدخلات والمخرجات ولفترات طويلة .

وتحدث التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي من جانبين، الاول: هو جانب الطلب، حيث ان زيادة الدخل الفردي تؤدي الى زيادة الطلب على السلع و الخدمات، وبالتالي زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي، وزيادة الطلب على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمالة الصناعية، كما أن زيادة السكان تخلق طلباً جديداً على السلع والخدمات، مما يستلزم زيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد، الأمر الذي يوفر فرص عمل إضافية في القطاع. والثاني: هو جانب العرض، حيث أن زيادة السكان سوف تزيد عرض القوى العاملة في المدى الطويل، مما يساعد على إنخفاض الاجور وتكاليف الإنتاج، ويؤثر على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي [٦]، وكذلك فإن صافي التدفق في عوامل الإنتاج يؤثر في توزيع القوى العاملة، وكذلك في حجم السوق.

ويمكن صياغة التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي على شكل المعادلتين الاحصائيتين (4)و(5)، وكما يلي:

$$DR = A_0 + A_1 YP + A_2 POP + A_3 NX + U_4 \quad \ldots\ldots (4)$$

$$LDR = B_0 + B_1 YP + B_2 POP + B_3 NX + U_5 \quad \ldots\ldots (5)$$

حيث تمثل:

DR : نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

LDR : نسبة قوة العمل الصناعية الى اجمالي قوة العمل.

POP : عدد السكان.

NX : تدفق الموارد الإنتاجية (المستوردات – الصادرات).

YP : الدخل الفردي الحقيقي.

U_5, U_4 : متغيرا الخطأ العشوائي في المعادلتين.

ويتوقع هنا أن تكون اشارة المعاملات B_2, B_1, A_2, A_1 موجبة، لتعكس نمط التنمية غير المتوازنة الذي اتبعه الأردن، والذي يركز على القطاع الصناعي كقطاع رائد لبقية القطاعات الاقتصادية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج الاحصائية للتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي

بالإعتماد على قاعدة معلومات الملحق رقم (٦) تم تقدير كل من المعادلتين (4) و(5) بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS (Ordinary Least Sqaures)، وكانت النتائج الاحصائية للتقدير كما في الجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

نتائج تقدير التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي (المعادلتين 4و5)

المتغير التابع Dependent Variable	الثابت constant Term	معامل YP	معامل POP	معامل NX	معامل التحديد R^2	نسبة (ف) F- Ratio	معامل ديربن واطسون D.W
DR	9.26 (1.96)*	0.01 (1.55)	0.66 (0.39)	0.004 (1.20)	0.61	10.8	0.81
LDR	5.19 (4.97)**	0.001 (1.11)	1.69 (4.54)**	-0.001 (1.72)*	0.70	16.4	0.42

* ذات دلالة احصائية بمستوى ١٠٪

** ذات دلالة احصائية بمستوى ١٪

الارقام بين الأقواس تعبر عن القيم التائية للمعاملات.

يلاحظ أن المعاملات المقدرة للدخل الفردي الحقيقي وعدد السكان جاءت موجبة لتبين الدور القيادي للقطاع الصناعي، والذي يؤكد على نمط التنمية غير المتوازن الذي اتبعه الأردن، وكذلك فإن القيمة المنخفضة لمعاملي التحديد (R^2) في المعادلتين (4)و(5) يبرهن أن هناك ثمة عوامل اخرى تحدد التغيرات في هيكل الإنتاج وهيكل قوة العمل الصناعية، ومن هذه العوامل مثلاً: المساعدات الخارجية التي كانت غير منتظمة، ومشروطة لتمويل مشاريع محددة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول (١٣) ان معامل قوة العمل الصناعية (LDR) بالنسبة للدخل الفردي الحقيقي (YP) جاء منخفظاً جداً (٠,٠٠١)، أما قيمة معامل مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لنفس المتغير فكانت (٠,٠٠١)، اي ان زيادة الدخل الفردي الحقيقي بنسبة (١٪) سوف يزيد نسبة قوة العمل الصناعية بمقدار (٠,٠٠١٪) وكذلك سوف يزيد نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٠٠١٪) في المدى الطويل، ويمكن ان يعزى ذلك الى ان الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي في الأردن قد لا تترجم الى طلب على السلع والخدمات والمنتجات المحلية، ويعود ذلك الى تفوق السلع المستوردة المنافسة سواء من حيث السعر اوالجودة. وهكذا يستمر النمو في الطلب على المنتجات المستوردة، وخاصة تلك التي لا تخضع لقيود جمركية مرتفعة، ومن ناحية اخرى فأن تدني متوسط الدخل الفردي الحقيقي في الاردن يشكل محدداً على الطلب على المنتجات الصناعية ويحد بالتالي من إمكانية توسع الصناعة وزيادة الاستخدام فيها.

أما زيادة السكان بنسبة (١٪) فيتبعه زيادة في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٦٦٪) ونسبة قوة العمل الصناعية الى اجمالي قوة العمل بمقدار (١,٦٩٪) في المدى الطويل، أي ان القطاع الصناعي يزيد الاستخدام فيه بنسبة أكبر من نسبة النمو السكاني، رغم ارتفاع معدل النمو السكاني في الاردن، وهذا مؤشر على ريادة القطاع الصناعي بإستيعابه للعمالة الوطنية، كما يدل هذا على ان جزءاً كبيراً من قوة العمل الصناعية لا تتطلب قدراً كبيراً من التدريب والتعليم خاصة في قطاع الصناعات الاستخراجية، وحيث ان نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي زادت بنسبة أقل من نسبة استيعاب القطاع للعمالة فإن متوسط انتاج عنصر العمل هو في تناقص مستمر بسبب تخلف الأساليب الانتاجية المستخدمة في القطاع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق، يمكن الجزم بأن زيادة السكان والنمو الإقتصادي -الذي عبر عنه بمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي- ارتبطا بأرتفاع كل من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة قوة العمل الصناعية الى اجمالي قوة العمل، بشكل يعكس نمط التنمية غير المتوازنة الذي اتبعه الاردن بالتركيز على القطاع الصناعي بشكل رئيس.

ثالثاً: قياس علاقة القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى

ترتبط القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض، من خلال توفير المواد الاولية للعمليات الانتاجية في كل من هذه القطاعات، ويرتبط القطاع الصناعي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، حيث يوفر لها الطاقة ورؤوس الأموال اللازمة للإنتاج، كما يعتمد القطاع الصناعي على القطاع الزراعي لتزويده ببعض مستلزمات الإنتاج، مثل الصناعات الغذائية وصناعة الملابس والمنسوجات. (٧)

ويمكن بيان مدى ارتباط القطاع الصناعي مع القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال المعادلتين الاحصائيتين التاليتين:

$$AGR = \gamma_0 + \gamma_1 IND + \gamma_2 SER + U_6 \quad \ldots\ldots (6)$$

$$SER = \delta_0 + \delta_1 IND + \delta_2 AGR + U_7 \quad \ldots\ldots (7)$$

حيث:

AGR: نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

IND: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

SER: نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير كل من المعادلتين (7) و (8) الى نمط النمو الاقتصادي المتبع، فالتركيز على الصناعة كقطاع رائد في نموذج التنمية غير المتوازنة ستنعكس بإشارة سالبة لمساهمة قطاع الصناعة، وتم استبعاد مساهمة قطاع الانشاءات للتقليل من إمكانية حدوث الترابط الداخلي المتعدد (Multicollinearity)، ولتوضيح علاقة القطاع الصناعي مع القطاعات الاقتصادية الاخرى، والتي تعبر عن نمط التنمية المتبع، تم تقدير كل من المعادلتين (7)و(8)، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الملحق رقم (٦)، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

$$AGR = 24.8 - 0.53\,IND - 0.1\,SER \quad \ldots\ldots (8)$$

(5.00)** (5.50)** (1.47)

$R^2 = 0.57$ F(3,21) =14.62 D.W= 1.98

$$SER = 93.82 - 1.02\,IND - 0.97\,AGR \quad \ldots\ldots (9)$$

(7.10)** (1.51) (2.22)*

$R^2 = 0.23$ F(3,21) = 3.34 D.W= 1.95

* ذات دلالة احصائية بمستوى ٥٪

** ذات دلالة احصائية بمستوى ١٪

الارقام بين الأقواس تعبر عن القيم التائية للمعاملات.

يلاحظ من المعادلتين (8)و(9) ان معاملي مساهمة القطاع الصناعي كانا سالبين، مما يدل على ان التركيز على القطاع الصناعي كان على حساب كلا القطاعين الزراعي والخدمي، ويتضح أن زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١٪) سيتبعها انخفاض في مساهمة القطاع الزراعي بنسبة (٠,٥٢٪) وإنخفاض مساهمة قطاع الخدمات بنسبة (١,٠٢٪)، و هذا يتفق مع اسلوب التنمية الذي اتبعه الأردن الذي يركز على القطاع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعي، وجاء معاملا التحديد للمعادلتين (8)و(9) منخفضين، وبلغا (٠,٥٧)و (٠,٢٣) على التوالي، ويفسر ذلك نتيجة حذف خدمات قطاع الانشاءات وكذلك نتيجة عوامل اخرى دورية.[٨]

ومن المعادلة رقم (8)، يظهر ان معاملي مساهمة الصناعة والخدمات كانا سالبين، الا ان معامل القطاع الصناعي (٠,٥٣) كان اكبر من معامل قطاع الخدمات (٠,١)، وهذا يبين التركيز على قطاع الصناعة ثم الخدمات، ويتأكد ذلك من المعادلة رقم (9) حيث كان معامل الصناعة (١,٠٢)، بينما الخدمات (٠,٩٧) وبذلك فإن القطاع الصناعي هو القطاع الذي تتمحور حوله عملية التنمية الاقتصادية في الاردن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الخامس

1- M. Todaro, 1989, op. cit., p 115.

٢- محمد أحمد الهزايمة، **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية في الاردن**، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، شباط ١٩٩٣، ص ١٦٢-١٧٧.

3- William Branson, *Macroeconomic Theory and Policy (2nd Edition)*, Harber and Row, NY 1979, p 314.

4- Ibid.,

HC 59 .C515

5- Hollis Chenery and Mosies Syrquin, *Patterns of Development 1950-1970*, Oxford University Press, London, 1975, pp 16-20.

٦- أفيريت هاجن، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، عمان ١٩٨٨، ص ٤٤٢-٤٤٦.

٧- حسين الطلافحة، "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى ١٩٦٨-١٩٩٠"، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الثامن، العدد الخامس، ١٩٩٣، ص ص ٧٩-٩٦.

٨- نفس المصدر السابق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

اولاً : نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها كما يلي:

١- إستمرار تركز الصناعات الاردنية في منطقة جغرافية محددة، هي منطقة عمان الكبرى وما حولها، حيث يتم في هذه المنطقة انتاج ما نسبته (٦٨,٨٪) من مجمل الإنتاج الصناعي، و(٦٥,٨٪) من مجمل القيم المضافة، فيما تستخدم هذه المنطقة ما نسبته (٧٠,٤٪) من مجمل قوة العمل الصناعية في عام ١٩٨٨.

٢- إستمرار هيمنة بعض الفروع الصناعية في الإنتاج، كالصناعات الإستخراجية، وتكرير البترول، والصناعات الغذائية، وصناعة الماكنات غير المعدنية، والصناعات الكيماوية، حيث بلغ نصيب هذه الصناعات (٦٤,٨٢٪) من مجمل الإنتاج الصناعي، و (٥٨,٣٣٪) من مجمل القيم المضافة في القطاع.

٣- إستمرار هيمنة بعض الفروع الصناعية في الإستخدام، كالصناعات الإستخراجية، والصناعات الغذائية، والصناعات الخشبية، والصناعات غير المعدنية، والخدمات الصناعية، حيث أستوعبت هذه الصناعات ما نسبته (٥٣,٧٨٪) من مجمل قوة العمل الصناعية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- لا زال قطاع الصناعات الإستخراجية الفرع الصناعي الأهم بين الفروع الصناعية، حيث بلغ انتاج هذا الفرع ما نسبته (١٤,٩٥٪) من مجمل الإنتاج الصناعي، و (٢٣,٧١٪) من مجمل القيم المضافة في القطاع، ويستخدم (٩,٠٢٪) من مجمل قوة العمل الصناعية.

٥- يعتبر النمو السكاني أهم مصادر النمو الصناعي في الاردن، حيث بلغ معامل النمو السكاني في المعادلة رقم (١) (٢,٦٢)، وهذا يدل على أن معظم الإنتاج الصناعي يستهلك محليا، لإنخفاض المقدرة التنافسية للصناعات الأردنية كصناعات تصديرية.

٦- تؤكد نتائج التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي الدور الريادي لهذا القطاع في الإقتصاد الاردني، والذي يظهر من خلال إرتباط النمو الإقتصادي (نمو الدخل الفردي الحقيقي) والنمو السكاني ايجابيا بارتفاع كل من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة قوة العمل الصناعية إلى اجمالي قوة العمل، وهذا يعكس نمط التنمية غير المتوازنة الذي إتبعه الأردن، من خلال التركيز على القطاع الصناعي، حيث بلغت قيمة معامل كل من الدخل الفردي الحقيقي والتزايد السكاني في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (٠,٠١) و (٠,٦٦) على التوالي، في حين بلغت قيمة معامل كل منهما في نسبة العمالة الصناعية إلى العمالة الكلية (٠,٠٠١) و (١,٦٩) على التوالي.

٧- جاء أثر صافي التدفق في الموارد الإنتاجية (المستوردات-الصادرات) إيجابيا على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (٠,٠٠٤) ، وهذا يدل على ان القطاع الصناعي قد افاد كثيرا من الموارد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنتاجية المستوردة المتمثلة في المستوردات الرأسمالية والوسيطة وكذلك التكنولوجيا والخبرات الضرورية اللازمة للصناعة، بينما كان أثرها سلبيا على العمالة الصناعية إلى مجمل العمالة وبلغ (٠,٠٠١)، وهذا يشير الى ان استيراد سلع رأسمالية جديدة وتكنولوجيا متقدمة قد تكون ذات اثر إحلالي للعمالة في القطاع في المدى الطويل.

٨- تبين ايضا، ان زيادة الدخل الفردي الحقيقي (والذي استخدم ليعبر عن النمو الإقتصادي) لم يكن له اثر ملحوظ في زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في استيعابه للعمالة كنسبة من العمالة الكلية، حيث بلغت المعاملات (٠,٠٠١) و (٠,٠٠٠١) على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي في الاردن، والذي لا يخلق طلبا فعالا على المنتجات الصناعية، أو توسعا ملحوظا في القطاع الصناعي تزيد معه فرص الإستخدام.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

١- التركيز على سياسة التوطن الصناعي للصناعات خارج حدود منطقة عمان الكبرى وما حولها، والتخطيط بشكل جدي لإقامة صناعات في مختلف المحافظات الأخرى، من خلال إصدار تشريعات مناسبة، واعفاءات ضريبية مجزية للصناعة خارج العاصمة والمدن الكبرى، وأن تشمل تلك الإعفاءات جميع مراحل التصنيع، منذ إنشاء المشروع الصناعي وحتى تسويق المنتجات أو تصديرها للخارج.

٢- ضرورة الإعفاء التام لجميع مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، مما يخفض من تكاليف المنتجات الصناعية ويجعلها مؤهلة لمنافسة مثيلاتها المستوردة.

٣- تشجيع إقامة الصناعات التي تستعمل مواد اولية منتجة محليا، كمنتجات البوتاس والفوسفات وغيرهما، إضافة للمضي قدما في سياسة تقليل نسبة الصادرات من المواد الأولية إلى مجمل الصادرات الصناعية خلال فترة زمنية محددة، مما يقوي الروابط الأمامية والخلفية في الصناعات القائمة.

٤- ربط الإعفاءات الضريبية للصناعات الوطنية بنسبة كل من صادراتها والقيم المضافة فيها الى الإنتاج النهائي، مما يحفز الصناعات التصديرية، وتلك التي تستخدم الموارد الإنتاجية المحلية، والتي تزيد من محلية الصناعات الوطنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- إستقطاب التكنولوجيا الملائمة للواقع الاردني، والتي يمكن من خلالها إقامة صناعات تصديرية تحقق وفورات الحجم الكبير (Large-Scale economies)، كما يمكن من خلالها إقامة صناعات معوضة للمستوردات، مما يخفض العجز المزمن في الميزان التجاري، ويعمق دور القطاع الصناعي في الإقتصاد الأردني.

٦- إصدار التشريعات الكفيلة بإستقطاب الإستثمارات الصناعية العربية والأجنبية، وتطوير البنى الأساسية للقطاع الصناعي ليزيد حجم تلك الإستثمارات، التي قد تجلب معها خبرات فنية متميزة وتكنولوجيا متقدمة، وبالتالي تنمية القطاع الصناعي، وتعميق دوره في الاقتصاد الاردني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملاحـــق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

توزيع ايرادات الانتاج للصناعات الأردنية (١٩٧٩-١٩٩٢)

(ألف دينار)

الدليل الدولي للنشاط الصناعي	النشاط الصناعي	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	المتوسط
٢٩٠	الصناعات الاستخراجية	٣٣٨٠٣	١٠٤٠٥١	١٦٠٥١٩	٢٨٢٢٣٢	٢٩٠٤٣٦	٢٧٧٨١٤	٢٧٤٧٦٩	٢٠٣٣٧٥
٣١٢,٣١١	صناعة المواد الغذائية	٢٥٤٨٩	٦٩٧٧٤	٩٧٨٧٢	١٢٠٥٤١	١٤٥٥٥٢	١٦٠٩٩٦	٢٠٢٣٥٧	١١٧٥١٢
٣١٣	صناعة المشروبات	١١٣٩٢	١٧١٩٧	٢٣٩٠١	٢٧٢٠٥	٣٢٥٧٣	٣٦٩٢٩	٣٧١٩٣	٢٦٦٢٧
٣١٤	صناعة التبغ	١٧٨٥٠	٤٣٤٥٩	٥٢٨٨٥	٥١٤٥٢	٦١٣٨٢	٦٦٣٤٧	٦٨٧٤٢	٥١٧٣١
٣٢١	صناعة المنسوجات	٦٤٤٦	١٣١٥٣	١٨٠٥٤	٢٤٧٤٩	٣٠٤١٣	٣٧٠٥٧	٤١٥٩٢	٢٤٤٩٥
٣٢٢	صناعة الملابس الجاهزة عدا الاحذية	٣٩٥٦	١١٠٢٠	١١٤٨٢	١٤٨٧٩	١٧٥٢٧	٢٢٣٦٨	٢٥٠٩٨	١٥١٩٠
٣٢٣	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	١٣٩٠	١٧٤٣	٢٧١٣	٢١٨٨	٥٢٧٠	٩٧٨٥	١١٨٧٦	٤٩٩٥
٣٢٤	صناعة الاحذية غير المطاطية	٣٢٤٥	٤٩٥٥	٥٧٢٧	٨١١٦	٥٢٥٦	٦٠٤٢	٩٤٧٤	٥٩٧٤
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٧٧١٥	٢٨٣٤١	٢٢٠٥٦	٣٣٥٠٥	٣١٣٧٨	٣٥١٤٧	٤٩٨٧٦	٢٩٧١٧
٣٤١	صناعة الورق والمنتجات الورقية	٤٧٤٢	١٣٩١١	٢٤٦٦٦	٣٣٠٧٢	٤٤٠٢٦	٤٨٠١٨	٤١٥١٨	٢٩٩٩٣
٣٤٢	الطباعة والنشر وما أتصل بها	٣٩٦٢	١٢٦٥٨	١٥٨١٢	١٩٢٣٤	٢١٢٧٩	٢٤٨٠٧	٤١٧٠٧	١٩٩٢٣
٣٥٢,٣٥١	صناعة الكيماويات الصناعية	١٧٨٥١	١٦١٢٨٧	١٢٧٩٦٨	٢١٣٩٦٥	٢٣٦٦٧١	٢٥٠٧٤١	٤٤٩٨١٣	٢٠٨٣٢٨
٣٥٣	تكرير البترول	٢٩٦٠٣	٢٧٢١٢٦	٢٣٧٢٨٢	٢٥٣٧٤٠	٢٧٦٤٩٢	٢٧٤٥٥٣	٣٥٣٧٧٢	٢٤٢٥١٠
٣٥٥	صناعة منتجات المطاط	١١٩	٢٤	٢١٠٧	٣٨٩٠	٣٤٢٦	٢٢٦٢	٩٨٠	١٨٣٠
٣٥٦	صناعة منتجات البلاستيك	٧٩٢٠	١٩٣٨٣	٣٠٠٣١	٤٠٧٨٧	٤٢٦٤٩	٤٨٢٧٨	٥٩٥٤٩	٣٥٥١٤
٣٦	صناعة المنتجات غير المعدنية	٢٩٣٨٥	٨٨٨٢١	٩٢٦٢٥	١٠٥٢٥٧	١١٧٩٤٨	١٤٢٦٥٣	١٩٥٠٤١	١١٠٢٦١
٣٧	المنتجات المعدنية الاساسية	١٦٣٢٣	٣٣٨٥٤	٥٠٤٣٧	٧٧٧٥٦	٧١٤٠٧	٨٨٤٧٢	١١٦٩٨٧	٦٥٠٣٤
٣٨١	المنتجات المعدنية عدا المعدات	-	-	-	-	-	٤٦٤٩٠	٨٩٥١٧	١٩٤٣٠
٣٨٢	صناعة الماكنات غير الكهربائية	١٦٦٥٦	٢٩٨٤٦	٤٢٤٢٨	٥٨٤٠٥	٥٣٩٥٧	٢٠٨٣١	٢٨٦٩١	٣٥٨٣١
٣٨٣	صناعة الماكنات والاجهزة الكهربائية	١٠٤٢	١٧٨٣	٦٥٠٧	١٩٢٢٤	٢١١٤٩	١٩٧٤٩	١٤٩٨٥	١٢٠٦٣
٣٨٤	صناعة معدات النقل	١٤١	٣٥٣	٢١٣٢	٢٥٤٠	١٥٥٢	١٨٤٠	٢٢٢٨	١٥٤١
٣٨٥	صناعة المعدات المهنية والتعليمية	-	-	١٤٩٣	٢٧٠٠	٣٢٨٥	٢٦٣٦	٣٢٨٤	١٩١٤
٣٩٠	صناعات تحويلية اخرى	٤٨	٣٣	٧١٤	١٦٢٣	٢٥٧٧	١٠٦٢	١٥٢٣	١٠٨٣
٤١٠	انتاج الطاقة الكهربائية	٩٨٠٨	٥٩٠٥١	٧١٨٥٤	٧٢٦١٨	٧٩٣٣٩	٩٢٢٤٥	١١٣١٥٧	٧١١٥٣
٩٥١	الخدمات الصناعية	١٠٥٧٦	١٣٧٤٠	١٩٨٨٣	٢٧٠٠٥	٢٤٨٠٢	٣٥٠٩٦	٤١٤٣٨	٢٤٦٤٩
المجموع		٢٥٨٤٦٣	١٠٠٠٥٦١	١١٢١١٤٨	١٤٩٦٧٨٣	١٦٢٠٣٤٤	١٧٥٢٢١٨	٢٢٧٥١٦٦	١٣٦٠٦٧٣

- المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، المسح الصناعي ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢.
- دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

توزيع قوة العمل في الصناعات الأردنية (١٩٧٩-١٩٩٢)

(عامل)

الدليل الدولي للنشاط الصناعي	النشاط الصناعي	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	المتوسط
٢٩٠	الصناعات الاستخراجية	٤٣٧٨	٥٥٣٤	٦٦٢٤	٦٩٣٧	٦٨٣٨	٧٩١٧	٨٢٨٨	٦٦٤٥
٣١٢,٣١١	صناعة المواد الغذائية	٣١٩٢	٥٥٤٥	٨٠٥٢	٨٩٧٢	٩٩١١	١٠٧٤٦	١٢٢١٦	٨٣٧٦
٣١٣	صناعة المشروبات	٨٠٢	٨٦٦	٦٨٨	٧٨٢	٨٥٣	٨٤٧	١٠١٧	٨٣٦
٣١٤	صناعة التبغ	٥٥٠	٧٣٠	٩٦٨	٧٦٩	٨١٥	٩٤٧	٩٥٨	٨٢٠
٣٢١	صناعة المنسوجات	١٢٣٦	١١٦٢	١٣٦١	١٦٢١	١٥٣٠	١٨٤٠	٢٢٢٤	١٥٦٨
٣٢٢	صناعة الملابس الجاهزة عدا الاحذية	١٢٢٦	٢٧٠١	٢٨٨٣	٣١١٥	٣٧٩١	٤٣٥١	٥٥٧٥	٣٣٧٧
٣٢٣	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	٢١٨	٢٤٧	٢٦٧	٣٤٥	٥٣١	٥٣٠	٣٩٢	٣٦١
٣٢٤	صناعة الاحذية غير المطاطية	٤٨٠	٦٩٩	٩٠٢	٩٠٥	٩٧٠	١٠٤٢	١٣٨٥	٩١٢
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	١٨٩٤	٤٥٣٣	٤٨٤٢	٥٧٥٣	٥٦٣٨	٦١٦٣	٩٠٠٥	٥٤٠٤
٣٤١	صناعة الورق والمنتجات الورقية	٦٩٥	٨٩٩	١٣١٩	١٣٨١	١٦٢١	١٩١٥	١٦٧٢	١٣٥٧
٣٤٢	الطباعة والنشر وما أتصل بها	٧٩٢	١٦٦٤	١٨٨٥	١٧٢٤	٢٢٦٣	٢٢٣٩	٣٠٦٧	١٩٤٨
٣٥٢,٣٥١	صناعة الكيماويات الصناعية	١٣٥٥	٣٤٠١	٤١٦٥	٥٣٣٧	٥٨٣٦	٥٥٨٩	٧٠٢٤	٤٦٧٢
٣٥٣	تكرير البترول	٢٠٨١	٢٦١٥	٢٩٢٦	٣٠٧٨	٣٣٧٤	٣٤٠٤	٣٥٤٤	٣٠٠٣
٣٥٥	صناعة منتجات المطاط	٣٤	١٠	١٨١	٢٢٢	١٧٢	١٢٢	٨٨	١١٨
٣٥٦	صناعة منتجات البلاستيك	٧٦٩	١٤٦٧	٢٠٦٢	١٩١٨	٢١٣١	٢٥٦٥	٣٢٢٢	٢٠١٩
٣٦	صناعة المنتجات غير المعدنية	٤٥٦٦	٦٣٦٩	٦٩٠٩	٧٩٦٢	٨١٨٧	٩٤٣٤	١١٦٩٢	٧٨٧٤
٣٧	المنتجات المعدنية الاساسية	٦٢٦	١٠٣٠	١٠١٥	١١٨٩	١٠٣٣	١١١٦	١٣٤٥	١٠٥١
٣٨١	المنتجات المعدنية عدا المعدات	–	–	–	–	–	٦٤٧٦	٩٣٦٤	٢٢٦٣
٣٨٢	صناعة الماكنات غير الكهربائية	٣٣٤٧	٥٥٩٩	٦,٧٠	٧١٠٤	٦٦٤١	١٢٢٢	١٦٤٩	٤٥١٩
٣٨٣	صناعة الماكنات والاجهزة الكهربائية	٢٨٨	٢٩٥	٥٤٥	٦٧٤	٦٧٥	٥٥١	٦٦١	٥٢٧
٣٨٤	صناعة معدات النقل	٥٩	٨٠	٣٠٥	٢٧١	١١٩	٣٠٠	٢٠١	١٩١
٣٨٥	صناعة المعدات المهنية والتعليمية	–	–	١٦١	١٨٢	٢٤٩	١٩٤	٢٤٣	١٤٧
٣٩٠	صناعات تحويلية اخرى	١٧	١٦	١٤٨	٢٥٩	٢١٥	٢٢٦	١٥٢	١٤٨
٤١٠	انتاج الطاقة الكهربائية	١٦٧٤	٣٧٥٧	٤٥٢٥	٤٧٣٦	٤٩٦٧	٤٩٨٥	٤٨٥٦	٤٢١٤
٩٥١	الخدمات الصناعية	٥٣٢٠	٧٦٣٠	١٠١٤٧	١٢٦٨١	١٢٤٥٢	١٤٥٧٤	١٦٣٩٩	١١٣١٥
المجموع		٣٥٥٩٩	٥٦٨٥١	٦٨٩٥٠	٧٧٩١٧	٨٠٨١٢	٨٩٢٩٥	١٠٦٢٣٩	٧٣٦٦٥

- المصدر: نفس مصادر الملحق رقم (١)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

توزيع القيم المضافة في الصناعات الاردنية (١٩٧٩-١٩٩٢)

(ألف دينار)

الدليل الدولي للنشاط الصناعي	النشاط الصناعي	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	المتوسط
٢٩٠	الصناعات الاستخراجية	١٩٤٨٥	٥١٥٦٢	٧٦٣٤٣	١٧٣٧٨٢	١٩٣٦٣٨	١٥٦٢٤٤	١٥٩٠٩٨	١١٨٥٩٣
٣١٢,٣١١	صناعة المواد الغذائية	٦٢٢٢	١٧٠٥٢	٢٢٧٤١	٣٣٨٣٧	٣٨٦١٠	٣٨٩٧١	٤٦٢٨٣	٢٩١٠٢
٣١٣	صناعة المشروبات	٧١٣١	٨١١٩	١٣٠٦٦	١٣٨٠٦	١٨٨٥٤	٢٠١٩٥	٢١٦٠٨	١٤٦٨٣
٣١٤	صناعة التبغ	١١٤٦٧	٣٢٩٠٨	٤١٩٣١	٤٠٩٦١	٥٠٠٨٠	٥٣١٨٧	٥٧٦٨٢	٤١١٧٤
٣٢١	صناعة المنسوجات	٢١٤٣	٤٩٨٦	٥٩٢٣	٩٠١٤	١٢٩٥٩	١٤٣٢٧	١١٣١٨	٨٦٦٧
٣٢٢	صناعة الملابس الجاهزة عدا الاحذية	٢٠٥٢	٤٣٠٢	٥٢٠٠	٦٨١٣	٨٥٧١	٩٩٥٩	١٠٧٠٤	٦٨٠٠
٣٢٣	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	٥٩٣	٥٧٩	١٤٢٧	٨٢٨	٧٤٦	٢٤٢١	٢٩٦٣	١٣٦٥
٣٢٤	صناعة الاحذية غير المطاطية	١١٠٥	٢٣٢٢	٢٣٧٥	٢٩٠٧	٢٢٠٠	٢٢٠٦	٣٧٣٣	٢٤٠٧
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٨٣٢٧	٥٩٠٦	٩١٧٥	١٢٤٣١	١١٧٥٠	٣٣٠٩	١٩٠٨٣	١١٤٢٦
٣٤١	صناعة الورق والمنتجات الورقية	٢٣٦٠	٣٦١٠	٨٢٣٠	١٠٣٥٩	١٣٤٠٤	١٤٩٥٩	٨٧٢٦	٨٨٠٧
٣٤٢	الطباعة والنشر وما أتصل بها	١٧٣٦	٥٣٢٠	٦٧٢٢	٧٨١٤	٧٩٦٩	٩٦٠١	١٦٧٩٨	٧٩٩٤
٣٥٢,٣٥١	صناعة الكيماويات الصناعية	٦٦٥٧	٢٢١٠٧	٣٩٤٤٤	٧٥٥٩٣	٥٧٢٩١	٦٩٤٤٩	٨٢١٧٣	٥٠٣٨٨
٣٥٣	تكرير البترول	١١٢٧٤	٢٩٥٥٢	٨٩٢٤٠	٣٢٦٥٧	٣٦٢١٣	٣٥٠٨٣	٢٧٦٥٠	٢٧٥٢٤
٣٥٥	صناعة منتجات المطاط	٧٠	١٨	٣١٧	٧٠١	٧٢٤	٤٧٢	٤٩٥	٤٠٠
٣٥٦	صناعة منتجات البلاستيك	٣٠٨٢	٥٩٨٥	٧٧٠٠	٩٠٤٩	١١٢٤٤	١٣١٨٢	١٦١٢٦	٩٤٨١
٣٦	صناعة المنتجات غير المعدنية	١٥٢١٨	٤٦٨٢٣	٥٧٣٥٨	٥٥٣٨٠	٦٠٦١٤	٦٣٦٤٥	٩٤١٩٠	٥٦١٧٥
٣٧	المنتجات المعدنية الاساسية	٥٠٧١	٥٦٨٦	١٤٥٣٨	١٩٧٩٣	٢١٩٩٩	٢١٠٥٤	٣٥٧٢٣	١٧٦٩٥
٣٨١	المنتجات المعدنية عدا المعدات	-	-	-	-	-	١٤٨١٤	٢٥٥٦٨	٥٧٦٩
٣٨٢	صناعة الماكنات غير الكهربائية	٧٩٠١	١١٢١١	١٤٢٧٦	١٨٧٠٤	٢١٦٧٥	٨٥١٦	١٠٢٢٠	١٣٢١٥
٣٨٣	صناعة الماكنات والاجهزة الكهربائية	٤٠٠	٠٨٤٠	٢٤٩٣	٥٢٥٨	٧٦٢٤	٧٣٨٩	٤٨١٢	٤١١٧
٣٨٤	صناعة معدات النقل	١٠٣	٢٠٤	٩٣٢	٥٦٦	٤٦٣	١٨٢	٥٧٠	٤٣١
٣٨٥	صناعة المعدات المهنية والتعليمية	-	-	٥٥٣	١٨٣٧	١٢٨١	١٣٠٧	١٥٣٣	٩٣٠
٣٩٠	صناعات تحويلية اخرى	٣١	٢٣	٢٣٦	٥٢٢	١٠٠٩	٤٢٦	٨٥٨	٤٤٤
٤١٠	انتاج الطاقة الكهربائية	٥٥٣١	٢٠٣٦٦	٤٢٠٩٩	٤٢٤٩٠	٤٣٥٦٣	٥٢٤٠٢	٥٣٧٢٤	٢٧١٦٨
٩٥١	الخدمات الصناعية	٥١٦٥	٩٩٨٣	١٣٦٥٨	١٦٥٤٤	١٦٤٧٢	١٩٩٩٨	٢٦٨٢٤	١٥٥٢١
المجموع		١٢٣١٢٤	٢٨٩٤٦٤	٤٧٥٩٧٧	٥٩٢٦٤٦	٦٣٨٩٥٣	٦٤٣٢٩٨	٧٣٨٤٦٢	٥٠٠٢٧٦

- المصدر: نفس مصادر الملحق رقم (١).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

تقدير رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي الاردني (١٩٦٨-١٩٩٢)

(مليون دينار)

السنة	التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت	اهتلاك رأس المال الثابت	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	مخفض الناتج المحلي الاجمالي (١٠٠=١٩٩٠)	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
١٩٦٨	٢٧	٧,٦	١٣٨,٢	١٧	٨١٢,٩
١٩٦٩	٣٥,٨	٧,٧	١٦٢,٥	١٨	٩٠٢,٨
١٩٧٠	٢٥,٢	٧,٧	١٥٤,٧	١٩,١	٨٠٩,٩
١٩٧١	٣٠,٧	٧,٩	١٦٦	٢٠,١	٨٢٥,٩
١٩٧٢	٣٦,٣	٨,١	١٨٢,٨	٢١,٥	٨٥٠,٢
١٩٧٣	٤٧,٢	٨,٣	١٨٨,٩	٢٤	٧٨٧,١
١٩٧٤	٦٣,٢	٨,٥	٢٤٢,٤	٢٨,٦	٨٤٧,٦
١٩٧٥	٨٧,٩	١٢,٥	٣٠٣,١	٣٢,١	٩٤٤,٢
١٩٧٦	١٨٢,٧	٣٨,٢	٤٧٩,٧	٣٥,٧	١٣٤٣,٧
١٩٧٧	٢٦٨	٤٤,٨	٥٦٥,٣	٤١	١٣٧٨,٩
١٩٧٨	٢٧٤,٦	٥٥,١	٦٦٨,٥	٤٣,٨	١٥٢٦,٣
١٩٧٩	٣٤٤,٩	٦٩	٨٤٢	٥٠	١٦٨٤
١٩٨٠	٤٥٢,٩	٨٧,٣	١٠٣٣,٥	٥٣,٥	١٩٣١,٨
١٩٨١	٦٧٢,٦	١١٣	١٢٦٧,٨	٦٠,٣	٢١٠٢,٥
١٩٨٢	٦٤٩,٤	١٤٢,٣	١٤٦٦	٦٥,٦	٢٢٣٤,٨
١٩٨٣	٥٧٠	١٦٩,٦	١٥٤٣,٢	٦٩	٢٢٣٦,٥
١٩٨٤	٥٤٦,٦	١٤٩,٦	١٦٧٧,٥	٧٢,٩	٢٣٧٦,٥
١٩٨٥	٣٨٥,٢	١٩٧,٣	١٧٣٢,٥	٧٢,٩	٢٣٧٦,٥
١٩٨٦	٤١٠,٣	١٨٧,٧	١٧٧٢,٢	٧٢,٧	٢٤٣٧,٧
١٩٨٧	٤١٠,٣	١٨٧,٧	١٧٧٢,٢	٧٢,٧	٢٤٣٧,٧
١٩٨٨	٥٠٨,٢	٢٠٩,٢	١٩٠١,٤	٧٤,٧	٢٥٤٥,٤
١٩٨٩	٥٤٧,٤	٢٢٦,٩	٢٠٦٨,١	٩٠,٧	٢٢٨٠,٢
١٩٩٠	٦٩١,٤	٢١٩,٨	٢٢٧٥,٣	١٠٠	٢٢٧٥,٣
١٩٩١	٦٠٨,٧	٢٧٨,٧	٢٤٢٠,١	١٠٤,٥	٢٣١٥,٩
١٩٩٢	٩٨٠,٢	٢٢٣,٨	٢٧٥٩,٦	١٠٩,٤	٢٥٢٢,٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (٤)

(مليون دينار)

صافي التكوين الرأسمالي	صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي	الناتج الصناعي	رأس المال المقدر في الاقتصاد الاردني	رأس المال المقدر في القطاع الصناعي الاردني
١٩,٤	١١٤,١	١٧,٧	٣٩٩٧,١	٥١١,٩
٢٨,١	١٥٦,١	٢٠,٤	٤١١١,٢	٥١٦,١
١٧,٥	٩١,٦	١٧,٨	٤٢٦٧,٣	٤٩١
٢٢,٨	١١٣,٤	١٨,٦	٤٣٥٨,٩	٤٨٨,٤
٢٨,٢	١٣١,٢	٢١	٤٤٧٢,٣	٥١٣,٨
٣٨,٩	١٦٢,١	٢٤	٤٦٠٣,٥	٥٨٤,٩
٥٤,٧	١٩١,٣	٤٣,٥	٤٧٦٥,٦	٨٥٥,٢
٧٥,٤	٢٣٤,٩	٥٩,١	٤٩٥٦,٩	٩٦٦,٥
١٤٤,٥	٤٠٤,٨	٧١,٧	٥١٩١,٨	٧٧٦
٢٢٣,٢	٥٤٤,٤	٨٣,٦	٥٥٩٦,٦	٨٢٧,٧
٢١٩,٥	٥٠١,١	١٠١,٥	٦١٤١	٩٣٢,٣
٢٧٥,٩	٥٥١,٨	١٣١,٧	٦٦٤٢,١	١٠٣٨,٩
٣٦٥,٦	٦٨٣,٤	١٨٤,٢	٧١٩٣,٩	١٢٨٢,٢
٥٥٩,٦	٩٢٨	٢٢٩,٣	٧٨٧٧,٣	١٤٢٤,٧
٥٠٧,١	٧٧٣	٢٥٥,٦	٨٨٠٥,٣	١٥٣٥,٢
٤٠٠,٤	٥٨٠,٣	٢٤٢,٨	٩٥٧٨,٣	١٥٠٧
٣٩٧	٥٤٤,٦	٢٨٤,٣	١٠١٥٨,٦	١٧٢١,٧
١٨٧,٩	٢٥٧,٨	٢٨٨,١	١٠٧٠٣,٢	١٧٧٩,٩
٢٢٢,٦	٣٠٦,٢	٣٠٦,٤	١٠٩٦١	١٨٩٥,١
٢٧٤,٦	٣٧٨,٨	٣٢٩	١١٢٦٧,٢	٢٠٢٣
٢٩٩	٤٠٠,٣	٣٣٠	١١٦٤٦	٢٠٢١,٢
٣٢٠,٥	٣٥٣,٤	٤٦٢	١٢٠٤٦,٣	٢٦٩١,١
٤٧١,٦	٤٧١,٦	٥٥٧,٣	١٢٣٩٦,٧	٣٠٣٧,١
٣٣٠	٣١٥,٨	٥٣٠,٦	١٢٨٧١,٣	٢٨٢٢
٧٥٦,٤	٦٩١,٤	٥٩٦,٧	١٣١٨٧,١	٢٨٥١,٤
	٩٨٨١,٤			

المصدر:

- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول، ١٩٨٩، ص ٥٨، ٥٩.
- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول، ١٩٩٤، ص ص ٤٧، ٤٨.

International Financial Statistics-Year book 1994. pp 454.455.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٥)

البيانات اللازمة لتقدير مصادر النمو الصناعي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار	الانتاج الصناعي مليون دينار	العمالة الصناعية الف عامل	رأس المال المستثمر في الصناعة مليون دينار	المستوردات الرأسمالية والوسيطة مليون دينار	الصادرات الصناعية مليون دينار	عدد السكان مليون نسمة	سعر صرف الدينار الاردني ($)	مستوى الاسعار العالمي (رقم قياسي)
١٩٦٨	١٣٨,٢	١٧,٧	٢٥,٧	٥١١,٩	٢٦,١	٢,١	٢,١	٢,٨	١٨,١
١٩٦٩	١٦٢,٥	٢٠,٤	٢٥,٧	٥١٦,١	٢٩,٨	٢,٦	٢,١٩	٢,٨	١٩,٥
١٩٧٠	١٥٤,٧	١٧,٨	٢٥,٦	٤٩١	٢٨,٥	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٢٠,٤
١٩٧١	١٦٦,٠	١٨,٦	٢٦,٢	٤٨٨,٤	٣١,٢	٢,٨	٢,٣٨	٢,٨	٢١,٥
١٩٧٢	١٨٢,٨	٢١	٢٦,٩	٥١٣,٨	٣٧,٤	٤,١	٢,٤٦	٢,٨	٢٢,٧
١٩٧٣	١٨٨,٩	٢٤	٢٩,٤	٥٨٤,٩	٤٢,٦	٤,٨	٢,٥٤	٣,٠٤٦٢	٢٤,٦
١٩٧٤	٢٤٢,٤	٤٣,٥	٣١,٤	٨٥٥,٢	٧٠,٩	٩,٨	٢,٦٢	٣,١١١٣	٢٨,١
١٩٧٥	٣٠٣,١	٥٩,١	٣٢,٨	٩٦٦,٥	١٤٠	٩,٨	٢,٧	٣,١٣٩٣	٣١,٥
١٩٧٦	٤٧٩,٧	٧١,٧	٣٤,١	٧٧٦	٢٠٤,٦	١٣,١	٢,٧٨	٣,٠١٢٢	٣٤,٨
١٩٧٧	٥٦٥,٣	٨٣,٦	٣٤,٨	٨٢٧,٧	٣٠٥,٢	٢٠,٧	٢,٧١	٣,٠٣٧٥	٣٨,٥
١٩٧٨	٦٦٨,٥	١٠١,٥	٣٥,٥	٩٣٢,٣	٢٧٨,٦	٢٧,١	٢,٧٧	٣,٢٧٣٣	٤٢,١
١٩٧٩	٨٤٢	١٣١,٧	٣٦,١	١٠٣٨,٩	٣٧٣	٣٣,٨	٢,٨٤	٣,٣٢٩٩	٤٧,٥
١٩٨٠	١٠٣٣,٥	١٨٤,٢	٣٨,٦	١٢٨٢,٢	٤٧٣,٨	٤٧,٤	٢,٩٢	٣,٣٥٤٣	٥٥,٢
١٩٨١	١٢٦٧,٨	٢٢٩,٣	٤٢,٤	١٤٢٤,٧	٧٢٠,٥	٨٩,٣	٣,٠١	٣,٠٢٩٣	٦٣,٦
١٩٨٢	١٤٦٦	٢٥٥,٦	٤٥,٥	١٥٣٥,٢	٧٧١,٧	٨٥	٣,١	٢,٨٣٨٤	٧١,٦
١٩٨٣	١٥٤٣,٢	٢٤٢,٨	٤٨,٧	١٥٠٧	٦٥٨,١	٧١,١	٣,٢	٢,٧٧٥٠	٨١,٣
١٩٨٤	١٦٧٧,٥	٢٨٤,٣	٥٢	١٧٢١,٧	١,٧٢١,٧	١٣٢,٢	٣,٣	٢,٦٠٣٦	٩٠,٤
١٩٨٥	١٧٣٢,٥	٢٨٨,١	٥٥,١	١٧٧٩,٩	٦٨١,٥	١١٣,٣	٣,٤١	٢,٥٣٧٩	١٠٠
١٩٨٦	١٧٧٢,٢	٣٠٦,٤	٥٨,١	١٨٩٥,١	٤٨٠,١	٨٥,٩	٣,٨٢	٢,٨٥٨٣	١٠٥,٤
١٩٨٧	١٨٣٢,٤	٣٢٩	٦٢,١	٢٠٢٣	٥٦٢,٤	١٢٣,٤	٣,٦٣	٢,٩٥٢٢	١١٥,١
١٩٨٨	١٩٠١,٤	٣٣٠	٦٢,٢	٢٠٢١,٢	٦١٣,١	١٤٧,٩	٣,٧٨	٢,٦٩١٦	١٣٠,٢
١٩٨٩	٢٠٦٨,١	٤٦٢	٦١,٨	٢٦٩١,١	٧٨٥,٩	٢٦٠,٦	٣,٨٨	١,٧٥٣٢	١٥٢,٤
١٩٩٠	٢٢٧٥,٣	٥٥٧,٣	٦٠,٣	٣٠٣٧,١	١٠٤٩,٦	٣١٧,٣	٤,٠١	١,٥٠٦٩	١٨٤,٨
١٩٩١	٢٤٢٠,١	٥٣٠,٦	٦٤,٣	٢٨٢٢	٩٧١,٢	٢٨٤,٢	٤,١٥	١,٤٦٨٩	٢٠٧,٧
١٩٩٢	٢٧٥٩,٦	٥٩٦,٧	٦٨,٤	٢٨٥١,٤	١٢٩٩,٧	٣٢٣,٦	٤,٢٩	١,٤٧١٢	٢٣٢,٣

-المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين الاول ١٩٨٩، ص ٥٨.

البنك المركزي الاردني، ، بيانات احصائية سنوية، تشرين الاول ١٩٩٤، ص٤٧.

عيسى ابراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩، ص ٦٢.

International Financial Statistics-Year book, 1993, pp 106, 150, 442

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٦)

البيانات اللازمة لتقدير التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي وعلاقته بالقطاعات الاخرى

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	مخفض الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (مليون دينار)	اجمالي المستوردات (مليون دينار)	اجمالي الصادرات (مليون دينار)	صافي تدفق الموارد الانتاجية (مليون دينار)
١٩٦٨	٢,١	١٣٨,٢	١٨	٧٦٧,٨	٥٧,٥	١٢,٢	٤٥,٣
١٩٦٩	٢,١٩	١٦٢,٥	١٨	٩٠٢,٨	٦٧,٨	١١,٩	٥٥,٩
١٩٧٠	٢,٣	١٥٤,٧	١٩,١	٨٠٩,٩	٦٥,٩	٩,٣	٥٦,٦
١٩٧١	٢,٣٨	١٦٦	٢٠,١	٨٢٥,٩	٧٦,٦	٨,٨	٦٧,٨
١٩٧٢	٢,٤٦	١٨٢,٨	٢١,٥	٨٥٠,٢	٩٥,٣	١٢,٦	٨٢,٧
١٩٧٣	٢,٥٤	١٨٨,٩	٢٤	٧٨٧,١	١٠٨,٢	١٤	٩٤,٢
١٩٧٤	٢,٦٢	٢٤٢,٤	٢٨,٦	٨٤٦,٦	١٥٦,٥	٣٩,٤	١١٧,١
١٩٧٥	٢,٧	٣٠٣,١	٣٢,١	٩٤٤,٢	٢٣٤	٤٠,١	١٩٣,٩
١٩٧٦	٢,٧٨	٤٧٩,٧	٣٥,٧	١٣٤٣,٧	٣٣٩,٥	٤٩,٦	٢٨٩,٩
١٩٧٧	٢,٧١	٥٦٥,٣	٤١	١٣٧٨,٨	٤٥٤,٤	٦٠,٣	٣٩٤,١
١٩٧٨	٢,٧٧	٦٦٨,٥	٤٣,٨	١٥٢٦,٣	٤٥٨,٨	٦٤,١	٣٩٤,٧
١٩٧٩	٢,٨٤	٨٤٢	٥٠	١٦٨٤	٥٨٩,٥	٨٢,٦	٥٠٦,٩
١٩٨٠	٢,٩٢	١٠٣٣,٥	٥٣,٥	١٩٣١,٨	٧١٦	١٢٠,١	٥٩٥,٩
١٩٨١	٣,٠١	١٢٦٧,٨	٦٠,٣	٢١٠٢,٥	١٠٤٧,٥	١٦٩	٨٧٨,٥
١٩٨٢	٣,١	١٤٦٦	٦٥,٦	٢٢٣٤,٨	١١٤٢,٥	١٨٥,٦	٩٥٦,٩
١٩٨٣	٣,٢	١٥٤٣,٢	٦٩	٢٢٣٦,٥	١١٠٣,٣	١٦٠,١	٩٤٣,٢
١٩٨٤	٣,٣	١٦٧٧,٥	٧٢,٩	٢٣٠١,١	١٠٧١,٣	٢٦١,١	٨١٠,٢
١٩٨٥	٣,٤١	١٧٣٢,٥	٧٢,٩	٢٣٧٦,٥	١٠٧٤,٤	٢٥٥,٣	٨١٩,١
١٩٨٦	٣,٨٢	١٧٧٢,٢	٧٢,٧	٢٤٣٧,٧	٨٥٠,٢	٢٢٥,٦	٦٢٤,٦
١٩٨٧	٣,٦٣	١٨٣٢,٤	٧٢,٥	٢٥٢٧,٤	٩١٥,٥	٢٤٨,٨	٦٦٦,٧
١٩٨٨	٣,٧٨	١٩٠١,٤	٧٤,٧	٢٥٤٥,٤	١٠٢٢,٥	٣٢٤,٨	٦٩٧,٧
١٩٨٩	٣,٨٨	٢٠٦٨,١	٩٠,٧	٢٢٨٠,٢	١٢٣٠	٥٣٤,١	٦٩٥,٩
١٩٩٠	٤,٠١	٢٢٧٥,٣	١٠٠	٢٢٧٥,٣	١٧٢٥,٨	٦١٢,٣	١١١٣,٥
١٩٩١	٤,١٥	٢٤٢٠,١	١٠٤,٥	٢٣١٥,٩	١٧١٠,٥	٥٩٨,٦	١١١٢,٢
١٩٩٢	٤,٢٩	٢٧٥٩,٦	١٠٩,٤	٢٥٢٢,٥	٢٢١٤	٦٩١,٣	١٥٢٢,٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (٦)

السنة	متوسط الدخل الفردي الحقيقي (دينار/فرد)	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة العمالة الصناعية الى مجمل القوى العاملة	نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي
١٩٦٨	٣٦٥,٦	١٢,٨١	١٠,٢	١١,٧٢	٦٨,٤٥
١٩٦٩	٤١٢,٢	١٢,٥٥	١٠,١	١٣,٨٥	٦٧,٧
١٩٧٠	٣٥٢,١	١١,٥١	٩,٩	١٠,٠١	٧٣,٤٣
١٩٧١	٣٤٧	١١,٢٠	٩,٨	١٤,٤٠	٦٩,٩٤
١٩٧٢	٣٤٥,٦	١١,٤٩	٩,٧	١٤,٥٥	٦٨,٩٣
١٩٧٣	٣٠٩,٩	١٢,٧١	٩,٩	٩,٢٣	٦٩,٩٣
١٩٧٤	٣٢٣,١	١٧,٩٥	٩,٩	١٢,٥	٦٢,٦٢
١٩٧٥	٣٤٩,٧	١٩,٥	٩,٧	٨,٥٧	٦٥,٥٩
١٩٧٦	٤٨٣,٣	١٨,٩٥	٩,٤	٩,٨٦	٦٤,١٦
١٩٧٧	٥٠٨,٨	١٩	٩,٤	٩,٤٨	٦٣,١٥
١٩٧٨	٥٥١	١٨,٤١	٩,٣	١٠,٣٦	٦١,٧٠
١٩٧٩	٥٩٣	١٩,٧	٩,٢	٦,٦٥	٦٣,٢٤
١٩٨٠	٦٦١,٦	٢٠,٦٢	٩,٥	٧,٧٧	٦٠,٦٩
١٩٨١	٦٩٨,٥	٢٢,٠٢	١٠,١	٧,٧٢	٦٠,١٤
١٩٨٢	٧٢٠,٩	٢١,٨٥	١٠,٥	٦,٩٩	٦٠,٧٣
١٩٨٣	٦٩٨,٩	١٩,٥٤	١٠,٩	٨,٨٥	٦١,٣٩
١٩٨٤	٦٩٧,٣	٢١,٦٢	١١,٣	٧,٥	٦١,٢٢
١٩٨٥	٦٩٩,٩	٢٠,٧٢	١١,٧	٨,٥٤	٦٢,٥٤
١٩٨٦	٦٣٨,١	١٧,٢٩	١١,٨	٥,٤٣	٦٩,١٤
١٩٨٧	٦٩٦,٣	١٧,٩٥	١٢,٢	٦,٩١	٦٨,٢٦
١٩٨٨	٦٧٣,٤	١٧,٣٦	١١,٩	٦,٠٢	٧٠,٤
١٩٨٩	٥٨٧,٧	٢٢,٣٤	١١,٧	٦,٣٧	٦٦,١٣
١٩٩٠	٥٦٧,٤	٢٤,٤٩	١١,٥	٧,٨٩	٦٢,٧١
١٩٩١	٥٥٨	٢١,٨٢	١١,٦	٧,٢٠	٦٥,٦٨
١٩٩٢	٥٨٨	١٩,١٦	١١,٤	٧,٩٩	٦٧,٢٧

- المصدر: نفس الملحق رقم (٥).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجـــع

المراجع العربية:

١- ابراهيم، عيسى وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث**، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩.

٢- ابو حمور، أحمد، **التنمية الصناعية في الاردن: تطورات وتطلعات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٨.

٣- ابو الهيجاء، عدنان فضل، **الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩١.

٤- بكري، كامل، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.

٥- بنك الانماء الصناعي، **التقرير السنوي**، اعداد مختلفة.

٦- البنك المركزي الاردني، **بيانات احصائية سنوية**، تشرين أول ١٩٨٩.

٧- البنك المركزي الأردني، **بيانات احصائية سنوية**، تشرين أول ١٩٩٤.

٨- البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي**، اعداد مختلفة، (١٩٧٦-١٩٩٣).

٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الكويت، ١٩٩٣.

١٠- التميمي، عباس علي، **النمو الصناعي في الوطن العربي**، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٥.

١١- جابر، حميد، **إعداد المهارات وأثرها على التنمية الصناعية في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩.

١٢- جلال، فرهنك، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

١٣- حاجي، جعفر عباس، **تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إدارة التأليف والترجمة: الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٥.

١٤- الحبيب، فايز ابراهيم، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥.

١٥- حسن، فليح خلف، **التنمية الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦.

١٦- الحمادي، علي مجيد، **اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧- الحمادي، علي مجيد، "بعض المقومات الاساسية للتنمية الصناعية في اقطار مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد (٣٣)، كانون ثاني، ١٩٨٨.

١٨- حميد، جاسم حميد، **الاقتصاد الصناعي**، فرنسا، ١٩٧٩.

١٩- خواجكية، محمد هشام، "حوافز التنمية الصناعية في دول الخليج العربي"، **مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي**، العدد (٢١)، ١٩٨٥.

٢٠- دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل في كل منها (٥) أشخاص أو أكثر، أعداد مختلفة.

٢١- دائرة المطبوعات والنشر بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية والمجلس القومي للتخطيط، **مسيرة التنمية في الاردن**، عمان، ١٩٧٩.

٢٢- الدباس، هاشم، **استراتيجية التنمية الصناعية في الاردن**، عمان، ١٩٧٨.

٢٣- الدباس، هاشم، **سياسة الاردن الصناعية**، وزارة السياحة والآثار، عمان، ١٩٨٢.

٢٤- درويش، العشري حسين، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.

٢٥- الدليمي، محمد صالح، **التنمية الصناعية العراقية وآفاقها المستقبلية لفترة ما بعد الحرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٠.

٢٦- ريفييه، فرنسوا، ترجمة جورج ابي صالح، **النمو الصناعي في اقتصاد مُعان: حالة الاردن**، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر، بيروت، ١٩٨٢.

٢٧- السعودي، توفيق عباس، **السياسة التجارية ودورها في التنمية الصناعية في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٠.

٢٨- شامية، عبد الله والروابده، موسى، "تجارة الاردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧"، **مجلة دراسات، الجامعة الاردنية**، المجلد السادس عشر، العدد الأول (١٩٨٩).

٢٩- الشرع، منذر، **أولويات واهتمامات الاقتصاد الأردني في مرحلة السلام**، ورقة مقدمة في مؤتمر اقتصاديات السلام في الشرق الأوسط، جامعة اليرموك، اربد، كانون أول ١٩٩٣.

٣٠- صحيفة الدستور، السنة الثامنة والعشرون، العدد (٩٨١٨)، عمان، ١٩٩٤/١٢/٢١.

٣١- الطلافحة، حسين، "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى"، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الثامن، العدد الخامس، ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣٢- عبد الشفيع، محمد، **قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٧٥.

٣٣- عثمان، عبد الحكيم، **دور التمويل المصرفي في التنمية الصناعية الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٤.

٣٤- العدل، انور عطية، **التنمية الصناعية في الدول النامية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

٣٥- العزام، نضال، **محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد ١٩٩٥.

٣٦- عسكر، كمال، **دراسة مستقبلية لنمو الصناعة التحويلية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٠.

٣٧- عميرة، محمد والصمادي، محمد، **تنمية الصادرات الصناعية في الاردن**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٧٦.

٣٨- غرفة صناعة عمان، **المناخ الاستثماري في الاردن**، عمان، ١٩٩٣.

٣٩- الفانك، فهد، **برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨)**، مؤسسة فهد الفانك، كانون ثاني ١٩٩٢.

٤٠- قابل، محمد صفوت، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة"، **مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي**، العدد (٣٤)، تشرين اول ١٩٨٨.

٤١- قاسم، قاسم جميل، **نقل التكنولوجيا وعملية التنمية، وجهة نظر من الدول النامية**، المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان، ١٩٨٤.

٤٢- قانون بنك الانماء الصناعي، قانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٢، منشورة في الجريدة الرسمية رقم (٢٣٥١) الصادرة في ١٩٧٢/٣/١٦.

٤٣- القريشي، مدحت كاظم، **الحماية والنمو الصناعي في العراق، دراسة نظرية تطبيقية للفترة ١٩٦٠-١٩٧٦**، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٤٤- لطفي، علي، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٥- الليثي، محمد علي، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية الاسكندرية، ١٩٧٩.

٤٦- المالكي، عبد الله، **تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الاردنية**، مجلس البحث العلمي، الطبعة الاولى، عمان، ١٩٦٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٧- ماير، جيرالد، **التجارة الدولية والتنمية**، ترجمة احمد سعيد دويدار، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٩.

٤٨- المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٦-١٩٨٠)**.

٤٩- المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)**.

٥٠- محي الدين، عمرو، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

٥١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **المناطق الحرة العربية**، بحث غير منشور مقدم في لقاء حول المناطق الحرة العربية، عمان، ٢٣ آذار ١٩٨٧.

٥٢- هاشم، البرت بدر، **الاقتصاد الصناعي والعالم العربي**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦١.

٥٣- هاجن، افيريت، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، ١٩٨٨.

٥٤- الهزايمة، محمد أحمد، **اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية في الاردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، شباط، ١٩٩٣.

٥٥- النجفي، سالم، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٧.

٥٦- النجفي، سالم، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.

٥٧- نصر، محمد وحماد، خليل، "نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الاردن"، **مجلة ابحاث اليرموك -سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية-**، المجلد السادس العدد الرابع، ١٩٩٠، ص ص ١٠٣-١٣٦.

٥٨- نصر، محمد، "مستويات التركيز في الصناعات الاردنية"، **مجلة ابحاث اليرموك -سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية-**، المجلد السادس، العدد الرابع، ١٩٩٠، ص ص ٧٣-٩٦.

٥٩- وزارة التخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)**.

٦٠- وزارة التخطيط، **الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧)**.

٦١- وزارة الصناعة والتجارة، **دليل المستثمر في الاردن**، عمان، ١٩٩١.

٦٢- وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة الشركات، **بيانات غير منشورة**.

٦٣- يموت، عبد الهادي، **أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

1. Amerah, Mohamad Saad, *Imports Substitution or Export Expansion As Stratigies For Growth: A case study of Jordan*, Unpublished Ph.D thesis, University of Keele, England, 1982.
2. Balassa, Bela, "Exports and Economic Growth: Further evidence", *Journal of Development Economics*, 5, 1977.
3. Bani-Hani, Abdelrrzaq and Shamia, Abdulla, "The Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity1967-1986, An Economic Analysis", *Abhath Al-Yarmouk -Humanities and Social Sciences Series*, Vol. 5, No. 2, 1989.
4. Bdour, Jaber, *Economic Policy, Growth and Industrialization: The case of Jordan (1967-1986)*, Unpublished Ph.D Thesis, University of Keele, England, 1990.
5. Branson , William, *Macroeconomic Theory and Policy (2nd Edtion)*, Harber and Row, NY, 1979.
6. Chenery, Hollis and Syrquin, Mosies, *Patterns of Development 1950-1970*, Oxford University Press, London, 1975.
7- Chenery, Hollis, "Patterns Of Industrial Growth", *American Economic Review*, Vol. 50, September 1960.
8- Esfahani, H. S., "Export, Imports and Economic Growth in Semi-Industrialized Countries", *Journal of Development Economics*, Vol. 35, 1991.
9- Ghatak, Subrata, *Development Economics*, Longman, NewYork, 1978.
10- Heller, Peters, "Exports And Growth", *Journal of Development Economics* 5, 1978.
11- International Financial Statistics, *Yearbook*, 1993.
12- International Financial Statistics, *Yearbook*, 1994.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13- Johnson, Harry, "A Theoritical Model of Economic Nationalism in New and Developing States", *Political Science Quarterly*, June, 1965.

14. Lewis, W.A., *Development Planning, The Essentials of Economic Policy*, Harber and Row, NewYork,1966.

15. Michaely, Michael, "Exports And Growth: An Empirical Investigation", *Journal of Development 4*, 1977.

16. Moschos, Demetrios, "Export Expansion, Growth And the level of Economic Development: An Empirical Analysis", *Journal of Development Economics* 30, 1989.

17. Share, Monther and Hmedat, Waleed, "Concentration And Wage Determination in The Jordanian Industries", *Abhath Al-Yarmouk -Humanities and Social sciences series-*, Vol 7, No.1, 1991.

18. Todaro, M., *Economic Development in the Third World, Third Edition*, Longman, NewYork, 1985.

19. Todaro, M., *Economic Development in the Third World, Fourth Edition*, Longman, NewYork, 1989.

20. Tyler, William, G., "Growth And Export Expansion in Developing Countries: Some Empirical Evidence", *Journal of Development Economics*, 9, 1981.

21. Winston, G. C., "Notes on the Concept of Import-Substitution", *Development Review*, Vol 4, 1967.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Industrial Growth In Jordan:
An Analytical and Econometric Study 1968-1993

By:
Abdel Baset A. M. Athamneh

Supervisore:
Prof. Monther Share'

Abstract

This study aims to determine the role of the industrial sector in Jordan's economy and to review the role of the government and that of the private sector in prompting industrial growth to contribute to the country's industrial development. The study demonstrates that Jordanian industries are still concentrated in the areas surrounding the Greater Amman region, and that certain industrial activities predominate the elements of employment and production. The extracting industrial sector comes in the forefront of these activities, it accounts for (14.95%) of the Kingdoms overall industrial production, (23.71%) of the industrial sector's value added, and (9.02%) of the overall industrial workforce.

The study concludes that population growth is the most important source for industrial growth in Jordan, with a coefficient of (2.62) in the industrial growth equation. Results of evaluating the structural changes in the sector reveal a pattern of imbalanced development, which Jordan has followed by concentrating on industry. The coefficient of real per capita income and that of population growth industry's contribution to the Gros Domestic Product are (0.01) and (0.66) respectively. At the same time, the value of these coefficients in the ratio of industrial employment to aggregate employment are (0.001) and (1.69) respectively.

The study also concludes that the effect of the net flow of industrial resources upon industry's contribution to the GDP is positive, amounting to (0.004). Its effect on industrial employment, however, is negative, amounting to (0.001).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

It has also been observed that the increase in the real per capita income has not had any significant effect on increasing the contribution of industry to the GDP, nor upon assimilating part of the workforce. The coefficients for these variables are (0.01) and (0.001) respectively.

Finally, the study recommends that serious consideration should be accorded to a policy of establishing industries outside the areas surrounding the Greater Amman region. It further advocates total exemption of all the inputs of industrial production from all customs and other duties, encouraging the establishment of industries that rely upon locally-produced raw materials, bringing in appropriate technologies, and attracting Arab and foreign investments. This is even more important in view of the fact that the stipulations of the country's industrial development plans-increasing the local share in industrialisation, exploiting local economic resources, and bridging the trade balance deficit, a sizeable part of which may be attributed to an increase importing industrialized goods - have not been achieved as planned.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com